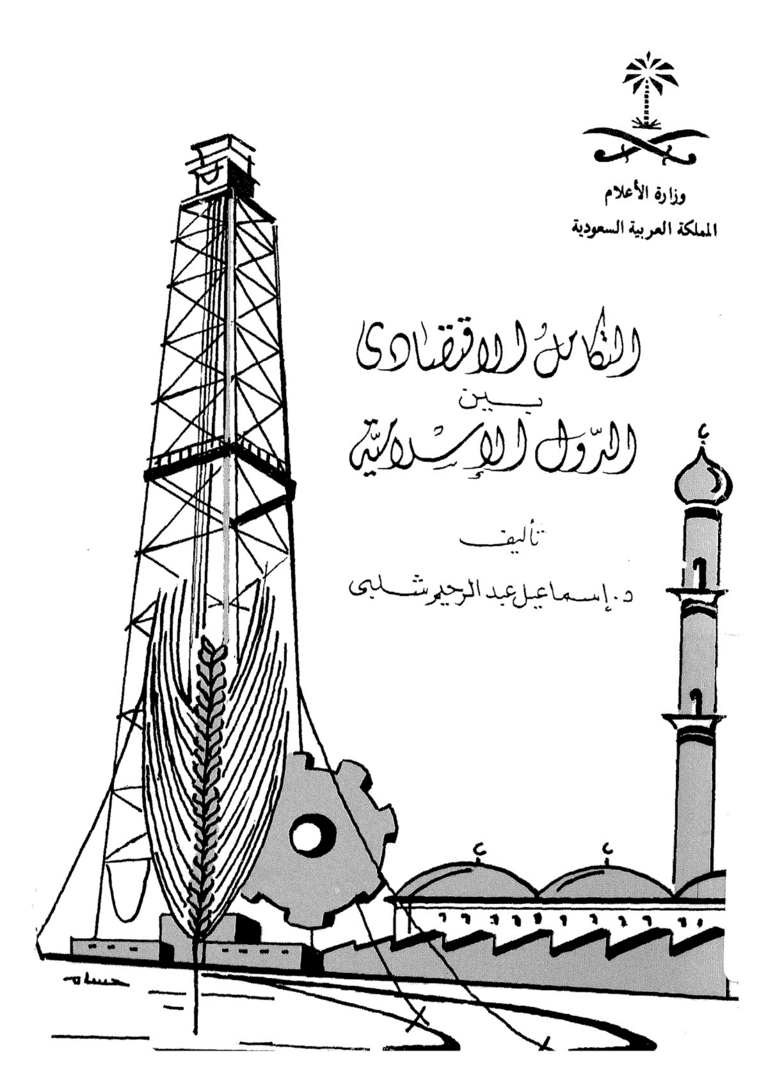

وزارة الأعلام
المملكة العربية السعودية
التكامل الاقتصادى
بين
الدول الإسلامية
تأليف
د. إسماعيل عبد الرحيم شلبى

إهداءات ٢٠٠٣

المستشار/ احمد رفعت خفاجى

القاهرة



وزارة الأعـــلام
المملكة العربية السعودية

التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

دكتور
إسماعيل عبد الرحيم شلبي
جامعة الملك عبد العزيز بمكة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
(فرع الاقتصاد الإسلامي)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمـــة

الحمد لله والصلاة على رسول الله ، ومن اتبعه بإحسان ... وبعد

فهذا هو كتاب (التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية) ، للمهتمين بشئون اقتصاديات العالم الاسلامى .

والكتاب الذى نحن بصدده ، يطرق موضوعا من أهم الموضوعات (التكامل الاقتصادى) فنحن ولا شك نعيش عصر التكتلات الاقتصادية ، سواء فى الشرق أو الغرب لما لذلك من قوة وقدرة ، وتوسيع لنطاق السوق ، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير .

والكتاب يمتاز بالتحليل العلمى الجيد ، وبالمنطق فى تناوله للموضوعات ، وقد تحدث المؤلف فى مقدمته عن سمات معينة تتسم بها اقتصاديات البلاد الإسلامية ، ويطرح سيادته أسلوب التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية .

ففى الباب الأول يعرض لموضوع التكامل الاقتصادى فى الدول الرأسمالية والاشتراكية وغيرها ويتناولها بالدراسة العلمية الفاحصة .

ويبين المؤلف فى الباب الثالث انسب الأساليب فى الوقت الراهن لإقامة التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية واختيار الأسلوب الملائم لإقامة هذا التكامل الإسلامى .

ويرى أن أسلوب المشروعات المشتركة كأنسب وسيلة لإحداث التكامل بين الدول الإسلامية فى وقتنا الحاضر .

والمؤلف – جزاه الله خيرا – قد بذل جهدا مشكورا ، ويعتبر كتابه هذا دراسة رائدة فى هذا المجال .

ووزارة الاعلام بالمملكة العربية السعودية وهى تقدم هذا الكتاب انما تسهم فى نشر انتاج العلماء المتخصصين فى كل مجال يتصل بخير وعِزّ الأمة الاسلامية ، والله نسأل السداد والرشاد
وهو وحده المستعان

وزارة الاعلام
المملكة العربية السعودية

فصـــل تمهيدى

موقف البلاد الإسلامية من التخلف

تجمع البلاد الإسلامية بعض الخصائص التى تدخلها فى عداد البلاد المتخلفة رغم وجود اختلافات بين اقتصادياتها ، من حيث الموارد ، ودرجة استغلالها ، والمشاكل التى تواجهها . وتتضمن هذه الخصائص اعتماد اقتصادها على سلعة واحدة ، وسوء توزيع الدخل والثروة ، والاعتماد الكبير على الاستيراد وضعف الصناعة وتخلفها ، وانخفاض نسبة التعليم .

وسوف نشير إلى كل من هذه الخصائص فيما يلى :

١ ـــ اعتماد اقتصاد البلاد الإسلامية على سلعة واحدة :

تعتمد البلاد الإسلامية فى اقتصادياتها على سلعة واحدة زراعية كانت أم استخراجية ـــ عدا بعض الاستثناءات الطفيفة ـــ مثلها فى ذلك مثل باقى البلاد المتخلفة . فنجد أن مجموعة من البلاد الإســـلامية يقوم اقتصادها على مادة استخراجية واحدة وهى البترول ، وأنه يمثل نسبة كبيرة من صادرات هذه البلاد . وعلى سبيل المثال نجد أن المملكة العربية السعودية تبلغ صادراتها من البترول والغاز الطبيعى ٩٩٫٧٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٢ . كما أن الكويت تبلغ صادراتها من البترول والغاز الطبيعى ٩٣٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٣ . وأما

ليبيا فتبلغ صادراتها من البترول والغاز الطبيعى ٩٨٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٣ . وكذلك الحال بالنسبة للبلاد الزراعية فنلاحظ أنها تعتمد على سلعة واحدة فى تصديرها للخارج . وعلى سبيل المثال نجد أن الصومال تبلغ صادراتها من الحيوانات واللحوم ٦٤,٧٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٢ . ومصر تبلغ صادراتها من القطن ومنتجاته ٥٧٪ من جملة الصادرات عام ١٩٧٣[1] .

وبذلك يتضح أن المصدر الرئيسى للناتج القومى الاجمالى فى جميع البلاد الإسلامية ما يزال يتمثل فى قطاع من قطاعات الإنتاج الأولى . فبعض البلاد الإسلامية تعتمد على قطاع زراعى متخلف ومنخفض الانتاجية ، ويعانى من البطالة المقنعة والصريحة والموسمية . كما أن نسبة المشتغلين فى الزراعة إلى إجمالى المشتغلين فى الاقتصاد القومى تزيد عن مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى .

والجدول التالى يوضح نسبة الناتج الزراعى إلى إجمالى الناتج المحلى ، مقارنا بنسبة المشتغلين فى القطاع الزراعى إلى إجمالى المشتغلين فى الاقتصاد القومى ، وذلك لبعض البلاد الإسلامية[2] .

---

(١) أنظر : الكتاب الإحصائى السنوى للبلاد العربية . الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية — ١٩٧٦

(٢) أنظر :

- U.N. Statistical Yearbook, 1977.
  UNCTAD, Basic Data on Theless Developed
- Countries, 1978.
- F.A.O., production year book, 1977.

الدولة	نسبة ناتج الزراعة إلى الناتج المحلى الإجمالى ٪	نسبة المشتغلين فى قطاع الزراعة إلى إجمالى عدد المشتغلين ٪
الأردن	١٥٫٠	٢٨٫١
تونس	١٧٫٠	٣٧٫١
الجزائر	١٣٫٠	٥٣٫٠
السعودية	١٫٠	٦٢٫٠
السودان	٣٩٫٠	٨٥٫٨
سوريا	٢٢٫٠	٤٨٫٦
العراق	٧٫٠	٤٢٫١
الكويت	صفر	١٫٧
لبنان	١٠٫	١٢٫٤
ليبيا	٣٫٠	١٩٫٧
مصر	٣٠٫٠	٥١٫٦
المغرب	٢٤٫٠	٥٢٫٩
متوسط العالم الإسلامى	٢٦٫٥	٦١٫٤

من الجدول السابق يتبين لنا مدى انخفاض نسبة ناتج الزراعة إلى المحلى الإجمالى لهذه البلاد الإسلامية وكذا للعالم الإسلامى . ورغم ذلك تبين لنا مدى ارتفاع نسبة المشتغلين فى نفس القطاع إلى إجمالى عدد

المشتغلين بكل من هذه البلاد ، وكذا العالم الإسلامى .

ومن هذا يتضح لنا مدى تخلف قطاع الزراعة بالبلاد الإسلامية ، وارتفاع نسبة البطالة فى هذا القطاع .

٢ — سوء توزيع الثروة والدخل :

يبلغ متوسط الدخل الفردى فى البلاد الإسلامية حوالى ٥٢٠ دولار من الناتج القومى عام ١٩٧٥. بينما يبلغ متوسط الدخل الفردى فى البلاد المتقدمة ٥١٤٠ دولار فى نفس العام . وبذلك نجد أن متوسط الدخل الفردى فى البلاد الإسلامية يبلغ حوالى عشر الدخل الفردى فى البلاد المتقدمة.

ورغم ذلك فمن الملاحظ أنه يوجد تفاوت كبير بين الدخول فى البلاد الإسلامية حيث بلغ متوسط الدخل للفرد (عام ١٩٧٥) ١٠٦ دولار فى مالى ، ١٠٨ دولار فى كل من الصومال وفولتا العليا ، ١١١ دولار فى بنجلاديش، ١٢٠ دولار فى غينيا بيساو ، ١٢٤ دولار فى تشاد، ١٣٣ دولار فى أفغانستان . بينما يبلغ هذا الدخل ٤٢٨١ دولار فى السعودية ، ٥٦٣٥ دولار فى ليبيا ، ١٢٠٦٠ دولار فى الكويت ، ١٣٦٨٠ دولار فى الإمارات العربية وذلك فى نفس العام[١] .

---

(١) أنظر المراجع التالية :

— World Bank & I.D.A, Annual Report, 1978.
U.N.G.A.A.T., Supplement 1977. Handbook of International Trade and Development Statistics.

هذا ورغم ارتفاع متوسط دخل الفرد بالبلاد الإسلامية البترولية، وكذا وجود فوائض فى موازين مدفوعاتها ، إلا أن هذه البلاد تتخلف فى عدة مجالات أخرى . وعلى سبيل المثال ما أوضحته إحصاءات الأمم المتحدة، من أن الدول البترولية بالخليج العربى تحتاج إلى مجهودات كبيرة للارتفاع بمستواها الاجتماعى والاقتصادى وذلك بإجراء استثمارات كبيرة فى مشروعات البنية الأساسية وخاصة فى التعليم ووسائل النقل والمواصلات .

والجدول التالى يوضح بعض أمثلة لمؤشرات التخلف فى بعض مناطق العالم(١) .

عوامل تدل على التخلف	الدول الآسيوية (غير الاشتراكية)	دول أمريكا اللاتينية	دول البحر المتوسط	دول الخليج البترولية
١ - معدل الأمية : النسبة المئوية للسكان	٦٧	٣٥	٥٤	٧٨
٢ - وسائل النقل والمواصلات				
(أ) السكك الحديدية :				
كيلومتر لكل ١٠٠٠ كم٢	١١	٨	٩	٣
(ب) الطرق :				
كيلو متر لكل ١٠٠٠ كم٢	٨٠	٧٩	٧٢	١٦

(١) أنظر : U.N. The Recent Econ. Structure in Selected Countries, 1969.

ومن الجدول السابق يتضح لنا مدى تخلف بعض البلاد الإسلامية (دول الخليج البترولية) فى مجالات كثيرة منها وسائل النقل والمواصلات وارتفاع نسبة الأمية، رغم ارتفاع دخلها الفردى والقومى، وتوفر الفوائض المالية لديها عن الدول الأخرى.

أما بالنسبة للخامات من المواد الأولية المعدنية فنجدها متوفرة لدى بعض البلاد الإسلامية، وأن بعضها مستغل على الوجه الأكمل فى بعض هذه البلاد كمصر وتركيا وإيران لوجود الكفايات الفنية والإدارية والبعض الآخر لا يحسن استغلاله.

كما أن الموارد الأخرى كالثروة الحيوانية فى الصومال والسودان، والأراضى الزراعية فى العراق والسودان، فنجد أنها لا تستغل الاستغلال الكامل لها. ويرجع ذلك إلى قلة الأيدى العاملة، وضعف وسائل النقل والمواصلات. فى حين توجد بلاد أخرى كمصر وباكستان وبنجلاديش وأندونيسيا مكتظة بالسكان وتعانى من بطالة مقنعة وموسمية كبيرة من العمال فى هذه القطاعات[1].

٣ — الاعتماد الكبير على الاستيراد :

يتركز جزء كبير من الواردات بالنسبة لبعض البلاد الإسلامية فى

(١) يبلغ عدد السكان فى هذه البلاد عام ١٩٧٦ كالآتى : مصر ٣٨ مليون نسمة، باكستان ٧٢٫٣ مليون نسمة، بنجلاديش ٨٠٫٠ مليون نسمة، أندونيسيا ١٣٩٫٦ مليون نسمة.

أنظر : U.N., Statistical Year book, 1977.

السلع الاستثمارية فى القطاعات الزراعية والصناعية والانشائية . إلا أنه من الملاحظ أن معظم بلاد البترول منها ينصب استيرادها على المواد الاستهلاكية ، بجانب الاستعانة بالخبراء الأجانب فى جميع القطاعات المختلفة[١] .

والجدول التالى يوضح جملة الواردات والصادرات لبعض البلاد الإسلامية ـــ الغير بترولية وقيمة العجز وذلك على سبيل المثال .[٢]

(بالألف دولار عدا سوريا بالألف ليرة سورية)

الدولة	الصادرات	الواردات	قيمة العجز	العام
الأردن	٥٧٤٩٤	٣٢٧٨٩٠	٢٧٠٣٩٦	١٩٧٣
تونس	٣٨٥٥٥٠	٦٠٥٥٧٢	٢٢٠٠٢٢	١٩٧٣
سوريا	١٤٦٨٩٨٩	٢٣٤٢٠٦٨	٨٧٣٠٧٩	١٩٧٣
الصومال	٤٣٠٩٥	٧٥٩٤٩	٣٢٨٥٤	١٩٧٢
اليمن الديموقراطية	١٤٣٥٠١	٢١٨٢١٠	٧٤٧٠٩	١٩٦٩
مصر	١٥٢٢٦٣٠	٢٣٥٠٧٠٠	٨٣٩٠٧٠	١٩٧٢

(١) يعتبر نصيب الفرد من الاستيراد بدولة الكويت أعلى من أى دولة فى العالم حيث يبلغ ٨٠٤ دولار عام ١٩٧٠ . انظر حسنى محمد برعى ـــ الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادى العربى ـــ المؤتمر الخامس لإتحاد الاقتصاديين العرب ـــ ١٩٧٠ بغداد .

(٢) تم تجميع هذه البيانات من المصادر التالية :

- U.N. Year Book of International Trade Statistics 1972 - 1973.
- U.N.C.T.A.D, Hand book of International Trade Development Statistics, U.N. New York 1976.

من الجدول السابق يتضح لنا مدى العجز الذى أصبح شبه دائم بالنسبة لمعظم البلاد الإسلامية — الغير بترولية — حيث يلاحظ انخفاض قيمة الصادرات عن الواردات بنسب كبيرة . فى الأردن نجد أن نسبة العجز تبلغ ٤٧٠ ٪ من قيمة الصادرات . وفى تونس نجد أن نفس النسبة تبلغ ٥٧ ٪ وفى سوريا تبلغ ٦٠ ٪ تقريباً . وفى الصومال تبلغ النسبة ٧٦ ٪ وفى اليمن الديموقراطية ٥٢ ٪ . أما فى مصر فقد بلغت هذه النسبة ٥٥ ٪ وهذا العجز فى الصادرات عن الواردات يؤدى بالتالى إلى وجود عجز فى موازين مدفوعات هذه البلاد وبالتالى عدم قدرتها على إجراء تنمية اقتصادية مما يضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض من المنظمات والأسواق المالية الأجنبية بأسعار فائدة مرتفعة ، مما يزيد من الأعباء المالية على كاهل اقتصاد هذه البلاد .

٤ — ضعف الصناعة وتخلفها:

تعتبر الصناعات القائمة حالياً بالبلاد الإسلامية — باستثناء كل من مصر وتركيا وإيران — صناعات خفيفة وتتركز فى صناعة الغزل والنسيج ، والصناعات الغذائية وبعض مواد البناء . وترجع أسباب التخلف الصناعى بالوطن الإسلامى للآتى :

أ — عدم توفر إنشاءات الهياكل الأساسية (Infrastructure) .

ب — عدم توفر العقلية الصناعية بين المستثمرين ورجال المال .

جـ — صغر حجم السوق الداخلى - على نطاق كل دولة - وارتفاع الميل الحدى للاستهلاك وانخفاض الميل الحدى للادخار .

وقد ترتب على ذلك أن أصبح الناتج الصناعى (الصناعات التحويلية) بالدول الإسلامية ضعيفاً إذا ما قارناه بهيكل الناتج المحلى الاجمالى لهذه الدول ، وكذا بالنسبة للناتج الصناعى بالدول المتقدمة .

والجدول التالى يوضح ذلك : [1]

الـــدول	الناتج الصناعى مقارناً بالهيكل العام للإنتاج المحلى الإجمالى
الدول الإسلامية	٩و٥
الدول المتقدمة	٣٠و٧

من الجدول السابق يتضح لنا مدى انخفاض نسبة الناتج الصناعى فى البلاد الإسلامية سواء بالناتج المحلى الإجمالى لهذه البلاد أو بمقارنته بالناتج الصناعى للبلاد المتقدمة .

هـذا وقد ترتب على تخلف البلاد الإسلامية اقتصـاديا وصناعياً وزراعيا ما يلى :

أ ــ انخفاض نسبة صادرات البلاد الإسلامية من المنتجات الصناعية بالنسبة لإجمالى صادراتها وكذا انخفاض وارداتها الصناعية

(١) أنظر :

- U.N., Statistical Year book, 1977.
- UNCTAD, Basic Data on the Less Developed Countries, 1978.
- F.A.O., Production Year book, 1977.

بالنسبة لإجمالى الواردات .

والجدول التـالى يوضح ذلك مع مقارنة بالمجموعات الاقليميـه الأخرى — عام ١٩٧٠ بالمليون دولار[1] :

---

(٢) أنظر — د . خالد عبد النور ، دانيال عبد الله — تصور للخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية — مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية ١٩٧٤ ص ٢٩ وذلك نقلا عن دراسة المسح الصناعى فى البلدان العربية من دراسه مركز التنمية الصناعية — اعداد مختلفة .

tndustrial Development Survey, Vol. V.U.N. 1973.

ملحوظة : المقصود بالبلاد الإسلامية هى — الأردن — تونس — الجزائر — السودان — سوريا — العراق — الكويت — ليبيا — مصر — المغرب والتى يتوفر عنها البيانات .

المنطقة	الصادرات			الواردات		
	اجمالى الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية إلى الإجمالى %	إجمالى الواردات	الواردات الصناعية	نسبة الواردات الصناعية إلى الإجمالى %
البلدان الإسلامية	٨٧٢١	٦٨٥	٨و٧٢	٦٨٩٥	٣١٤٤	٤٥و٨
البلدان المتخلفة	٥٤٢٠٠	١٢٦٨٢	٢٣و٤	٥٧٧٠٠	٣٩٦٠٠	٦٨و٩
البلدان المتقدمة	٢٢٣٢٠٠	١٦٨٢٩٢	٧٥و٤	—	—	—
العالم	٣١١٤٠٠	٢٠١٤٧٥	٦٤و٧	—	—	—

ومن الجدول السابق يتضح لنا الآتى :

١ - صغر نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالى الصادرات بالبلاد الإسلامية حيث تبلغ ٧و٨٪ فى الوقت الذى تبلغ فيه هذه النسبة بالبلاد المتخلفة الأخرى ٤و٢٣٪ وفى البلاد المتقدمة ٤و٧٥ وفى العالم ٧و٦٤ ٪ .

٢ - صغر نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالى الواردات بالبلاد الإسلامية حيث تبلغ ٨و٤٥ ٪ فى الوقت الذى تبلغ فيه هذه النسبة بالبلاد المتخلفة الأخرى ٩و٦٨ ٪

ب - انخفاض نصيب الفرد فى البلاد الإسلامية من الصادرات مقارنا بالمجموعات المختلفة عام (١٩٧٠) وانخفاض نصيبه من الواردات بالنسبة للعالم .

والجدول التالى يوضح ذلك :

المنطقة	نصيب الفرد من الصادرات الصناعية (دولار)	نصيب الفرد من الواردات الصناعية (دولار)
البلاد الإسلامية	٩و٥	٣و٢٧
البلاد المتخلفة	٩و٦	٢و٢١
العالم	٦و٧٣	٦و٧٣

من الجدول السابق يتضح لنا الآتى[1] :

(١) أنظر : د . خالد عبد النور ، دانيال عبد الله — المرجع السابق .

١ ـــ صغر نصيب الفرد بالبلاد الإسلامية من الصادرات الصناعية حيث يبلغ ٩,٥ دولار ،بينما يبلغ نصيب الفرد بالبلاد المتخلفة الأخرى ٩,٦ دولار ، وفى العالم ٧٣,٦ دولار .

٢ ـــ كبر نصيب الفرد فى البلاد الإسلامية من الواردات الصناعية بالنسبة للبلدان المتخلفة الأخرى حيث يبلغ ٢٧,٣ دولار بينما فى البلدان المتخلفة ٢١,٣ دولار . ويرجع ذلك إلى محاولة البلاد الإسلامية ـــ اللحاق بسباق الصناعة وتنميتها ولكن هذا النصيب يعتبر صغيراً بالنسبة لنصيب الفرد فى العالم والذى يبلغ ٧٣,٦ دولار .

٥ ـــ السكان والتعليم بالبلاد الإسلامية :

يقدر عدد البلاد الإسلامية بـ ٤٣ دولة .[١] ويبلغ عدد سكان هذه البلاد حوالى ٦٦٧,٥٩ مليون نسمة وذلك عام ١٩٧٦ . أى مايعادل ١٦,٥ ٪ من إجمالى سكان العالم ،كما تبلغ مساحة هذه البلاد حوالى ٢٩,٥٤ مليون كيلو متر مربع بما يعادل ٢١,٧٥ ٪ من مساحة الكرة الأرضية .

كما تبلغ كثافة السكان فى البلاد الإسلامية حوالى ٢٢,٦ نسمة فى الكيلو المربع الواحد بينما تبلغ هذه الكثافة ٣٠ نسمة بالنسبة لدول العالم . ولهذا تعتبر البلاد الإسلامية أقل كثافة فى السكان من باقى دول العالم[٢] .

---

(١) منها عدد ٢٠ دولة فى جنوب وجنوب غربى آسيا ، ٢٣ دولة فى أفريقيا

(٢) U.N. Statistical Year book, 1977.

ومن الملاحظ أن البلاد الإسلامية تعانى من ندرة الأيدى العاملة الماهرة ومتوسطة المهارة . وذلك يرجع لانخفاض الكفاءة والتدريب بالإضافة إلى انخفاض مستوى التعليم والفن الإنتاجى . وينتج عن ذلك انخفاض إنتاجية العمل ، وذلك إذا ماقورنت بالبلاد المتقدمة . فعلى سبيل المثال تبلغ القيمة المضافة للفرد من القوة العاملة فى مصر — وهى تعتبر من أكثر البلاد الإسلامية تقدما — بالقطاع الزراعى نحو ٢٨٩ دولار . وفى غير الزراعة بنحو ٨٥٧ دولار فى حين أن هذه الإنتاجية لدى البلاد المتقدمة لاتقل عن ١٦٩٤ دولارا للعامل الزراعى ، ٢٩٠٦ دولار للعامل فى غير الزراعة [١] .

ويلاحظ أن نسبة كبيرة من سكان البلاد الإسلامية فى حالة أمية وتبلغ حوالى ٧٥ ٪ فى المتوسط بالنسبة لمجموع البلاد الإسلامية : كما أن نسبة كبيرة من هذه السكان تقع خارج سن العمل [٢] فى الوقت الراهن كما أن الواقعين فى سن العمل تمثل الإناث منهم حوالى ٥٠ ٪ وعلى سبيل المثال مايلى :

١ — فى الجزائر تبلغ نسبة السكان أقل من ١٤ سنة حوالى ٤٧ ٪ والسكان فوق سن الستين حوالى ٦ ٪ . وبذلك تبلغ نسبة السكان خارج سن العمل ٥٣ ٪ كما تبلغ نسبة العاملين فى الجزائر فى جميع

---

(١) أنظر : د . محمد عبد المنعم عفر — الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادي — مصر المعاصرة — العدد ٣٦٠ — أبريل ١٩٧٥

(٢) سن العمل ينحصر ما بين ١٤ حتى ٦٠ سنة .

القطاعات حوالى ٣٤ ٪ من جملة السكان [١] .

٢ — وفى تونس تبلغ نسبة السكان أقل من ١٤ سنة حوالى ٤٤ ٪ كما تبلغ نسبة من تزيد أعمارهم عن الستين سنة حوالى ٦ ٪ . وبذلك تبلغ نسبة السكان خارج العمل أكثر من ٥٠ ٪ هذا بالاضافة إلى أن ٧٣ ٪ من قوه العمل بتونس يعملون فى القطاع الزراعى . وعلى ذلك نجد أن تونس لديها الكثير من مشاكل البطالة المقنعة والسائدة . فى حين أن الصناعة التونسية لاتستوعب أكثر من ٩ ٪ من العاملين . ومعظمها صناعات حرفية وبسيطة [٢] .

٣ — وفى مصر يبلغ عدد من يقل سنه عن ١٤ سنة ٤٢,٨ ٪ كما يبلغ نسبة من تزيد أعمارهم عن الستين حوالى ٦ ٪ . وبذلك تبلغ نسبة السكان خارج العمل ٤٨,٨ ٪ ويعمل فى قطاع الزراعة ٥١,٣ ٪ ، وفى الصناعة ١٨,٦ ٪ ، وفى النقل والتجارة ١٣,٥ ٪ وفى الخدمات ١٦,٦ ٪ من قوة العمل [٣] .

---

(١) أنظر : الكتاب الإحصائى السنوى للبلاد العربية عام ١٩٧٦ والصادر من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية — المرجع السابق جدول رقم ١/١/٢ .

(٢) أنظر النشرة الاقتصادية لبنك مصر — السنة السابعة عشرة . الأعداد من الأول إلى الرابع — يناير وديسمبر ١٩٧٧ ص ١٢٣

(٣) أنظر كتاب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء — السكان والتنمية فى جمهورية مصر العربية — القاهرة يناير ١٩٧٥ ص ١٤٥

وضح لنا من الفصل التمهيدى ان الهيكل الاقتصادى للبلاد الإسلامية يتسم ببعض سمات تجمل طابعه الرئيسى هو التخلف الاقتصادى ، ومن بين هذه السمات ضعف هياكل الإنتاج الداخلى ، وتركز معظم النشاط الإنتاجى فى قطاعى الزراعة والاستخراج ، وقد أشرنا على سبيل المثال إلى دولتى الصومال ومصر كدولتين زراعيتين حيث وضح لنا أن الدولة الأولى بلغت نسبة صادراتها من الحيوانات واللحوم ٦٤,٧٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٢ . أما الثانية وهى مصر فقد بلغت نسبة صادراتها من القطن ومنتجاته ٥٧٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٣ ، أما بالنسبة للدول الإسلامية التى يعتمد اقتصادها على المادة الاستخراجية الواحدة — وهى البترول — فقد أشرنا إلى أن السعودية تبلغ نسبة صادراتها من البترول والغاز الطبيعى ٩٩,٧٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٢ والكويت يبلغ نسبة صادراتها من نفس المواد ٩٣٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٣ ، وليبيا يبلغ نسبة صادراتها منها ٩٨٪ من جملة صادراتها عام ١٩٧٣ .

كما تتميز البلاد الإسلامية بصغر حجم القطاع الصناعى ، وتخلف الفن الانتاجى حيث يبلغ قيمة الإنتاج الصناعى للإنتاج المحلى الإجمالى ٩,٥٪ بينما الدول المتقدمة ٣٠,٧٪ لهذه البلاد .

وقد ترتب على ذلك صعوبة قيام تنمية اقتصادية إنمرادية لكل دولة من الدول الإسلامية ، لانخفاض الانتاجية وضيق نطاق الأسواق المحلية ، وندرة بعض عناصر الإنتاج ، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار ، وبطء معدلات نمو الصادرات واتجاه معدلات التبادل

الدول لغير صالحها ، باستثناء الدول المصدرة للبترول .

كما يوجد تفاوت فى مستويات لتطور والنمو الاقتصادى فيما بين البلاد العربية واختلال نسب عناصر الإنتاج المتوفرة لدى كل دولة على حدة ، حيث تتوافر فوائض رؤوس الأموال لدى الدول البترولية ، بينما تفتقر إلى العنصر البشرى والمهارات . وذلك عكس ماهو عليه الحال لبعض الدول ذات العجز مثل مصر وسوريا وبنجلاديش وأندونيسيا حيث يتوفر لديها العنصر البشرى والمهارات — خاصة مصر — بينما يوجد لديها عجز فى رؤوس الأموال .

هذا وقد انعكست آثار هذه الاختلالات الهيكلية على التجارة الخارجية للدول الإسلامية حيث يتجه معظم إنتاجها من مواد أولية واستخراجية إلى خارج الأمة الإسلامية وأن هذه المواد تشكل النسبة العظمى من صادرات هذه الدول .

وذلك يرجع إلى عدم وجود القطاع الصناعى الذى يمتصها فى التصنيع ، لهذا كانت معظم واردات الدول الإسلامية تتكون من السلع الصناعية .

كما أشرنا إلى أن نسبة الصادرات الصناعية لبعض الدول الإسلامية إلى إجمالى الصادرات بها بلغ ٨,٧٢٪ عام ١٩٧٠ فى الوقت الذى بلغت فيه هذه النسبة للدول المتخلفة الأخرى ٢٣,٤٪ وفى الدول المتقدمة ٧٥,٤٪ ، ومن الطبيعى أن يترتب على ذلك أن يتركز

التوزيع الجغرافى لتجارة الدول الإسلامية مع العالم الخارجى المتقدم . بينما تحتل التجارة الإقليمية فيما بين الدول الإسلامية نسبة ضئيلة للغاية وقد بلغت هذه النسبة حوالى ٧٪ تقريباً . (١)

ومن المعروف أنه لاملجأ للدول الإسلامية من التخلص من هذا الاختلال فى هيكلها الإقتصادى سوى لجوئها إلى التصنيع وتطوير الزراعة ولكن تواجهه فى سبيل ذلك بعدة صعوبات أساسية ، منها ضيق الأسواق المحلية من ناحية ، وضعف إمكانيات كل دولة منفردة من ناحية أخرى .

لهذا فإننا نرى أن التكامل الاقتصادى يمثل فى هذه الحالة الحل الأمثل لتنمية وتطوير اقتصاديات الدول الإسلامية حيث أنه من خلال تطوير وتوسيع نطاق السوق يساعد على إقامة الصناعات الحديثة ذات الحجم الكبير ويتيح فرصة تبادل فوائض عناصر الإنتاج بين الدول الإسلامية . وعلى ذلك فإن تنمية القطاع الصناعى سوف يعالج ماتعانى منه البلاد الإسلامية من إختلال فى البنيان الإنتاجى ، مما ينعكس أثره بالتالى على التجارة الخارجية . حيث أن الصناعة الإسلامية سوف تمتص ناتج القطاع الأولى من موارد زراعية واستخراجية ، وتعمل على تصنيعه محلياً .

---

(١) يقصد بهذه النسبة مجموعة الدول العربية والمتوفر عنها بيانات أمكن الحصول عليها .

وبذلك تجد البلاد الإسلامية ما تحتاجه من مواد صناعية لدى منطقتها، فتقل بذلك الواردات من الدول الخارجية ، وتزيد الصادرات ونسبة التبادل التجارى الإقليمى بين الدول الإسلامية ، ويحدث اعتدال للميزان التجارى بين الدول الإسلامية والعالم الخارجى .

مما سبق يتضح لنا أن ضعف التجارة بين الدول الإسلامية لا يرجع إلى القيود التى تفرضها هذه الدول على حركة السلع والمنتجات وإنما يرجع إلى الاختلالات الهيكلية وضعف البنيان الانتاجى فى هذه المنطقة .

وعلى ذلك فالحل السليم لزيادة التجارة بين الدول الإسلامية وتنميتها هو عن طريق تطوير الجهاز الإنتاجى بها ، وذلك بتنمية القطاع الصناعى ، وتطوير الزراعة والعمل على تقريب مستويات النمو بين دولها أو زيادة الارتباط فيما بينها بإقامة أنشطة إنتاجية مشتركة .

ولكن نود أن نشير إلى أن كثرة المشاكل والصعوبات المتراكمة داخل الوطن الإسلامى والتى لا تتركز فقط على النواحى الاقتصادية ، بل تشمل النواحى السياسية والاجتماعية وما يوجد بينها من تنافر كبير واختلافات جذرية فى المبادىء والأسس والأيدلوجيات المختلفة ، كل هذا يدعونا إلى أننا نفضل ألا يقام هذا التكامل دفعة واحدة ، وإلا تعرض للانهيار والفشل ، بل نفضل أن يتم تدريجياً وجزئياً ، وذلك بتنسيق جهود الدول الإسلامية فى مجالات محددة كمشروعات مشتركة للإنتاج، وهذا ماسوف نوضحه تفصيليا فى الباب الثالث والأخير من الدراسة .

الباب الأول

التكامل الاقتصادى

أهمية التكامل الاقتصادى للبلاد المتخلفة:

إهتم الاقتصاديون فى الفترة الأخيرة بدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية للدول المتخلفة ومقتضيات التنمية الاقتصادية التى تنشدها هذه الدول . وقد كثرت الكتابات حول هذا الموضوع وعقدت بشأنه مؤتمرات دولية عديدة . [1] كما أثير العديد من التساؤلات عن مدى

(١) أنظر تفصيلات ذلك للمراجع التالية :

G. Myrdal, An International Economy Routhledge on Kegon Paul, London, 1956.

D.H. Robertson, The Future of International Trade in Essays in Monetary Theory, London, 1940, P. 214.

E. G. Robinson, the changing Struction of the British Economy, Economic Journal, Sep 1954.

— رؤول بربيش ـ نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ترجمة الدكتور جرجس عبده مرزوق ـ الدار المصرية للطباعة والنشر .

— فؤاد هاشم عوض ـ التجارة الخارجية والدخل القومى ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٦٥ .

— رفيق سويلم ـ التنمية والتجارة الخارجية مذكرات معهد الدراسات المصرفية ٦٨/٦٩ ص ٤ .
=

نجاح النظرية التقليدية والتي تنادى بحرية التجارة الخارجية بين بلدان العالم ، حيث أن ذلك يساعد على التوزيع الأمثل لموارد الإنتاج فى مختلف البلاد بالإضافة إلى أن ذلك طريقاً ضرورياً للنمو الاقتصادى وزيادة الثروة . كما تؤدى إلى اتساع السوق أمام المنتجين المحليين فى كل بلد ، مما يفسح المجال لتقسيم العمل فى كل بلد ، والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبيرة من حيث استعمال الآلات الحديثة وزيادة الإنتاجية ، وبالتالى زيادة الدخل القومى ، والذى يتيح الفرصة لزيادة المدخرات المحلية وخلق رأس مال محلى يمكن توجيهه لزيادة القدرة الإنتاجية ، ورفع معدل نمو الإنتاج . وعلى ذلك اعتبرت النظرية التقليدية أنه لاتعارض بين حرية التجارة الدولية ومقتضيات التنمية الاقتصادية ، واعتبرتهما متكاملين يقوى كل منهما الآخر .

وقد استدل مؤيدوا هذه النظرية على صحتها من واقع تجربة بريطانيا والتى اعتمدت فى المراحل الأولى لنموها الاقتصادى على تصدير المنسوجات القطنية ، واليابان والتى اعتمدت على تصدير الحرير ، وكندا على القمح ، واستراليا على الصوف الخام والقمح ، والسويد على تصدير الأخشاب .

= — محمود صدقى مراد — د . فؤاد مرسى — ميزانية النقد الأجنبى والتحويل الخارجى للتنمية دار المعارف بمصر — ١٩٦٧ ص ٤١٤ .

— د . محمد دويدار — أزمة الطاقة وأزمة النظام النقدى أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى النقدى — مصر المعاصرة العدد ٣٥٨ أكتوبر ١٩٧٤ ص ٢٦ .

وإذا ما ألقينا نظرة على الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر لوجدنا أنها تختلف إختلافا واضحا عن تجربة الدول السالف ذكرها . ولتبين لنا أن تجربتها تتنافى مع النتائج المتوقعة من النظرية التقليدية حيث لم يصاحب الزيادة فى حجم تجارتها الدولية زيادة مماثلة فى مستويات المعيشة بل زادت الهوة بين مستويات معيشة البلاد المتخلفة والبلاد الصناعية المتقدمة . مما أثار الشك حول مدى توافق أهداف التنمية وحرية التجارة الدولية بالنسبة لهذه الدول .

وعلى الرغم من الدور الذى لعبته الدول المتخلفة فى نمو العالم الرأسمالى الغربى وذلك خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، فإنها لم يشملها شيء من هذا النمو والتقدم ، بل على العكس إزدادت حدة الهوة بينهما ، فازدادت الدول الغنية غنى والدول المتخلفة تخلفا وفقراً ، ويرجع ذلك إلى تدهور معدلات التبادل التجارى بينهما وتحوله بصفة مستمرة لصالح الدول المتقدمة . ففى خلال الفترة من ٥٤ — إلى عام ١٩٦٢ زادت أسعار السلع المصنعة العالمية بحوالى ١١٪ ، بينما هبطت أسعار المواد الأولية بمقدار ١٤٪ . وبذلك انخفضت القوة الشرائية للدول المتخلفة بمقدار ٢٥٪ فى تلك الفترة . هذا بالإضافة إلى تدهور نسب التبادل بين المجموعتين فى الفترة من ٥٣ — ١٩٦٠ بمقدار ١٠٪ ، حيث زاد الطلب على المنتجات الصناعية ، وانخفض بالنسبة للمواد الأولية .

وقد ورد البعض مشيرا إلى فضل الدول المتقدمة فى تقديم معونات

وبقروض واستثمارات مباشرة للدول المتخلفة ، إلا أننا نجد أن إجمالى المعونات فى الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٦٢ بلغت ٢٠ مليار دولار من الدول المتقدمة للدول المختلفة بينما كانت خسائر الدول الأخيرة من التبادل غير المتكافىء للتجارة الخارجية جملته ٥٠ مليار دولار أى حوالى ٢٥٠٪ من حجم المعونات[١] .

وقد استمر هذا التبادل غير المتكافىء للتجارة الخارجية حتى الآن ، حيث نلاحظ زيادة صادرات الدول الصناعية — فى صورة منتجات مصنعة — عن صادرات البلاد المتخلفة والتى تكون فى صورة مواد أولية — والتى أصابها التراخى ، وذلك باستثناء البترول وهى السلعة التى تعتبر أكثر السلع ازدهارا فى القرن العشرين .

والجدول التالى يوضح تطور الصادرات العالمية حسب المناطق المختلفة.

نسبة مئوية

البيان	متوسط ٦١/٦٢	١٩٧٠	١٩٧١
الصادرات العالمية	١٠٠	١٠٠	١٠٠
صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة	٦٨,٢	٧٢,٣	٧٢,٥
صادرات الدول الاشتراكية	١١,٨	١٠,٤	١٠,٤
» » المتخلفة	٢٠,٠	١٧,٤	١٧,١

(١) أنظر محمود صدقى مراد — د . فؤاد مرسى — ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية المرجع السابق ص ٤١٤ .

المصدر :

World Bank, Int. Dev. Annual Report, 1972.

ومن الجدول السابق يتضح أن صادرات الدول المتخلفة قد تراجعت من ٢٠٪ عام ١٩٦٢/٦١ الى ١٧,١٪ عام ١٩٧١ . بينما تزايدت صادرات الدول الرأسماليـــة المتقدمة من ٦٨,٢ ٪ عام ١٩٦١ الى ٧٢,٥٪ عام ١٩٧١ . وإذا ألقينا الضوء على مسار التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، لوجدنا أن النسب التى وصلت إليها لدليل قاطع على مسارانها خلال القرن العشرين .

والجدول التالى يوضح ذلك .

التوزيع النسبى لتجارة مجموعات الدول (٪)

الدول	عام ١٩٥٣	عام ١٩٦٠	عام ١٩٧٠
من الدول المتقـــدمة للدول المتخلفة	٧٢,٧	٧٣,٤	٧٣,٤
من الدول المتخلفـــة للدول المتقدمة	٢٩,٦	٢٤,٦	١٨,٥

المصدر : هذه البيانات من البيانات الواردة فى مذكـرة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الأمانة العامة . « الوطن العربى وأهم المشاكل الاقتصادية العالمية » .

ويتبين من الجدول السابق زيادة نسبة التجارة ما بين صادرات الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة من ٧٢٫٧٪ عام ١٩٥٣ إلى ٧٣٫٤٪ عام ١٩٧٠ . بينما انخفضت هذه النسبة ما بين صادرات الدول المتخلفة للدول المتقدمة ، حيث كانت ٢٩٫٦٪ عام ١٩٥٣ ثم تراجعت إلى ١٨٫٥٪ عام ١٩٧٠ . ولم يتوقف اختلال التوازن مابين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على زيادة صادرات الأولى عن صادرات الثانية فقط ، بل نلاحظ كذلك أن أسعار المنتجات الصناعية فى زيادة مستمرة بينما أسعار المنتجات التى تنتجها الدول المتخلفة فى انخفاض(١) .

---

(١) تبين إحصاءات الهيئة العالمية للزراعة والأغذية الزيادة فى كمية المادة الأولية الزراعة اللازمة لشراء جرار قوته ١٩٠٣٠ حصانا (السلعة الصناعية) فى الفترة بين ١٩٥٥ — ١٩٦٢ .

— الكاكاو (غانا) ٦٧٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ١٣٣٪ .
— زيت جوز الهند (الفلبين) ٣٥٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٢١٪
— البن (البرازيل) ٤٦٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ١٠١٪ .
— النحاس (روديسيا) ٥٨٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٢٨٪ .
— القطن (مصر) ٧١٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٦١٪ .
— البترول (فنزويلا) ٩٢٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ١٩٪ .
— الأرز (بورما) ٧١٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٢٣٪ .
— المطاط (ماليزيا) ٦٦٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٧٠٪ .
— الشاى (سيلان) ٩٠٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٥٥٪ .
— التبغ (تركيا) ٢٦٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٦٣٪ .
— الصوف (أورجواى) ٥٥٪ (من مجموع الصادرات) الزيادة ٣٠٪ . =

إن مركز الإشعاع الأساسى للنمو الاقتصادى فى القرن العشرين يتركز فى أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وتسمى «بمنطقة شمال الأطلنطى» وإن هذه المنطقة يتبعها الكثير من الدول المنتجة للمواد الأولية والتى تقع غربى وشرقى الأطلنطى .

ومن الملاحظ أن هذه الدول التى حققت نموا إقتصاديا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والعشرين ، قد حققت تقدما سريعاً فى مستوى الدخل الحقيقى للفرد ، إلا أنها لاتشع هذا النمو إلى باقى مناطق العالم عن طريق زيادة طلبها على المواد الأولية وتشجيع رأس المال والعمل للإنتقال إلى الدول المتخلفة ، [1] وذلك عكس ما كانت تسير عليه بريطانيا فى بداية القرن التاسع عشر . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ما يلى :

١ — تحويل هيكل الإنتاج الصناعى فى الاقتصاديات المتقدمة من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة أى من الصناعات التى تساهم فيها

= — أنظر :

د . محمد دويدار .

أزمة الطاقة وأزمة النظام النقدى وأزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى — مصر المعاصرة العدد — ٣٥٨ — أكتوبر ١٩٧٤ هامش ص ١٦ .

(١) سنتثنى من ذلك البلاد المنتجة للبترول والمصدرة له حيث تتمتع بزيادة كبيرة فى الطلب العالمى عليها كما حظيت هذه البلاد بنصيب كبير من الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة (خاصة الأمريكية) منذ الحرب العالمية الثانية .

المواد الأوليـة بنسبة كبيرة إلى الصناعات التى تساهم فيها هـذه المواد بنسبة ضئيلة .

٢ ــ طلب الدول الصناعية المتقدمة على المواد الأولية يزيد بمعدل أقل من معـدل الزيادة فى الناتج القومى لارتفاع نصيب الخدمات فى مجموع الناتج من هذه الدول . (١)

٣ ــ إنخفاض المرونة الدخلية للطلب الإستهلاكى على الكثير من السلع التى تصدرها الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة ، حيث أن غالبية هذه الصادرات من السلع الأولية .

٤ ــ التقـدم العلمى والتكنولوجى السريع الذى حـدث فى الدول المتقدمة وما نتج عنه من إنتاج المواد الصناعية البديلة (وهى متوفرة لدى البلاد الصناعية المنتجة لها) للمواد الأوليـــة التى ترد من الدول المتخلفة . بالإضافة إلى أن هـــذا التقدم قد رفع من الكفاءة الفنيـة للإنتاج . كل ذلك أدى إلى تخفيض كمية الخامات اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من المنتج النهائى وبالتالى إلى عـدم حاجة الدول الصناعية إلى الكميات الكبيرة من المواد الأولية .

٥ ــ التكتلات الاقتصادية من جانب الدول المتقدمة وعلى رأسها

(١) أنظر نيركسيه أنماط من التجارة الدولية والتنمية ــ ترجمة جلال أمين القاهرة ١٩٦٩ ويحيل فيه إلى

Review of Economic Studies May, 1956, P. 184.

حيث توضح هذه الدراسة انخفاض الواردات السلعية للولايات المتحدة إلى ناتجها القومى الإجمالى من ٦ ٪ إلى ٣ ٪ خلال فترة النصف الأول من القرن العشرين.

السوق الأوربية المشتركة واتجاهاتها ضد صادرات الدول المتخلفة من السلع الزراعية والصناعية .

٦ — السياسات الزراعية التي تتبعها الدول المتقدمة لأجل حماية المنتجات المحلية بها . وذلك عن طريق إعانات المنتجين لأجل تخفيض أسعار منتجاتهم لمنافسة السلع المماثلة في العالم الخارجي أو عن طريق فرض ضرائب جمركية على منتجات الدول المتخلفة من السلع المماثلة .

٧ — السياسات الصناعية التي تتبعها الدول المتقدمة ضد الدول المتخلفة بالرغم من ضعف القدرة التنافسية بينهما ، وذلك لبعض السلع الصناعية التي تتميز الدول المتخلفة فيها ، بميزة نسبية مثل المنسوجات . حيث تفرض الدول المتقدمة عليها ضرائب جمركية عالية مما يضعف من قدرتها على التنافس مع المنتجات المماثلة في الدول المتقدمة .

٨ — يتمتع الطلب على المنتجات التي تصدرها الدول المتقدمة بمرونة عالية لتنوع تلك الصادرات وحاجة الدول المتخلفة اليها في التنمية الإقتصادية .

٩ — إنشاء الأسواق المشتركة بين البلاد الصناعية يؤثر هو الآخر على مستقبل صادرات الدول المتخلفة .

من الواضح لعرضنا السابق للعوامل المفسرة لتراخي صادرات البلاد المتخلفة أنها تتفق بطبيعة الحال مع الوضع الغيرمتوازن للعلاقات التجارية بين البلاد المتقدمة ، والأخري المتخلفة . ففي عالم تستحوذ

الدول الصناعية والمتقدمة فيه على تسعة أعشار إنتاجه الصناعى وعلى أكثر من أربعة أخماس إنتاجه الكلى لا يكون من الملائم إجراء دراسة للعلاقات التجارية بين هذه الدول والدول الأخرى الفقيرة ، تقوم على التوازن والتساوى والإعتماد المتبادل بينهما ، وتلك الأفكار التى تثيرها النظرية التقليدية للتجارة الخارجية .

وقد ينتج عن أوضاع التجارة الدولية القائمة حالياً ، إلى أننا نجد أن القروض والمنح الحكومية قد قامت لتسد الفراغ الذى خلفه الضعف النسبي فى الاستثمارات الأجنبية الخاصة . وقد حققت البلاد الفقيرة زيادة فى نصيبها من الواردات العالمية عن طريق هذه القروض والمنح ، وكذلك عن طريق إيراداتها غير التجارية . وبذلك فإن العامل الكامن وراء هذه الزيادة يختلف عنه فى الحالتين السالف ذكرهما . حيث أن الزيادة هنا ليست ناتجة وبنفس الدرجة عن فعل حوافز السوق كما كانت فى الماضى .

والآن وبعد أن ألقينا الضوء على المسار الاقتصادى خلال الفترة السابقة وأثر ذلك على النمو الاقتصادى والدور الكبير الذى لعبته المواد الأولية المنتجة للتصدير فى القرن التاسع عشر وما وصل اليه الحال فى القرن العشرين ، حيث لم تعد فى مقدورها أن تقدم فرصة كبيرة للتقدم أمام البلاد المنتجة لها .

فان السؤال الذى يثار هو : ما هو الطريق الملائم للدول المتخلفة الذى تسلكه لكى تحدث تنمية لاقتصادياتها ؟ .

نحن نرى أنه لا سبيل أمام الدول المتخلفة لأجل أحداث تنمية إقتصادية سوى قيام تكامل اقتصادى بينها . وذلك نابع من تجارب هذه الدول مع الدول المتقدمة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . بالاضافة إلى أن الدول المتقدمة نفسها قد لجأت إلى اتخاذ ذلك الأسلوب وهو التكامل الاقتصادى — عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة — من أجل حل مشاكلها الاقتصادية والسياسية عقب الحرب ، حيث ظهرت السوق الأوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الأوربية كما ظهر مجلس التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية (الكوميكون) .

نبذة تاريخية عن التكامل الاقتصادى :

ازدهرت التجارة الدولية وتقدمت خلال منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤ حيث تمتع العالم بالرخاء واليسر وتقدمت طرق المواصلات وظهرت مخترعات جديدة وذلك فى ظل المذهب الحر وحرية التجارة .

إلا أن الدول بدأت بعد الحرب العالمية الأولى تتبع سياسة العزلة الاقتصادية وبدأت تحصين نفسها بسياج جمركى يعوق تداول السلع . وقد لجأت الدول الصناعية إلى ذلك بسبب الاضطرابات النقدية حيث فرضت رسوم جمركية مرتفعة من أجل تدبير الموارد اللازمة للميزان وإجراء موازنة لميزان المدفوعات . بينما البلاد الأقل تقدما عملت

على حماية الصناعات الناشئة بها بالاضافة إلى لجوئها لسياسة الاكتفاء الذاتي .

وبقيام الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ والأزمة النقدية عام ١٩٣١ اضطرت الدول إلى رفع الرسوم الجمركية وتخفيض بعضها لقيمة النقد لتشجيع الصادرات وإتباع سياسة نظام الحصص . مما إضطر الدول الأخرى التي حافظت على ثبات نقدها إلى فرض رسوم تعويضية على سلع الدول التي خفضت من قيمة عملتها .

وقد بذلت الهيئات الدولية مجهودات كبيرة لأجل العمل على تخفيف حدة الأضرار الناشئة عن الإفراط في سياسة الحماية . وقد أجرت هذه الهيئات عدة مؤتمرات دولية لذلك ، منها مؤتمر بروكسل الذي عقد في سبتمبر ١٩٢٠ . وقد أشار المؤتمر إلى أن تحسين الحالة المالية يتوقف على العودة تدريجياً إلى حرية التجارة وإلغاء القيود المصطنعة التي تغير من طبيعة المبادلات الدولية .

كما عقد مؤتمراً في جنوه في شهر أبريل عام ١٩٢٢ حيث أوصى بالاقلال من الحالات التي تلجأ فيها الدول إلى التحريم سواء في الصادرات والواردات ، وكذا إلغاء القيود المفروضة على المواد الأولية .

وفي مؤتمر جنيف المنعقد في مايو ١٩٢٧ أوصى الأمم باتخاذ الإجراءات الضرورية لإلغاء أو تخفيض الحواجز الجمركية التي تعوق المبادلة وندد المؤتمر بالسياسة التي تتبعها بعض الدول في فرض رسوم مرتفعة تكون أداة للمساومة فيها بعد .

ونظراً لعدم تحقق توصيات مؤتمر جنيف اقترح عقد مؤتمر للهدنة الجمركية عام ١٩٢٩ ، لاعداد مشروع إتفاق تلتزم به الدول بعدم رفع الرسوم الجمركية انتظاراً لتنظيم العلاقات الاقتصادية .[١]

ونظراً لعدم نجاح المجهودات السالف ذكرها ، فقد رأت بعض الدول المتجاورة عقد إتفاقات فيما بينها لتخفيف وطأة الرسوم الجمركية وكان أول هذه الاتفاقات هو اتفاق اوشى الذى تم فى يوليو عام ١٩٣٢ بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج ، الذى نص فيه على عدم رفع الرسوم الجمركية وإجراء تخفيضات لها تصل إلى ١٠٪ سنويا لمدة أربع سنوات .

هذا ، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، ظهرت اتجاهات قوية بين الدول نحو تكامل إقتصادى ، وذلك بقصد مواجهة المشكلات الاقتصادية التى خلقتها الحرب .[٢] وكان أول إتفاقيات التكامل الاقتصادى هى إتفاقية البنلوكس عام ١٩٤٧ ، بين دول أوشى . ثم تلى ذلك اتفاقية السوق المشتركة للفحم والصلب ، بموجب معاهدة باريس عام ١٩٥١ بين دول البنلوكس والمانيا وإيطاليا وفرنسا . ثم تلى ذلك أكبر وأهم تكتل إقتصادى دولى وهو السوق الأوربية المشتركة « أو الوحدة الاقتصادية الأوربية » ، وذلك بمقتضى معاهدة روما عام ١٩٥٧ بين

---

(١) أنظر : د . عبد الحكيم الرفاعى ــ السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية ــ القاهرة ١٩٧٦ ص ٤٩ ، ٥٣ .

(٢) أنظر : د . حازم الببلاوى ــ نظرية التجارة الدولية ــ القاهرة ١٩٦٨ ص ٢٦١ .

الدول الست السابق ذكرها ، دول البنلوكس ، ثم تلى ذلك قيام منطقة التجارة الحرة عام ١٩٥٩ بموجب معاهد ستوكهولم بين انجلترا والسويد والنرويج والدنمارك والنمسا وسويسرا والبرتغال وإنضمت اليها أيسلندا أخيراً . ولم تقتصر التكتلات الاقتصـــادية على أوربا الغربية ، بل عملت دول أوربا الشرقية على أن تجعل إقتصادها متكاملا . فأنشأت عام ١٩٤٩ مجلس المعونة الاقتصـــادية المتبادلة والمعروف باسم الكوميكون .

كما عقدت دول أمريكا الوسطى معاهدة للتكامل الاقتصادى بينها ، بإنشاء سوق مشتركة لها ويرمز بـ M C A C . كذلك لجأت دول أمريكا اللاتينية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بموجب معاهدة مونتفديو عام ١٩٦٠ ويرمز بـ L A F T A .

كما توجـــد عدة تكتلات إقتصادية أخرى بافريقيا منها السوق المشتركة لدول شرق أفريقية وتمت على مراحل منذ عام ١٩٢٠ ويطلق عليها المجتمع الاقتصادى لشرق أفريقيا. وفى عام ١٩٦٦ أنشىء الاتحاد الجمركى الاقتصادى لأفريقيا الوسطى وكذلك الاتحاد الجمركى لغرب أفريقيا .

كما قامت بعض الدول العربيـة بإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ وقد أنشأت السـوق كما جاء فى قرار الوحدة الاقتصـادية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط

لتنمية ثروات الأطراف المتعاقدة ، ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل [1] .

التعرف على التكامل الاقتصادى :

التكامل الاقتصادى يعد نوعا من التعاون الاقتصادى ، إلا أنه يتميز عنه بأنه أعمق فى أساليبه ودرجته ، حيث أن التعاون الاقتصادى يشتمل على درجات متعددة من الاجراءات البسيطة (كتقرير ميزات تجارية مثل إجراء تخفيضات أو إعفاءات أو رفع القيود الكمية) إلى درجات كبيرة من التقارب الاقتصادى ، وذلك لتحقيق الوحدة أو الاندماج . أما التكامل الاقتصادى فهو عبارة عن عملية توحيد للأقطار والدول للوصول بها الى وحـــدة واحدة . وكلمة تكامل من الناحية اللفظية تعبر عن ربط أجزاء بعضها الى بعض كى تكون شيئاً واحداً .

وعلى ذلك فالتكامل الاقتصادى ، يحمل معنى ترابط أو ربط أجزاء معينة بعضها ببعض . هـذا الربط يتم نتيجة تنظيمات أو ترتيبات معينة تتخذهـا حكومات الدول المتكاملة باتفاق يتم بينهـا . كما يتم التكامل بين بلدين أو أكثر تجمع بينها أموراً معينة ، هى التى تحفزهـا على أن تتكامل فيما بينها . كأن تكون تلك البلاد متجاورة بحيث تنتمى جميعها إلى منطقة جغرافية واحـدة ، أو أنها تنتمى جميعها إلى جنس مشترك

---

(١) أنظر : د. عبد الحكيم الرفاعى ـ السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية المرجـع السابق ص ١٦ .

أو ثقافة واحدة أو أنها جميعاً بلاداً فى طريقها إلى النمو وتشعر بضرورة تكاتفها فيما بينها حتى تتغلب على الصعوبات التى تجدها فى طريقها من أجل تنمية مواردها ، والرقى بأحوالها الاقتصادية ، أو تهدف تلك البلاد بتكاملها إلى تحقيق أغراض سياسية معينة كأن تتخذ من التكامل الاقتصادى سبيلا الى تحقيق نوع من الوحدة السياسية بينها .

وبناء على التعرف السابق لا يعتبر من قبيل التكامل ما كان يقوم من قبل بين البلد المستعمر ومستعمراته من صلات اقتصادية (١) . ففضلا عن أن المستعمرات فى ذلك الحين لم تعد دولا بل أقاليم تابعة للدولة المستعمرة ، فإن العلاقة ما بين الدولة المستعمرة ومستعمراتها كانت تنظم على نحو يفيد الأولى ، أما الثانية فكانت تمتص ثروتها من قبل المستعمرين ولا يعود الأمر عليها إلا بنفع ضئيل .

كما أنه لا يعتبر من قبيل التكامل بالمعنى الدقيق المجموعات أو الهيئات التى تتكون من بعض دول ، اذا لم يكن من حقها إتخاذ قرارات ملزمة لأعضائها فى الشئون التى تتعرض لها . كأن يقتصر دورها على تبادل أوجه النظر فى المسائل التى تهم الأعضاء أو على أغراض إستشارية أو تكوين قوة ضاغطة على دول أو مجموعات دول أخرى . ومثال ذلك مجموعة البلاد التى فى سبيلها الى النمو فى الأمم المتحدة وبعض منظماتها وهى المعروفة بمجموعة الـ ٧٧ وكذلك دول عدم الانحياز .

---

(١) أنظر : د . حسين خلاف ــ التكامل الاقتصادى محاضرات لطلبة دبلوم القانون والتشريع الضريبى ــ كلية الحقوق جامعة القاهرة ــ ٧٦/١٩٧٧

ولا ينفى ذلك ما لهـذه المجموعات من أثر غير مباشر فى إحداث التعاون بين أعضائها ، وفى توحيد صفوفهم إزاء الدول المتقدمة وذلك بما تقدمه من آراء وتوصيات يستعان بها فى تسيير سبل التكامل ، ولما لها من آثار أدبية على أعضاء المجموعات الأخرى وإن لم يكن لهـا قوة الإلزام .

أما من الناحية الاقتصادية فقد تميزت تعريفات التكامل الاقتصادى بعـدة اتجاهات سنشير اليها بإيجـاز وذلك حسب رأى وتعريف كل اقتصادى .

فيعرف تنبرجن :

التكامل الاقتصادى على أساس احتوائه على جانبين أحدهما سلبي والآخر إيجابى . ويحتوى الجانب السلبى على إلغاء واستبعاد أدوات معينة فى السياسة الاقتصادية الدولية . ويحتوى الجانب الايجابى على الإجراءات التدعيمية التى يراد بها إزالة عدم الاتساق فى الضرائب والرسوم بين البلاد الراميـة إلى التكامل ، وبرامج اعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل النمو والانتقال . وأن أفضل صورة ممكنة للعلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة تتكون بإزالة العقبات أمام التعاون الاقتصادى بين هـذه البلاد (١) .

---

(١) J. Tinbergen, International Economic Intgration Elsevier, Amsterdam anp Brusseis, 1954, p. 122.

أما بندر فيرى أن التكامل الاقتصادى يشمل الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة فى الجانب السلبى ، وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة منسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية (١)

أما ميروال فقد عرف التكامل بأنه عبارة عن عملية اقتصــــادية واجتماعية بناء عليهما تزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومى أو الدولى أمام عناصر الانتاج (٢) .

ويرى فاينر أنه ينتج عن التكامل الاقتصادى ظاهرتان الأولى خلق التجارة (Trade Crestion) والثانية هى تحويل التجارة . - (Trade diversion) وتظهر مزايا التكامل الاقتصادى اذا ترتب عليه حدوث نمو للتجارة فى الدول ذات النفقة الإنتاجية المنخفضة(الدول الأكثر كفاية) وهذا مايسمى بالأثر الإنشائى . بينما تقل فائدته اذا حدث تحويل للتجارة للدول ذات النفقة الانتاجية المرتفعة (أى الدول الأقل كفاية) وهذا ما يسمى بالأثر التحويلى (٣) .

---

(١) J. Pinder, ; Problems of European Integration. Danton, G? R? Economic Integration in Europe, Weidenfeld & Nicolson, London, 1969.

(٢) Myrdal, ; An International Economy Routhledge an Kegan Paul London, 1656.

(٣) J. Vineru. The Customs Union Issue'' Stevengne & Sons London1950.

وعلى ذلك فإن نجاح التكامل يقاس طبقاً لنظرية فاينر بالموازنة بين الأثر الانشائى والأثر التحويلى الذى يترتب على الاتحاد الجمركى . فإذا تغلب الأثر الإنشائى يكون الاتحاد الجمركى مفيداً وإذا تغلب الأثر التحويلى فإن الاتحاد الجمركى قد يترتب عليه بعض المساوىء .

وقد أكمل ميد نظرية فاينر فى بحثه عام ١٩٥٥ عن نظرية الاتحادات الجمركية والذى أشار فيه إلى أنه يجب ألا تتجاهل الوجهة الديناميكية فى الاتحاد الجمركى حيث يكون الأثر الذى بدأ تحويليا فى بداية التكامل قد ينقلب إلى أثر انشائى فيما بعد . كما أسهب فى عرضه لكيفية قياس كل من الأثرين الانشائى والتحويلى[١] .

أما بالاسا فإنه يعرفه بأنه عملية وحالة ، وأنه لكونه عملية فإنه يتضمن كافة تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الساعية إلى التكامل . ولكونه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية[٢] .

ويقدم بالاسا صورا للتكامل الاقتصادى بناء على هذا التعريف هى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى والوحدة الاقتصادية وكل مجموعة من الدول تأخذ صورة

---

(١) J. E. Meade, The Theory of Customs Union, North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1955.

(٢) B. Balassa, ; The Theory of Economic Integra - tion, Alien and Unmrin, 1961, P.P. 1-2.

من هذه الصور تبعا لمدى أخذها بمبادىء التكامل الأساسية .

أما بندر فإننا نرى أنه لا يقدم مثل هذه الصور ، بل يرى أن السوق المشتركة تقوم على تنفيذ الجانب السلبي للتكامل ، وأن تنفيذ هذا الجانب شرط أساسي لقيام أى تكامل . كما أن قيام الوحدة الاقتصادية يرجع إلى تنفيذ كلا الجانبين للتكامل السلبي والإيجابى .

أما الفكر الاشتراكى فإنه يرى أن التكامل عبارة عن عملية توحيد لاقتصاديات الدول الاشتراكية تدريجيا لأجل القضاء على المشاكل الاقتصادية. وذلك بتعميق تقسيم العمل بينها ، والتنسيق بين سياساتها المختلفة . ويبدأ التكامل بين الدول الاشتراكية بإجراء تطوير للتجارة بينها . ومن خلالها يجرى تطوير هياكل الإنتاج الداخلية .

أما فى الدول المتخلفة فإن التكامل يختلف عنه فى الدول الرأسمالية والاشتراكية وذلك لاختلاف أساليبه ودوافعه حيث أن التكامل فى الدول المتخلفة يجرى من أجل تنمية اقتصاديات هذه الدول ، ويعتبر حاليا من أحدث الأساليب الخاصة بإجراء تنمية اقتصادية لهذه الدول، نظرا لظروفها وإمكانياتها . وعلى ذلك فإن التكامل يختلف ما بين كل مجموعة من هذه الدول ، إذ يجب أن يراعى فيه ظروف هذه الدول من النواحى الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الظروف حتى يمكن خدمة أهدافها فى التطوير والتنمية ويقاس مدى نجاح التكامل الاقتصادى فى هذه الدول بآثاره الإنمائية على اقتصادياتها .

هذا وقد اختلف نظر الاقتصاديين بالنسبة للتكامل الاقتصادى فى فترة الخمسينات عنه فى الستينات. حيث أن الاقتصاديين فى الفترة الأولى كانوا يرون أنه فرع من نظرية التجارة الدولية ، يرتبط بالتفضيلات الجمركية ويرجع ذلك إلى تأثرهم بتجربة أوربا الغربية فى إيجاد نوع من التكامل الاقتصادى بينها[1] . وقد أطلق على ما كتب فى ذلك الحين بالنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادى .

إلا أن الاتجاه الذى برز فى الستينات وازداد ظهورا فى الفترة الأخيرة هو اهتمام الاقتصاديين بمشا كل الدول المتخلفة ، واتجاههم إلى إمكانية علاجها عن طريق التكامل الاقتصادى ، والذى أصبح ينظر إليه بنظرة أخرى خلاف النظرة التقليدية باقتصاره فقط على التخفيضات الجمركية . بل أصبح ينظر إليه كأسلوب من إحداث الأساليب الفعالة والرامية إلى التنمية الاقتصادية[2] . حيث أنه فى ظل التكامل تسهل

---

(١) أجرى خلال تلك الفترة عدة صور للتكامل منها على سبيل المثال ما يلى :

— المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام ١٩٥١ (E C S C).

— السوق الأوربية المشتركة عام ١٩٥٧ (E. E. C.).

— منطقة التجارة الحرة الأوربية عام ١٩٥٩ (E F T A).

(٢) أنظر كل من : أوسكار لونجه ـ التخطيط والتنمية الاقتصادية ترجمة د . هشام مركز الدراسات الاقتصادية ـ دمشق سنة ١٩٦٥ ص ٨٠ .

ـــ د . فاروق مخلوف ـ دراسة مقارنة لنظرية التكامل الاقتصادى بالتطبيق فى الدول النامية ـ مقالة باللغة الإنجليزية ـ مصر المعاصرة عدد يوليو ١٩٧٤ ص ٢٩٢ ، ٣٠١ .

عملية انتقال عناصر الانتاج من رأس المال والعمل والتنظيم ، كما يوجد تنسيق للسياسات الاقتصادية للدول المشتركة بالإضافة إلى إيجاد سوق كبيرة . وبذلك يمكن القضاء على أحد العوامل الرئيسية فى عدم إمكان إحداث تقدم وتنمية لدى الدول المتخلفة ، وذلك لضيق السوق المحلية والتى تمثل أهم مشكلات كثير من الدول المتخلفة وتعوقها عن التنمية .

مما سبق يتضح لنا أن التكامل الاقتصادى عملية ديناميكية تتم على دفعات وفقا لبرنامج زمنى محدد يرتبط بالظروف الاقتصادية المختلفة للدول المكونة للتكامل . وأن التكامل الذى يحـــدث ما بين الدول الرأسمالية يختلف عنه فى الدول الاشتراكية . حيث يرتكز فى الأولى على مقومات النظام الرأسمالى ، والمعروف بحافز الربح وحرية انتقال عوامل الانتاج وميكانيكية جهاز الثمن . فيتجه أولا إلى مجال التجارة الخارجية .

أما دول التخطيط المركزى فقد اتجهت إلى تحقيق تكامل بين خطط الانتاج والاستثمار بها نظراً لأن التجارة الخارجية بين بلدان هـــذا المعسكر تتم عن طريق الاتفاقيات الثنائية لاسيما وأن الحواجز الجمركية تختلف فى طبيعتها فى الدول الاشتراكية عن الدول الرأسمالية .

أنواع وأشكال التكامل الاقتصادى :

هناك أنواع مختلفة من التكامل الاقتصادى[1] ، وأن كلا منها

(١) B. Ballassa,. The Theory of Economic Integrat-on'' Op. cit.

يختلف عن السابق عليه من حيث القوة ، حيث يفوق اللاحق السابق عليه بفرض تماثل الظروف التى تم فيها التكامل .

وأنواع التكامل تتلخص فى الآتى :

١ — نظام التفضيلات[١]:

ويقصد به الاجراءات التى تتخذها بعض الدول بمنح بعض ميزات لدول أخرى فى مجال الرسوم الجمركية ، أو التخفيف من القيود المعرقلة لانسياب السلع فيما بينها . ويتم ذلك عادة بإلغاء أو خفض الحواجز الجمركية كلها أو بعضها ، المفروضة على السلع المستوردة من البلاد التى يتقرر لها التفضيل .

وقد يقوم نظام التفضيل على أساس التبادل[٢] . وقد يمنح التفضيل من جانب واحد . ومثال ذلك ما منح من تفضيلات من البلاد المتقدمة إلى مجموعة الـ٧٧ خلال السنوات الأخيرة فى نطاق مؤتمر التجارة والتنمية.

٢ — منطقة التجارة الحرة[٣] :

(١) Prokerences douanieres.

(٢) مثال ذلك ما حدث بالتفضيل الامبراطورى الذى كان بين انجلترا وبعض ممتلكاتها فى اتفاق أوتاوا سنة ١٩٣٢ . وكذلك ماحدث فى نظام التفضيلات الجمركية الذى تم بين دول الجامعة العربية بمقتضى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتجارة الترانزيت المنعقدة فى عام ١٩٥٣ .

(٣) Free Trade Area,

بمقتضى هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادى ، يتم الاتفاق على إلغاء الحواجز الجمركية فيما بين الدول الأطراف فى الاتفاقية ، مع احتفاظ كل منها بتعريفتها الجمركية بالنسبة للدول الأخرى والتى خارج الاتفاق .

وعلى سبيل المثال منطقة التجارة الحرة الأوربية والتى تمت فى ديسمبر ١٩٥٩ . وبدىء فى تنفيذها اعتبارا من يوليه ١٩٦٠ . وكانت بين بين انجلترا والسويد والنرويج والدانمارك والبرتغال والنمسا وسويسرة .

٣ ـ الاتحاد الجمركى[١] :

يتضمن الاتحاد الجمركى ـ بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء ـ التزام هذه الدول بتوحيد النظام الجمركى الخاص بها بالنسبة للدول الأخرى خارج الاتفاق ، حيث تحل هذه التعريفة الموحدة محل التعريفات الوطنية المتعددة السابقة على قيام الاتحاد .

٤ ـ السوق المشتركة[٢] :

وهى صورة أعلى درجة من درجات التكامل الاقتصادى ، حيث تجمع بالإضافة إلى خصائص الاتحاد الجمركى السابق بيانها ، حرية انتقال

(١) Customs Union.
(٢) Common Market.

عناصر الانتاج من بلد إلى آخر داخل بلاد السوق (وهى رأس المال والعمل) .

٥ — الوحدة الاقتصادية[١] :

من الملاحظ أن الأشكال السابقة للتكامل الاقتصادى تتميز كل كل منها بإزالة قدر معين من العوائق التى تقف فى وجه نمو العلاقات الاقتصادية بين دول الاتفاق . إلا أن الوحـــدة الاقتصادية تتميز بالإضافة إلى ماسبق (إلغاء القيود على التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص) بتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة بين الدول الأعضاء فى تلك الوحدة ، وذلك كالسياسات النقدية والزراعية وغيرها من السياسات الاقتصادية .

٦ — الاندماج الاقتصادى الكامل[٢] :

وفى هذه الصورة لا يكتفى بتنسيق السياسات الاقتصادية على نحو ما سبق بيانه ، بل تصبح الدول المندمجة وكأنها اقتصاد واحد تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا تعلو هذه الدول ويكون لقراراتها سلطة إلزام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء .

هـذا وقد يثار سـؤال هنا عما إذا كان من الضرورة أن يمر كل تكامل بجميع هذه الدرجات من أدناها إلى أعلاها أم لا ؟ .

(١) Economic Union.

(٢) Total Economic Integration.

نجد أن البعض يعتقد هذا ، لكن هذا الاعتقاد غير صحيح . إذ قد توجد ظروف قوية تؤدى إلى تطوير الروابط الاقتصادية بين الدول إلى ما هو أوثق . وبذلك تقوم دول التكامل باختيار مرحلة ثانية أو ثالثة من مراحل التكامل متجاوزين مرحلة أو مرحلتين . وقد يقع العكس إذ قد ترى بعض الدول أن من مصلحتها الرجوع بالتكامل القائم بينها إلى درجة أدنى من الدرجة التى عليها التكامل الحالى . فالأمر إذن يتوقف على طبيعة الروابط والظروف الخاصة بمجموعة الدول الداخلة فى التكامل . ولكن الرأى الغالب يتجه إلى استحسان تطبيق مبـــدأ التدرج فى تطوير علاقات الدول الساعية إلى التكامل الاقتصادى ، إذ ينصح أصحاب هذا الرأى بوجوب السـير بخطى ثابتة نحو الأنواع الراقية من التكامل ، أو الوحدة الاقتصادية ، خشية أن يحدث أضرار لصالح الدول المتكاملة نتيجة التسرع وينتهى بهم الأمر إلى عدم إحداث التكامل[1] .

ولكننا لا نعتقد أن معنى التدرج ، هو وجوب المرور بالدرجات

---

(١) نجد صدى لهذه الفكرة فى معاهدة روما الخاصة بالسوق الأوربية المشتركة حيث تشير كل من المواد ٥ ، ٦ ، ٧ الى مبدأ تنفيذ المعاهدة على نحو تدريجى Realisation progressive كما تنص المادة ١٤ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل ماأمكن من السرعة .

ومن تطبيقات هذا المبدأ فى السوق الأوربية المشتركة ، أو فى السوق العربية المشتركة ، حدوث مراحل زمنية لإلغاء الحواجز الجمركية ، وبذلك لم يتم هذا الالغاء دفعة واحدة .

أنظر : د. حسين خلاف ــ التكامل الاقتصادى ــ المرجع السابق ص٩٧

أو الأشكال السابق ذكرها الواحد تلو الآخر . وتؤيد الاتجاه الذى يرى أن مبدأ التدرج هذا يجب أن يفهم على أنه السير حسب مقتضيات الظروف فى كل حالةوأن التدرج المشار إليه فى كل من معاهدة روما واتفاقيةالوحدة الاقتصادية العربية،إنما المقصود منه أساساًتنفيذ كل منها على مراحل زمنية .

لكن قد يثور التساؤل عما إذا كان من الصالح أن يفهم التدرج أيضاً ، على أنه تكامل القطاعات الاقتصادية الواحد تلو الآخر — بحيث يبدأ مثلا بالتكامل فى قطاع التجارة ثم نتبعه بقطاع الزراعة ، ثم قطاع الصناعة وهكذا ...

ويرد البعض على ذلك بالنفى ، حيث أنهم فى أوروبا تبين لهم عقب إنشاء مجمع الفحم والصلب أن التكامل القطاعى هذا لا يؤدى إلى نتائج محددة . كما أن نطاق تطبيقه ضيق ، ولا يوجد ما يصل بينه وبين فروع الاقتصاد الأخرى ، مما يمكن من اتخاذ إجراءات ذات أثر فىالاقتصاد القومى . كما أن قصر التكامل على قطاع واحد أو على بعض القطاعات دون غيرها ، يقف عائقاً دون توازن هذا الاقتصاد فى مجموعه[1] .

مما سبق يتضح لنا أنه كمبدأ عام يجب العمل على تحقيق التكامل الاقتصـــادى كاملا بين الدول الداخلة فيه ، ولكن رغم ذلك فقد

---

(٢) أنظر : د . حسين خلاف — التكامل الاقتصادى — المرجع السابق والذى يشير فيه إلى رأى دينو فى مرجعه :

Jean Fracais Deniaw, Le marche Commun, 1964,pp. 18 - 19 .

تفرض الظروف أن يبدأ التكامل مؤقتاً ببعض القطاعات ، أو أن يكون من الصالح أن تسير بعض القطاعات نحو التكامل بخطى أسرع من القطاعات الأخرى .

ونحن نرى أن هذا لا يخالف المبدأ العام ، حيث أن بعض الظروف قد تضطر الدول المتعاقدة على إحداث تكامل بصفة مؤقتة ، توطئة لإحداث تكامل فى باقى القطاعات . أو يحدث أحياناً بين بعض قطاعاتها أن يسرع الخطى بإتمام التكامل فى بعض القطاعات عن القطاعات الأخرى ، وذلك للصالح العام لهذه الدول .

والواقع أنه رغم تواضع النتائج التى يمكن الحصول عليها من اتباع هذا الأسلوب — على الأقل فى البداية وهو لطول المدة التى قد يستغرقها التكامل ، إلا أنه قد تجد الدول فيه ما يطمئن كل منها فى السير قدما لإحداث التكامل فى باقى القطاعات . حيث تتخذ من التكامل فى قطاع معين تجربة محددة يستفاد منها فى الخطوات التالية لباقى القطاعات — على ألا يتجمد التكامل عند قطاع معين — إذ الأصل فى التكامل أن يكون شاملا[1] .

---

(١) هذه الظاهرة تلقى قبولا لدى البلاد العربية ، فالبلاد المنتجة للبترول تقبل على التعاون فيما بينها ليس فقط على تحديد ثمنه ، بل أيضا عند نقله وتكريره :

الفصل الأول

الدوافع السياسية والاقتصادية للتكامل الاقتصادى :

إن الدول فى قيامها بإحداث تكامل اقتصادى تهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين من وراء هذا التكامل وهما : تحقيق أهداف سياسية، وتحقيق أهداف اقتصادية .

وتتلخص الأهداف الأخيرة فى رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معـــدل نموها ، وتقوية مركزها قبل الكتل الاقتصادية الأخرى . حيث أن العصر الحالى أصبح عصر التكتلات الاقتصادية . والتكتل يخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كى تقوّى اقتصادها داخلياً وخارجياً .

ولقد كان للمزايا الاقتصادية التى يمكن تحقيقها من قيام التكامل الاقتصادى خاصة فى شكل الاتحادات الجمركية ، موضوع بحث كبير شغل الاقتصاديين عقب الحرب العالمية الثانية ووضعوا له نظرية عرفت باسم نظرية الاتحادات الجمركية Theory of customs Unions

وسوف نشير فيما يلى إلى الدوافع السياسية وكذلك لنظرية الاتحاد الجمركى بالتفصيل .

(ا) الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادى :

أن العلاقة بين السياسة والتكامل الاقتصادى وثيقة . حيث تعتبر المصالح السياسية أهم الأسباب التى تعمل على إتمام التكامل الاقتصادى ودوامه . ومن الأمثلة على ذلك اتحاد « الزولفرين » والذى كان تمهيداً لتحقيق وحدة ألمانيا سياسيا[1] .

---

(١) قام اتحاد جمركى خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية واشتهر باسم الزولفرين Zölleverein . وكان مثالا طيبا لتقارب اقتصادى بقصد تحقيق تقارب سياسى بين الولايات الألمانية المكونة له . وقد جعلوا من هذا الاتحاد الجمركى أداة مباشرة لتحقيق وحدة ألمانيا السياسية. وانظرا لتفتت الولايات الألمانية فى ذلك الوقت لم يكن من السهل على الصناعة التى نشأت فى بعض هذه الولايات أن تنافس الصناعة الإنجليزية .لذلك عملت الولايات القوية منها (خاصة بروسيا) بإصرار خلال نصف قرن على تحقيق الاتحاد الجمركى بينها جميعا . وذلك رغم المعارضة الشديدة التى وقفت ضدها لاختلاف درجات نمو هذه الولايات واتجاهاتها الاقتصادية حيث كان بعضها زراعيا والبعض الآخر منها اتجه الى التصنيع . لهذا فقد كانت خطواتهم نحو التكامل تسير بالتدريج حتى أنهم فى البداية قبلوا وجود ثلاثة اتحادات جمركية فى آن واحد ، ثم عملت بروسيا على تذويبها جميعا فى اتحاد جمركى واحد سمى بالزولفرين . ومن الدروس المستفادة من هذا الاتحاد أنه لابد لنجاح التكامل الاقتصادى من إرادة سياسية مستمرة ومؤمنة بما تقوم به.

أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

د . حسين خلاف ـ التكامل الاقتصادى ـ المرجع السابق ص ٢٢١ يحيل فيه الى المرجع التالى :

Jean Francais Deniaw, Le marche Commun,1964,pp. 18 - 19 .

كذلك التجمع الاقتصادى الأوربى والذى حدث عقب الحرب العالميـــة الثانية ، حيث يرى الكثيرون بأنه كان رداً على التحديات السياسية التى جابهت أوروبا خلال تلك الفترة . وتنص المادة الثانية من معاهدة روما إلى أن من أغراض هذه المعاهدة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء . من هذا يتبين أن الغرض الأساسى لواضعى هذه الاتفاقية أن يتطور التجمع الاقتصادى الأوربى (أو السوق الأوربية المشتركة) إلى وحدة سياسية واحدة .

أما بالنسبة للدول العربية فإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية (المنعقدة بين دول الجامعة العربية) لم تشر صراحة إلى أنها تســـتهدف غرضاً سياسياً ، بل أشارت إلى هدفها الاقتصادى وذلك فى ديباجتها والتى نصت على أنه رغبة منها فى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها ، وتحقيق أفضـــل الشروط لازدهار اقتصادها وتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها ، فقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها ، وعلى تحقيقها بصورة تدريجية .

لهذا فإننا نرى أنه لا يمكن توحيد البلاد الإسلامية سياسياً دون أن يتم توحيـــدها اقتصادياً فى نفس الوقت . إن كلا من الوحدتين الاقتصادية والسياسية ضرورية لوجود الأخرى . إن خدمة الاقتصاد الإسلامى هو فى الوقت نفسه خدمة للسياسة الإسلامية .

هذا ولا ننسى ما يحيط بالبلاد الإسلامية من أخطار جسيمة فى الوقت

الراهن نظراً لأطماع الكتلتين الكبيرتين (الغربية والشرقية وتنافسهما) على السيطرة على هذه البلاد خاصة الدول البترولية منها . بالإضافة إلى خطر إسرائيل ووجودها داخل الوطن الإسلامى ، فهذه الأخطار جميعاً يصعب صدها إذا ما بقى اقتصاد الدول الإسلامية مفككا كما هو عليه الحال الآن . بالإضافة إلى تفككها سياسياً .

مما سبق يتضح لنا أن الدوافع السياسية والتى تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادى لها عدة أسباب تختلف باختلاف ظروف كل منها . فقد يكون هدفها هو تمكين تلك الوحدات من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية[1] . كما قد يكون الدافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين البلاد الداخلة فى التكامل .

هذا ونود أن نشير هنا إلى أن السياسة تؤثر فى التكامل الاقتصادى حتى ولو لم يستهدف من التكامل أغراضا سياسية . وذلك يرجع إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تؤثر كل منها فى الأخرى وتتأثر بها .

كما أن الناحية السياسية فى التكامل تزداد حجما كلما تطور هذا التكامل وكثرت العلاقات الداخلية بين أعضائه وزادت توثقا . وفى هذه الحالة لابد من تنسيق أو توحيد تدريجى للسياسات الاقتصادية

---

(١) من المعروف أنه من الأسباب التى قامت من أجلها السوق الأوربية المشتركة تخوف الدول الأوربية من امتداد النفوذ الشيوعى إليها ، أو تقسيم أمريكا والاتحاد السوفيتى العالم إلى قسمين يتم سيطرتها عليهما .

كما أنه من المعروف أن قيام اتحاد دول أوربا الشرقية (الكوميكون) كان ردا على قيام السوق الأوربية المشتركة ولنفس الأسباب .

والاجتماعية فى الدول المتكاملة . وهذه السياسات ولو أنها اقتصادية واجتماعية من حيث موضوعها ، إلا أن لها أيضاً طبيعة سياسية واضحة. كما أن لها آثاراً سياسية جوهرية . هذا بالإضافة إلى أنه كلما تطورت العلاقات الاقتصادية بين الدول المتكاملة كلما أثير الكثير من المشكلات والتى قد تهدد الاتحاد . لهذا يستلزم التغلب عليها بإرادة سياسة كبيرة. وما دام هناك حاجة إلى إرادة سياسية كبيرة لحل هذه المشاكل ، إذا لابد أن تتنازل دول التكامل عن بعض استقلالها أو بعض مظاهر السلطة إلى تلك الإرادة السياسية (أو السلطة) . حيث أنه يصعب التنسيق أو توحيد السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية بين دول التكامل فى حالة ما إذا تمسكت كل منها باستقلالها وسيادتها ووضع سياستها الوطنية بعيدة عن الاتحاد .

ومن الملاحظ أنه كما تؤثر السياسة فى التكامل الاقتصادى كذلك يحدث العكس حيث أن من شأن التكامل (خاصة إذا نجح وتطور) ألا يبقى التنظيمات أو العلاقات السياسية على وجهها القديم ، سواء فى داخل دول التكامل أو فيما بينها وبين دول الخارج ، إذ يجب إجراء التعديل اللازم للمواءمة مع الوضع الاقتصادى الجديد .

٢ ــ نظرية الاتحاد الجمركى :

وضع أسس هذه النظرية فاينر (Viner) [١] وميد (Meade) [٢] .

(١) Viner, J., The Customs Union Issue, op. cit.

(٢) Meade, J. E., The Theory of Customs Union, op. cit.

وتعتبر هـــذه النظرية إمتداداً للتحليل التقليدى لنظرية التجارة الدولية . ونظرية الاتحاد الجمركى تفترض كمية معينة من الموارد ، ثم تبحث عن أثر الرفاهية الاقتصادية وما تدره هذه الكمية الثابتة من ناتج ومن أثر على مستوى إشباع المستهلكين وذلك عقب قيام الاتحاد الجمركى .

الاتحاد الجمركى والرفاهة الاقتصادية :

وفقا لرأى التقليديين فى أن حرية التجارة تؤدى إلى الحصول على أكبر ناتج ممكن من الموارد الاقتصادية المحدودة للعالم ، والوصول إلى أعلى مستوى ممكن لاشباع المستهلكين . وإذا كان قيام الاتحاد الجمركى يعتبر تطبيقاً جزئياً لمبدأ حرية التجارة فإن بحث تأثير قيام الاتحاد على الرفاهة الاقتصادية ، يؤدى إلى بحث أثر الاتحاد على الاستهلاك وعلى الانتاج .

ونود أن نشير هنا إلى أنه كان يوجد رأى شـــائع فى المجال الاقتصادى ـــ التقليديين ـــ قبل ظهور آراء فاينر يقرر بأنه مادام أنه يحدث إلغاء جزئياً للرسوم الجمركية فى حالة قيام الاتحاد الجمركى يكون له ما لمبدأ حرية التجارة من آثار طيبة(١) .

لـكن من الملاحظ أنه وإن تضمن قيام الاتحاد الجمركى تحريراً

---

(١) أنظر : د . أحمد الغندور ـــ الاندماج الاقتصادى العربى ـــ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠ .

للتجارة بين أعضائه إلا أنه يوجد تشديد جمركى على سلع باقى دول العالم حيث أنه فى قيام الاتحاد تلغى الرسوم الجمركية بين الدول الداخلة فيه ، وبذلك تحصل هذه الدول على ميزة لم تكن موجودة قبل قيام الاتحاد ، وفى الوقت نفسه نجد أن الرسوم الجمركية بالنسبة لدول العالم تبقى كما هى عليه مع دول الاتحاد — إن لم ترتفع أكثر فى حالة توحيدها مع هذه الدول — . وبذلك فإنه ينتج عن قيام الاتحاد أثرين :

أولهما : تحرير التجارة بين دول الاتحاد .

وثانيهما : تقييد هذه التجارة مع باقى دول العالم .

أثر قيام الاتحاد الجمركى على الإنتاج :

طبقاً للنظرية التقليدية فى حرية التجارة ، يتركز إنتاج السلعة فى البلد الذى يتمتع فى إنتاجها بأكبر ميزة نسبية ، أى البلد الذى ينتج السلعة بأقل تكلفة ممكنة[1]. وبذلك يتم التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية للعالم ، ويحصل من موارده المحدودة على أكبر ناتج ممكن . أما فى حالة الحماية فإن إنتاج السلعة لا تستأثر به البلد ذات الميزة النسبية، بل تشاركه فى إنتاجها البلاد التى تنتج نفس السلعة بنفقة نقدية أكبر من نفقتها فى البلاد الأولى، أو بدرجة أقل نسبياً فى الكفاءة ، نظراً لأن هذه البلاد

(١) Bela Balassa,. The Theory of Economic Integration, London, George Allen and Unwin Ltd - pp. 23-39.

يقصد بها بلاد الاتحاد ـ قد ألغت الرسوم الجمركية ولكن الرسوم ظلت باقية بالنسبة للبلد ذات الميزة النسبية في إنتاج نفس السلعة .

وهكذا لا يستأثر البلد ذو التفوق النسبي بانتاج السلعة ، بل تشاركه في الانتاج بلاد تقل عنه كفاءة . وعلى ذلك فإننا نحصل من الموارد المحدودة للعالم على قدر أقل من الناتج ، من القدر الممكن في ظل حرية التجارة . وبذلك فإنه في حالة وجود الحماية لا يحدث توزيع أمثل للموارد كما كان في ظل حرية التجارة .

لهذا يثور سؤال عن ما هو أثر قيام الاتحاد الجمركي على توزيع الموارد الاقتصادية بين مراكز الإنتاج المختلفة ؟ هل يؤدي قيامه إلى نقل انتاج السلعة من بلد أقل كفاءة إلى بلد أكثر كفاءة أم العكس ؟

يجيب فاينر على هذا السؤال بالتفرقة بين الأثر الانشائي والأثر التحويلي للاتحاد الجمركي[1] . حيث يرى أنه إذا ترتب على قيام الاتحاد

---

(٢) يعتبر فاينر Viner أول من كتب عن نظرية الاتحاد الجمركي منذ عام ١٩٥٠ والتي تعد نواة الفكر وأساس التحليل للتكامل الاقتصادي . وكان اهتمام هذه النظرية يتركز على دراسة أثر التكامل على زيادة الإنتاج نتيجة لاعادة توزيع الموارد والتخصص بين الدول وفقا لنظرية التكاليف النسبية . وتحليل فاينر يعتبر تحليلا استاتيكيا يقوم على نفس الفروض التي قامت عليها الكلاسيكية في التجارة الخارجية . وهذه الفروض لا تتناسب مع الظروف الحالية لدول العالم عامة ، وللدول التي في سبيلها للنمو بصفة خاصة . ومن أهم ما وجه لنظرية فاينر من انتقادات ، هو إهمالها الأثر التكامل على اقتصاديات النطاق ، وأثره =

الجمركى نقل انتاج السلعة من البلد ذات النفقة النقدية الأعلى إلى البلد ذات النفقة الأقل ، فإنه يؤدى إلى خلق التجارة . وبذلك فإن قيام الاتحاد فى هـــذه الحالة يؤدى إلى توزيع الانتاج طبقاً لما هو عليه الحال فى ظل حرية التجارة . أما إذا أدى قيام الاتحاد إلى نقل انتاج السلعة من البلد ذات النفقة النقدية الأقل إلى البلد ذات النفقة الأعلى ، فإن ذلك يؤدى إلى تحويل التجارة ، وإلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج فى ظل حرية التجارة .

وليس من المستطاع أن نحكم مسبقاً على ما إذا كان اتحاد ما سيؤدى إلى تحويل تجارة أو خلقها ، حيث أن ذلك يتوقف على عدة ظروف. فقد يؤدى قيام الاتحاد إلى خلق التجارة فى بعض النواحى ، وإلى تحويلها فى البعض الآخر. وقد يبدأ الاتحاد تحويليا ، ثم يصـــبح

= على الاستهلاك . فبالنسبة لأثر التكامل على اقتصاديات النطاق نلاحظ أن فاينر قد افترض ثبات الغلة أو ثبات النفقة وفقا للتحليل الاستاتيكى ، بالرغم من أنه ينتج عن حدوث تكامل ، اتساع فى الأسواق ويظهر أثر اقتصاديات النطاق فى صورة انخفاض فى تكاليف الإنتاج . أما بالنسبة لأثر التكامل على الاستهلاك فإنه ينتج عن إزالة الرسوم الجمركية تغير فى الأسعار النسبية للسلع ، وتأثر طلب المستهلكين بزيادة استهلاكهم من السلع المستوردة ، والتى حدث فيها انخفاض فى أسعارها . ويؤثر ذلك على درجة الاشباع ، وبالتالى على درجة الرفاهية ، كما أن الاستهلاك يزيد نتيجة التوسع فى الإنتاج وزيادة العمالة وهكذا لا يمكن إغفال أثر التكامل على الاستهلاك . هذا وقد حدث تطور كبير للنظرية بعد ذلك بمعرفة ميد (Meade) عام ١٩٥٦ وليبس (Lipsey) عام ١٩٦٠ حيث تضمن هذا التعديل ،دراسة تحليلية لأثر التكامل على الإستهلاك .

منشئاً للتجارة فى مرحلة لاحقة .

ولتوضيح الفرق بين حالتى خلق التجارة وتحويلها نفرض قيام إتحاد جمركى بين مصر والسودان وأن السودان أصبح يستورد من مصر بعض المنتجات الصناعية ـ مثل الغزل والنسيج ـ بنفقة أقل من نفقة إنتاجها بالسودان .

لكن مصر لم تمكن تستطيع قبل قيام الاتحاد أن تبيع هذه السلعة فى أسواق السودان وذلك لما كان يفرض عليها من رسوم جمركية عند دخولها للسودان .

فى هذه الحالة ينتج عن قيام الاتحاد الجمركى خلق تيار من التجارة بين مصر والسودان لم يكن موجوداً أو متعذر وجوده من قبل . وبذلك يتم تقسيم العمل بين البلدين على أساس التكاليف النسبية ، مادام أن مصر ستتخصص فى إنتاج سلعة الغزل والنسيج بنفقة أقل من نفقة إنتاجها فى السودان .

وبالعكس يحدث تحويل للتجارة ، اذا ماترتب على قيام الاتحاد أن أصبحت السودان تستورد من مصر سلعة الغزل والنسيج بعد أن كانت تستوردها من انجلترا بنفقة إنتاج أقل .

ويكون سبب التحول عن الشراء من إنجلترا إلى الشراء من مصر رغم إستمرار إنتاج إنجلترا السلعة بنفقة أقل ـ هو أن سلعة الغزل والنسيج المصرية أصبحت بعد قيام الاتحاد ، لاتدفع رسوما عند

دخولها للسوق السودانية ، مما أدى إلى تفضيل المستهلك السودانى لها على الغزل والنسيج الانجلازى ، رغم انخفاض تكلفة الأخيرة عنها فى مصر .

فى هذه الحالة يحدث تحول للتجارة عن انجلترا ، التى كانت من قبل تورد الغزل والنسيج للسودان ، وأصبحت الأخيرة تستورد تلك السلعة من مصر .

وبذلك فإن السودان أصبح بعد قيام الاتحاد لايشترى الغزل والنسيج من البلد الذى ينتجها بميزة نسبية ، بل يقوم بشرائها من مصر رغم أنها تنتجها بنفقة أعلى من انجلترا . لكن مصر أصبحت تتمتع بسبب انضمامها الى الاتحاد بإلغاء الرسوم الجمركية على منتجاتها فى الأسواق السودانية . وتحول التجارة فى هذه الحالة هو لصالح مصر وضد صالح السودان ، نظراً لأنها أصبحت لاتشترى الغزل والنسيج من أفضل منتج .

كما أن هذا التحول أضر بانجلترا ، حيث أصبحت لاتستطيع — بعد قيام الاتحاد — تصدير الغزل والنسيج الى السودان ، رغم انخفاض نفقتها بالمقارنة بالغزل والنسيج المصرى . كما أن تحول التجارة ليس من مصلحة الانتاج العالمى ، لأنه يتنافى مع وجود تخصص دولى قائم على أساس المزايا النسبية .

لتقدير الأثر الصافى للاتحاد على الكفاءة فى توزيع الموارد ، يكون بما ينتهى إليه الأمر من تفوق أحد الأثرين على الآخر (الأثر الإيجابى

وهو الأثر الانشائى والأثر السلبى وهو الأثر التحويلى) .

ويقدر حساب الأثر الايجابى (١) ، بضرب حجم التجارة المنشأة فى الفرق بين نفقة انتاج السلع فى المركز الأكثر كفاءة ونفقة انتاجها فى المركز الأقل كفاءة ، ولحساب الأثر السلبى ، يضرب حجم التجارة المحولة فى الفرق بين نفقة الانتاج فى المركزين . ويحدد الأثر الصافى للاتحاد على تفوق احدى القيمتين على الاخرى.

ولكن ما هو أثر الرسوم الجمركية على الأثر الانشائى والأثر التحويلى ؟ من الملاحظ أن طبيعة الأثر الذى يولده ، قيام الاتحاد الجمركى — سواء كان أثراً انشائياً أم تحويلياً — يتأثر بمستوى الرسوم الجمركية التى كانت تفرضها البلاد الأعضاء قبل قيام الاتحاد . فكلما زاد مستوى الرسوم الجمركية التى تفرضها الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد كلما تعاظم أثر الاتحاد على الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية وكان للاتحاد أثراً انشائياً كبيراً .

وعكس ذلك أنه كلما انخفض مستوى الرسوم الجمركية التى تفرضها الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد كلما قل أثر الاتحاد على الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية . وعلى ذلك فالكسب يزداد من وراء قيام الاتحاد الجمركى كلما كانت الحواجز الجمركية — التى تم

Meade, J.E., The Theory of customs Union, op.(١) cit.

ازالتها عقب قيام الاتحاد — مرتفعة . نظراً لأن الغاء تلك الحواجز يسمح بخلق تيار للتجارة بين دول الاتحاد ، ماكان له أن يوجد دون ذلك . لأن الغاء تلك الحواجز يسمح بإعادة توزيع الموارد داخل دول الاتحاد توزيعا أفضل .

كما يثار سؤال آخر حول أثر التنافس والتكامل بين البلاد الداخلة فى الاتحاد على الأثر الانشائى والتحويلى .

من المعروف أن الدول الصناعيـــة تعتبر دولا متنافسة فيما بينها ومتكاملة مع الدول المنتجة للمواد الأولية . كما أن الدول الأخـــيرة متنافسة فيما بينها (١)

وقدكان شائعاً بين الإقتصـاديين حتى وقت قريب أن الاتحـاد الجمركى أقل فائدة اذاكان بين الدول المتنافسة ، وأحسن حالا اذاكان بين دول متكاملة ، على أسـاس أن نفقات الإنتاج فى الدول المتكاملة تختلف كثيراً عن نفقات الإنتاج فى الدول المتنافسة . وبالتالى لحدوث تكامل بين الدول الأولى فيـــه توفير كبير لنفقات انتاج السلع المختلفة .

الا أن فاينر قد دلل على عدم صحة هذا الرأى حيث ذكر بأنه فى حالة وجود بعض بلاد ذات اقتصاديات متكاملة قبل قيـام الاتحاد ، فإن نفقة إنتاج سلع كل منها تختلف اختلافا كبيراً عن الأخرى .ونظراً

---

(١) أنظر : د . سعيد النجار — الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية — مصر المعاصرة — أكتوبر عام ١٩٦٤ العدد ٣١٨ — ص ١٥ .

لحاجة كل منها لسلع الأخرى فانها لاتفرض على السلعة التى فى حاجة اليها من الدولة الثانية رسوما جمركية ، وبالتالى فان الرسوم الجمركية بين المجموعتين تكاد تكون منعدمة لإستقلال كل بلد فى إنتاج بعض السلع تغاير ما تنتجه البلد الأخرى . فاذا ما قام إتحاد جمركى بين هذه البلاد فلا يحدث زيادة فى حجم التجارة فيما بينهم .

أما اذا حدث الإتحاد بين عدة بلاد متنافسة فإن الأثر الانشائى يكون غالباً نظراً لأن هذه البلاد تقوم بإنتاج عدة سلع مماثلة لبعضها البعض . لذلك كانت قبل قيام الإتحاد تفرض كل منها رسوماً جمركية على سلع البلاد الأخرى وبذلك يحرم مواطنوا هذه البلاد من الحصول على أفضل السلع لوجود الحماية الجمركية . فإذا ما حدث إتحاد بين هذه البلاد وألغيت الرسوم الجمركية فإنه يتم إعادة توزيع للموارد الإقتصادية بين فروع الإنتاج فى كل بلاد الإتحاد ، حيث تتخصص كل منها فى إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية (أى الأقل نفقة نسبية ممكنة) .

أثر الاتحاد الجمركى على الإستهلاك :

أن قيام الإتحاد الجمركى يؤثر على مستوى الرفاهية الإقتصادية - ليس فقط عن طريق تأثيره على الإنتاج ، بل لأنه يؤثر كذلك على الاستهلاك . فقد ينتج عن قيام الإتحاد إتساع التجارة بين بلاده فيؤدى ذلك إلى زيادة رفاهية المستهلكين من سكانه ، حيث يستطيعون الحصول على السلعة الأكثر منفعة (أقل نفقة) فى الاستهلاك ويتركون السلعة الأقل منفعة (الأكثر نفقة) .

كما أنه يحدث العكس إذا ما نتج عن قيام الاتحاد انكماش فى التجارة بين بلاده والعالم الخارجى ، حيث ينخفض الاستهلاك وكذا مستوى اشباع حاجات المستهلكين وعلى ذلك فمن المتصور أن يؤدى قيام الاتحاد الجمركى إلى الارتفاع بمستوى الرفاهية الاقتصادية لبلاده بينما يؤدى فى الوقت نفسه إلى النيل من مستوى الرفاهية الاقتصادية للعالم الخارجى ككل . وقد يحدث كذلك أن يتطور معدل التبادل الدولى لصالح الاتحاد الدولى وضد صالح العالم الخارجى ، نظراً لزيادة قوة المساومة للبلاد الأعضاء فيه .

أما عن أثر قيام الاتحاد على الرفاهية الاقتصادية لكل من بلاده ، فإن ذلك يتحدد بالموازنة بين ما يحصل عليه كل منها من نفع نتيجة خلق تيار التجارة واتساعها وتحسن معدل التبادل الدولى وبين ما يصيب كل منها من ضرر نتيجة لتحول التجارة وانكماشها .

خلاصة القول أن قيام الاتحاد الجمركى يؤثر على مستوى اشباع المستهلكين فى اتجاهين مختلفين : الأول — حدوث اتساع للتجارة بين بلاد الاتحاد فيزيد مستوى اشباع المستهلكين . والاتجاه الثانى أن يحدث انكماش للتجارة فينقص مستوى الاشباع . ويتوقف الأثر النهائى للاتحاد على المقارنة بين كل من اتساع وانكماش التجارة على مستوى اشباع المستهلكين .

مما سبق يتضح أنه من الصعب الحكم مسبقاً على أثر الاتحاد على

الاستهلاك ولكن يمكن استخلاص عدة قواعد يمكن الاستناد إليها في تقدير ذلك الأثر وهما[1] :

(ا) كلما ارتفعت الرسوم الجمركية المفروضة بمعرفة بلاد الاتحاد بالمقارنة بمثيلتها المفروضة بمعرفة البلاد خارج الاتحاد ، كانت فرصة زيادة مستوى الاشباع — نتيجة لاتساع التجارة — أكبر من خطر نقص مستوى الاشباع نتيجة لانكماش التجارة .

(ب) زيادة اتساع نطاق الاتحاد يؤدى إلى اتساع التجارة وزيادة الاشباع . مما يعوض النقص في الاشباع في حالة حدوث انكماش للتجارة .

(حـ) كلما زادت درجة التنافس بين اقتصاديات بلاد الاتحاد، وزادت درجة التكامل بينها وبين اقتصاديات العالم الخارجي كلما أمكن تجنب حدوث نقص في الاشباع نتيجة انكماش التجارة نظراً لحدوث زيادة في الاشباع نتيجة اتساع التجارة .

(١) أنظر : د . أحمد الغندور — الاندماج الاقتصادى العربى — المرجع السابق ص ٤٥ — ٤٦ .

الفصل الثانى

مزايا التكامل الاقتصادى :

سبق أشرنا إلى المشاكل والصعوبات الاقتصادية التى تواجه الدول المتخلفة ، ومنها الدول الإسلامية ، من أجل إجراء تنمية إقتصادية ، نظراً للعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، ونقص الأيدى العاملة الفنية والمدربة أحيانا، ونقص رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية فى بعض المجالات ، واعتماد هذه الدول على تصدير مواد أولية غير مصنعة أو نصف مصنعة بالإضافة إلى ضيق السوق المحلية ، وتخلف الهياكل الاقتصادية وافتقادها إلى البنية الأساسية من أجل التنمية الصناعية والاجتماعية . وينتج عن ذلك كما أشرنا من قبل إلى اتجاه معدلات التبادل الدولى لغير صالحها نظراً لارتفاع أسعار السلع المصنعة والواردة من الخارج ، وانخفاض أسعار صادراتها من المنتجات الأولية ووقوف الدول المتقدمة للدفاع عن حماية سلعها المصنعة أمام تنافس السلع المماثلة من الدول المتخلفة كل ذلك أدى إلى اختلال التوازن فى العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

ومن هنا كان منطلق الدول المتخلفة فى إجراء تكامل اقتصادى بينها لأجل الإسراع بإجراء تنمية اقتصادية تدعم بها مركزها فى التجارة الدولية والمساومة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية ، وإجراء

التصنيع على المستوى الاقليمى والقومى بالإضافة إلى اتساع السوق أمام خطط التنمية .

ولا شك أن ديناميكية عمليتى التكامل والتنمية بالدول المتخلفة تقتضى ترشيد الانتاج وتوجيهه طبقاً للمزايا النسبية وكذا تعبئة الموارد فى إطار خطة مشتركة . وبذلك يمكن تحقيق عدة مزايا سبق الاشارة تفصيليا إلى بعضها – منها تأثيره على الانتاج والاستهلاك والرفاهية – فى الصفحات السابقة ، والبعض الآخر نشير إليه فيما يلى[1] .

أولا : الميزة الناجمة عن تقسيم العمل الدولى :

ان أهم ماينتج عن قيام التكامل الإقتصادى هو تقسيم العمل بين

---

(١) أنظر تفصيلات هذه المزايا فى المراجع التالية :
– د . حسين خلاف – التكامل الاقتصادى – محاضرات ألقيت على طلبة الدبلوم العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة – ١٩٧٧/٧٦ .
– د . محمد زكى شافعى – التنمية الاقتصادية – الكتاب الثانى – القاهرة – دار النهضة العربية – ١٩٧٠ ص ١٤٨ – ١٥٦ .

– U. N. Problemes actuels d'integration economique rep des avantages et des coutes dans l'integration entre pays Voie de Ceveloppement. Y. 1975 p. 12 et Suiv/

وننبه هنا الى أن تحديد المزايا الناتجة من قيام التكامل الاقتصادى كثيرا ما كانت تنسب الى الاتحادات الجمركية وذلك يرجع الى أن هذا الشكل كان موضع اهتمام كبير من الاقتصاديين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية – ولكننا نرى أن هذه المزايا تحدث فى جميع أشكال وصور التكامل الاقتصادى ولكن بنسب متفاوتة حسب كل شكل، ونحن هنا نذكرها بصفة عامة .

الدول الأعضاء فى الاتحاد ، وذلك على أساس من التخصص حيث تقوم كل دولة بداخله بإنتاج السلعة التى تتميز فى إنتاجها بميزة نسبية . وهذا يؤدى إلى أن الإنتاج يقوم به أكثر المنتجين كفاية ، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظراً لإلغاء الحواجز الجمركية . كما أن المستهلك يستفيد هو الآخر نظراً لحصوله على السلعة ممن ينتجها داخل السوق بأقل تكلفة وبذلك يحصل عليها بأقل ثمن حتى ولو كان هذا المنتج يتبع دولة أخرى ، ولكنها إحدى الدول الداخلة فى اطار التكامل .

وقد كان الحال بالنسبة للمستهلك قبل حدوث التكامل أن يضطر إلى شراء نفس السلعة من المنتج الوطنى داخل بلاده ، حتى ولو كان الأخير ينتجها بتكلفة كبيرة ومستوى أقل من الجودة .

هذا ويلاحظ أن ميزة التخصص هذه قد تتحقق حتى لو بقيت المشروعات المنتجة بعد قيام التكامل على حجمها القديم قبل قيام الاتحاد ولم يحدث لها تغيير بأن تتحول إلى مشروعات كبيرة الحجم والإنتاج (١) .

وكان يفترض حتى وقت قريب ، أن ميزة التخصص الناجمة عن قيام التكامل الإقتصادى هى صورة لميزة التخصص التى تنجم عن حرية

(١) الميزة النسبية الناتجة عن التخصص أو تقسيم العمل ليست بالضرورة هى الميزة الناتجة عن كبر حجم المشروعات نتيجة قيام الاتحاد .
— أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :
د . حسين خلاف — التكامل الاقتصادى — المرجع السابق .

التجارة عموما على الصعيد الدولى . والفارق عندهم بين الوصفين هو مجرد فارق فى النطاق . حيث أن التكامل الإقتصادى يشمل بعض البلاد ولا يمتد إلى العالم بأجمعه .

على أنه من الملاحظ أن هذا المنطق لايقبل على علاته ، نظراً لأن التكامل الاقتصـــادى لا يحقق حرية التجارة الا للبلاد الداخلة فيه ، وبذلك فهو لايحقق هذه الحرية للبلاد الخارجة عن نطاقها .

وفى هذا الصدد نجد أن فاينر (Viner) قد نادى فى نظرية الاتحـاد الجمركى بإن الاتحاد الجمركى لايحقق فى كل الأحوال — خلافا لما كان يقال من قبل — تقسيما للعمل قائما على أساس التكاليف النسبية . كما أنه لايعتبر بصفة دائمة خطوة نحو تحرير التجارة أو تحقيق الرفاهية . وقد سبق أن أشرنا إلى أنه أجرى تفرقة بين ما أسماه بخلق التجارة وتحويل التجارة .

وأن خلق التجارة يحدث اذا ماتنتج عن قيام الاتحاد أن أصبحت السلع تنتج بنفقة أقل من قبل قيام الاتحاد . أما إذا ماحدث عكس ذلك بأن أصبحت التجـارة تتجه نحو شراء السلع ممن ينتجها بتكلفة نقدية أعلى مما كانت عليه قبل قيام الاتحاد ، فى هذه الحالة يحدث أثر تحويلى للتجارة ، وفيه تعزيز للحماية الجمركية عكس ماكان عليه الحال بالنسبة للأثر الإنشائى والذى ينتج عنه تحرير التجارة .

ثانياً : إتساع السوق وكبر حجم المشروعات (1) :

يترتب على قيام التكامل الاقتصادى إتساع نطاق السوق وميل حجم المشروعات داخله إلى الكبر . وينتج عن ذلك حدوث وفورات نتيجة كبر حجمه وانتاجه النمطى ، وزيادة المنافسة بين المشروعات فى الدول التى كانت من قبـــل بمعزل عن بعضها البعض ، بالاضافة إلى ما ينتج عن التكامل من دفعة قوية لاقتصاديات البلاد المنضمة اليه

ولا شـــك أنه لكى تخطو الدول المتخلفة ، خطى نحو التنمية الاقتصـادية لابد من لجوئها إلى التصنيع ، لأنه السبيل الوحيد لرفع مستوى المعيشة للبلاد المتخلفة خاصة البلاد الزراعية المكتظة بالسكان.

كما أن التنمية الإقتصـــادية الرشيدة ، تستوجب أن يسير النمو الصناعى مع التنمية الزراعيـة جنباً إلى جنب نظراً لإرتباطهما معاً ووجود العلاقات المختلفة . كما أن النمو الصناعى محدود بنطاق السوق فلكى تحصل الدولة على وفورات ومميزات الانتاج الكبير ، ومنافع التخصص لابد من وجود ســـوق كبير (2) لأجل تسويق المنتجات

---

(1) أنظر : د . عبد الحكيم الرفاعى — مذكراته عن السياســة التجارية والمشكلات الاقتصادية سنة ١٩٧١ — ص٣٩ .

(2) حجم السوق لايتحدد بعدد السكان فقط ، ولكن بمستوى الدخل الفردى لهم فهو عبارة عن حاصل ضرب عدد السكان × متوسط الدخل .
—أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

— E.A.G. Robenson, Introduction. to the Economic Consequences of the size of nations, 1960. p. XXI.

الصناعية بكميات كبيرة ، وبالتالى إنتاجها بكميات أكبر مما يؤدى إلى الارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية وتخفيض نفقة الانتاج للوحدة الواحدة .

كما أن ضيق نطاق السوق ووجود صعوبات للتصدير للخارج يحد من إمكانيات البلاد المتخلفة من السير قدما فرادى فى التصنيع ، نظرا لعدم توفير ميزات الانتاج الكبير . وهنا يظهر ويبرز دور ومزايا الاندماج الاقتصادى ، حيث يوفر السوق الكبيرة والتى تعتبر شرطا جوهرياً من أجل قيام تنمية إقتصادية سليمة فى البلاد التى فى سبيلها الى النمو : وبالنظر إلى العالم الاسلامى نجد أن هذه الميزة متوفرة لديه نظرا لأن عدد سكانه يبلغ ٦٦٧,٥ مليون نسمة (أى حوالى ١٦,٥٪ من سكان العالم) أما على مستوى الدولة الواحدة فنجد أن بعض الدول لا يتجاوز عدد سكانها عن المليون الواحد [١] كما نود أن نشير هنا الى أن تحقيق مزايا الانتاج الكبير من أهم العوامل المؤدية الى نجاح التكامل الاقتصادى بالإضافة إلى إيجاد مزايا التخصص بين بلاد التكامل أو التى تظهر فى وجود سوق كبير حيث تتركز المشروعات فى المناطق الملائمة لها .

---

(١) من هذه الدول :

قطر ٩٥ آلف ، الإمارات العربية ٢٣٩ ألف ، البحرين ٢٥٩ ألف ، جابون ٥٣٠ ألف ، غينيا بيساو ٥٣٤ ألف ، عمان ٧٩١ ألف ، جيبوتى ١٠٨ ألف ، جزر القمر ٣١٤ ألف .

UN. Statistical year Book, 1977.

هـذا مع ملاحظة أن الميزة المترتبة على كبر حجم المشروع فى السوق لا تقتصر على ما ينتج من وفورات على هـذا النحو ، بل يمتد إلى ما يحدثه أيضاً من المزيد من المنافسة بين المشروعات الموجودة فى البلاد المختلفة والمنضمة الى التكامل . كما يترتب عليه بالتالى مناهضته للإجراءات الاحتكارية ، والتعقيدات التى تسود اقتصاديات بعض البلاد وتعزيز المنافسة على هذا النحو يخفض من ثمن السلعة ويسمح بتوزيع أحسن للدخول بين البلاد المنضمة للتكامل مما يخفف بالتالى من الفروق القائمة بينهم .

كما أن اتساع السوق من شأنه أن يذكى لدى المنتجين روح المبادرة والاختراع والبحث العلمى والاستثمارات الهامة ، وتطبيق الطرق العلمية فى الادارة والتخطيط فكبر حجم واتساع السوق يزيد من ثقة وجرأة البعض على مباشرة آفاق جديدة فى الانتاج واستخدام المعدات الحديثة والكبيرة التكاليف . كما يساعد على تنمية اقتصاد البلاد المنضمة اليه وتنسيق سياستها الاقتصادية . مما يخفف من أضرار التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش والتضخم .

ثالثاً : النتائج المترتبة على انتقال رأس المال والعمل:

قد يمتد التكامل ليشمل حرية انتقال رأس المال والعمل ، ومن المفروض عادة أن ينتقل عنصرى رأس المال والعمل من البلد التى تقل فيه انتاجيته الحدية الى البلد الذى ترتفع فيه هذه الانتاجية ، مما يؤدى

الى ارتفاع متوسط الدخل الفردى فى البلدين[1] وبذلك تكون الهجرة فى صالح البلدين وبالتالى فى صالح مجموع دول التكامل حيث ينتج عنها استخدام عنصر العمل استخداماً حسناً .

ولكن قد لاتتم حركة الهجرة رغم ماينتج عنها من فوائد وذلك لأسباب كثيرة وكذا بالنسبة لرأس المـــال [2] . وقد يحدث عكس المفروض بان يهاجر العمل ورأس المال من البلد الذى يقل وجودهما فيه نسبياً الى البلد الذى يزداد فيه نسبياً ، وينتج عن ذلك الاضرار بالبلدين المتكاملين .

لهذا نرى أنه قد يحدث فى حالة توافر حرية انتقال العمل ورأس المال أضرارا بدول التكامل . لذلك فإنه لايكفى أن تتقرر هذه الحرية بل يجب أن ترسم السلطات المختصـة داخل التكامل السياسة التى من شأنها ضمان تحقيق النتائج المرغوب فيها والمطلوبة والتى على أساسها تم الاتفاق على حرية انتقال العنصرين .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجـع التالى :

— B. Balassa The Theory of Economic Integration, op. cit. pp. 101-125.

(٢) من هذه الأسباب وضع الدول الأخرى عراقيل أمام عمال الدول ذات الفائض البشرى أو عدم ميل العمال الى الهجرة رغم ما سـيعود عليهم من فوائد ، وبالنسبة لرأس المـال قد يرى أصحابه استثماره داخل بلادهم دون تصديره للبلاد الأخرى حتى ولو كان الاستثمار فيها أفضل وذلك لعدم الثقة فى هذه البلاد . . . الخ .

رابعاً : قدرة دول التكامل على المساومة والحد من عدم استقرار صادراتها :

يرجع عدم تحسن أحوال التجارة الخارجية للدول التى فى سبيلها إلى النمو إلى عدم قدرتها على المساومة . وإن استخدام أسلوب الاقناع بالنسبة للدول المتقدمه لأجل الاهتمام بمصالح الدول المتخلفة لايجدى .

وعلى سبيل المثال ما يتخذ من توصـــيات فى مؤتمرات المجالات الخاصة بالتجارة والتنمية من أجل الدول الساعية للنمو وعدم التوصل إلى نتائج إيجابية[1] .

ولا شك فى أن التكامل الاقتصادى يعطى للدول المتخلفة والداخلة فى إطاره من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها ، ويضاعف من أهمية تعزيز قوة هذه البلاد فى المساومة ، عن ما هو جارى عليه العمل حاليا .

والقدرة على المساومة تؤدى إلى تحسين معدل التبادل الدولى مع

(١) وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :
Nations Conference on Trade and Development.
فى دور انعقاده الثانى فى نيودلهى (من أول فبراير — ٢٩ مارس ١٩٦٨) عدة توصـيات منها تمويل التنمية للدول المختلفة وأوصى فيها الدول المتقدمة بأن تمد الدول المتخلفة بموارد ماليـــة لا تقل عن ١ ٪ من الناتج القومى الإجمالى السنوى وحتى الآن لم يتم تحقيق تلك التوصية .

الدول الخارجية وهو التكامل الاقتصادي ، حيث تستطيع الدول الأخيرة من استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانها من رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج . وبذلك تستطيع الدول التي في سبيلها إلى النمو والداخلة في إطار التكامل من وضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادراتها ، وذلك في ميدان التجارة الخارجية والتي تحدث نتيجة تقلبات دورية في مستوى التشغيل والانتاج بالدول الصناعية المتقدمة .

ولنأخذ من وقفة الدول الإسلامية البترولية في حرب رمضان (السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣) عبرة وعظة ومثال يحتذى به في مدى قدرة الدول المتحدة على المساومة في المجالات المختلفة حيث أمكن عن طريق اتحاد هذه الدول وسيطرتها على المورد الحيوي أن تحصل على نتيجتين هامتين — إحداهما ذا أثر سياسي هام وهو أن تغير الاتجاه المعادي السافر لبعض الدول الأوربية للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط ، وأن البعض الآخر منها بدأ في اتخاذ بعض المواقف الإيجابية العملية في المحافل الدولية وغيرها بالدفاع عن الحقوق المشروعة والقانونية للدول الإسلامية المحتلة وللشعب الفلسطيني السليب .

والأثر الآخر وهو اقتصادي ، حيث تمكنت هذه الدول من رفع سعر برميل البترول والذي وصل في أواخر عام ١٩٧٩ وأوائل ١٩٨٠ إلى خمسة أضعاف ثمنه قبل حرب رمضان حيث قررت بعض الدول بيعه بـ ٢٤ دولار للبرميل والبعض الآخر بـ ٢٦ دولار ومجموعة ثالثة بـ ٣٠ دولار للبرميل .

هذا بالإضافة إلى ما لدى العالم الإسلامى من قدرات أخرى على المساومة فى هذه المجالات المختلفة والتى لو استغلها لما كان قد وصل حال العالم الإسلامى إلى ماهو عليه الآن من تشتت وخلافات وصراعات حتى أمكن للدول الأجنبية أن تقوم باحتلال أجزاء كبيرة منه[1] .

هذا ونود أن نشير هنا إلى أن المكاسب الناتجة عن التكامل الاقتصادى (خاصة التى تنشأ من مجموعة دول ساعية للنمو) ، تختلف فى الأمد القصير عنها فى الأمد الطويل . وكذا تختلف باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية المتبعة فى هذه الدول المشكلة للتكامل . وكذا تختلف بالنسبة للمستوى الاقتصادى والاجتماعى وصور التكامل التى عليها هذه الدول . وعلى ذلك ففى ظل حرية السوق، فإن مكاسب الدول المتخلفة من التكامل ، تكون محدودة فى المدى القصير ، نظرا لاقتصار التكامل على تحرير التبادل التجارى بين الدول المتكاملة .

ولكن فى حالة تحقق تغيير أنماط التجارة والانتاج بين هذه الدول ، على أساس المزايا النسبية والإنتاج الكبير - وهذا ما يمكن تحقيقه فى المدى الطويل - فإن ذلك يؤدى إلى تقوية الهياكل الاقتصادية الداخلية، نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادى مما ينتج عنه اتجاه التجارة من منطقة التكامل إلى العالم الخارجى، مما يحدث مكاسب كبيرة للدول المتكاملة[2] .

---

(١) وعلى سبيل المثال ماذا يحدث لو ألحت الدول الإسلامية ذات الأرصدة المالية المتراكمة والمكدسة فى البنوك الأجنبية فى الخارج باتجاهها نحو سحب هذه الأموال .

(٢) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :
Rotson P. "Economic Integration In Africa," George Allen and Unwin, LTD, 1967.

الباب الثالث

صور التكامل الاقتصادى فى الأنظمة الاقتصادية المختلفة

إن تجارب التكامل الاقتصادى قد تعددت عقب الحرب العالمية الثانية . حيث تحققت فى البلاد الرأسمالية ، والاشتراكية ، والبلاد المتخلفة . وبذلك فإن الاتجاه إلى التكامل هو إتجاه عام ، وأنه كان إتجاها واعياً وليس آلياً .

ويرجع ذلك الى أن الدول المختلفة أصبحت تشعر بالحاجة الى إحداث تكامل فيها إذا ماتوافرت الشروط المناسبة لذلك ، من أجل تقوية هيكل إنتاجها ، ورفع معدل قيمتها عن طريق تضافر الجهود فيما بينها . ويشجع الدول على ذلك الثورة التكنولوجية والعلمية الحديثة .

ولا شك أنه من المفيد دراسة تجارب التكامل لدى هذه البلاد ، وذلك لاستخلاص الدروس المستفادة منها لأجل إحداث تكامل اقتصادى لدى البلاد الإسلامية مع ملاحظة الحذر بصفة آلية من تجارب الآخرين . اذ يجب ملاحظة ما يناسب بلادنا من هذه التجارب

على ضوء ظروفنا الجغرافية والسياسية والاقتصادية والتاريخية .

ونظراً لأن ما يهمنا فى هذه الدراسة هى البلاد الساعية للنمو ، لهذا فسوف نشير بإيجاز لأهم خصائص التكامل فى البـــلاد الرأسمالية والاشتراكية ، ثم نلقى الضوء بالتفصيل على تجارب التكامل بين البلاد التى فى سبيلها النمو .

التكامل الاقتصـادى فى البلاد الرأسماليـة :

إن المشروعات الرأسمالية تسعى دائماً إلى الحصول على الربح . لذا فانها تحاول إتخاذ التكامل الذى يحدث بين بلادها أداة فى المنافسة الدولية والرفاهية وذلك عن طريق تحقيق مصـــالحها الرئيسية تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى . كما أنها تسعى إلى أن تضم اليها البلاد التى فى سبيلها إلى النمو ، خاصة تلك التى كانت ترتبط بها بروابط تاريخية سابقة ، مثل البلاد التى كانت تستعمرها من قبل .

ومن الملاحظ أن التكامل فى البلاد الرأسمالية ، يتميز بأنه يتأثر إلى حد كبير بالقرارات التى تتخذهـــا المشروعات الخاصة ، أو اتحاداتها بخصوص الانتاج . وهى التى تحدد إنتقال رؤوس الأموال ، وأماكن الاستثمارات داخل دول التكامل . كما أن لنقابات العمال واتحاداتها دوراً كبيرا فى توجيه التكامل الاقتصادى .

وتشكل هذه المجموعات قوى ضغط يعمل لها حسابها لدى حكومات الدول المتكاملة والأجهزة المشرفة على التكامل .

وليس معنى ذلك أن ليس للحكومات فى هـــذه الدول من أثر فى توجيه مسيرة التكامل وتطويره ورفعه فى سبيل بلوغ غايته . بل تقوم الحكومات فى كل ذلك بدور هام ، منها وضع خطة وبرنامج التكامل ومراحل إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية . وإجراء التعاون النقدى والمالى فيما بينها ... ألخ .

وأهم تطبيقات التكامل بين البلاد الرأسمالية ، هو الذى اتخذ شكل التجمع الاقتصادى الأوربى . وهو مايسمى بالسوق الأوربية المشتركة وقد أنشئت السوق الأوربية المشتركة بمقتضى معاهدة روما التى عقدت عام ١٩٥٧ ، ووضعت موضع التنفيذ عام ١٩٥٨ . وكانت تشكل من ٦ دول ، ثم إنضم اليها فيما بعد عام ١٩٧٢ ثلاث دول أخرى[١]

وتتميز هذه البلاد جميعاً بالتقارب الجغرافى ، والثقافى بينها . كما تم تطويرهـا اقتصاديا واجتماعياً فى العصر الحـديث على نحو مشابه ، كما تتقارب مستويات المعيشة فيها . وتقوم بينها من قبل قيام السوق علاقات تجارية واقتصادية وثيقة . نتيجة كبر حجم المبادلات فيما بينها وكذا نتيجة وجود علاقة وصلات بين المشروعات المنتجة فى كل منها وقد أدت تلك العوامل الى إقتراب حجم السوق من الحجم الأمثل للتكامل .

---

(١) الدول الست الأولى هى : فرنسا ، ايطاليا ، ألمانيا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبرج ـ والدول الثلاث الأخرى هى : انجلترا ، الدانمارك ، ايرلندا .

ولقد إهتمت معاهدة روما بإلغاء الحواجز الجمركية ، والكمية التى كانت تقف فى وجه المبادلة بين الدول الأعضاء ، على أن يتم ذلك على مراحل . وخلال فترة زمنية محدودة (من ١٢ إلى ١٥ سنة)

كما إهتمت المعاهدة أيضاً بوضع تعريفة خارجية موحدة تجاه الدول الغير أعضاء فى السوق ، يتم تطبيقها على نحو تدريجى .

وبسبب الظروف الخاصة بالزراعة والزراع فى الدول المكونة للسوق ، فقد وضعت تلك الدول سياسة زراعية مشتركة ، بغرض حماية إنتاجها الزراعى ، وكذلك حماية الزراع فيها .

ولم يقتصر نشاط السوق الأوربية المشتركة — أو التجمع الاقتصادى الأوربى — على المبادلات الزراعية والصناعية ، بل امتد إلى معظم الميادين المختلفة، منها الطاقة والنقل ومساعدة المناطق المتخلفة داخل نطاقها . وكذا تنقل رأس المال والعمل بين الدول الأعضاء . وكذا المساعدة التى تقدم للبلاد التى فى سبيلها للنمو [١] .

هذا بالاضافة إلى ما يحدث بينها من تشاور فى شئون المال والنقد

---

(١) من أهم هذه المساعدات اتفاق المشاركة الذى عقدته السوق مع ثمانى عشرة دولةأفريقية ، والتى كانت مستعمرات لفرنسا وبلجيكا . وكذا الاتفاقات التى تمت مع بعض بلاد البحر الأبيض المتوسط ومنها مصر . وفى فبراير ١٩٧٥ أبرم اتفاق مشابه بين السوق وست وأربعين دولة أفريقية من دول البحر الكاريبى والمحيط الهادى .

وسعيها نحو التوفيق بين سياساتها فى هذا المجال .

كما عمل واضعوا المعاهدة على أن يكون تطبيقها متوازنا ، بحيث تسير خطوات التجـــارة جنبا الى جنب مع النواحى الاقتصـــادية والاجتماعية ، مع عدم تجاوز الحدود السياسية المرسومة .

والمؤشر على مدى نجاح السوق يلاحظ من التغير الذى طرأ على حجم المبادلات بين الدول المشتركة فى السوق بعد اشتراكها . وكذا حجم مبادلاتها بالخارج . وتدل الإحصائيات بأن حجم الواردات بين الدول الاعضاء قد زاد بنسبة ٤١٨٪ خلال المدة من ١٩٥٨ — ١٩٦٨ . كما زاد الناتج الإجمالى لكل من الدول الأعضاء خلال الفترة من ١٩٦٦ — ١٩٧٠ . كما أن تجارتها الخارجية كانت تمثل ثلث تجارة العالم فى عام ١٩٧٠ . وهى بذلك تعتبر أول مستورد وأول مصدر فى العالم حيث تتفوق على تجارة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى [١]

---

(١) بلغ متوسط انتاج اللحوم واللبن والحبوب خلال الفترة من ٦٠ـ ١٩٦٩ فى السوق المشتركة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ما يلى:

بملايين الأطنان

	اللحوم	اللبن	الحبوب
السوق المشتركة	١١،٤	٧٦،٠	٦٩،٧
الولايات المتحدة	٢٢،٥	٥٣،١	١٩٣،٧
الاتحاد السوفيتى	٩،٥	٨٢،٣	١٥٥،٠

كما بلغ انتاج الصلب فى كل منها عام ١٩٦٩ (بملايين الأطنان) كالآتى :

السوق المشتركة ١٠٧،٣

التكامل فى البلاد الاشتراكية :

تتميز البلاد الاشتراكية بالملكية العامة لمعظم وسائل الانتاج . كما أن الغرض من المشروع الذى ينشأ فيها ليس أساســـاً الربح ، بل خدمة الأغراض التى تحددها له السلطة المختصة . كما يقوم النشاط الاقتصادى على أساس التخطيط الملزم .

وتأخذ تلك البلاد بنظام سياسى واحد ، وتعتنق إيدلوجية واحدة . والجهاز الأساسى للتكامل الاقتصادى بين تلك البلاد ، هو مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، والذى يرمز له عادة بالكوميكون ، والذى تكون عام ١٩٤٩ ، ردا على مشروع مارشال .

وتتميز البلاد التى تشكل مجلس المعونة ، بقربها جغرافياً ، وتكامل اقتصادياتها وتشابه حالتها الاقتصادية على وجه العموم[١] .

ويتكون مجلس المعونة المتبادلة من الحكومات الأعضاء ، وليس

= الولايات المتحدة ١٢٨,٠
الاتحاد السوفيتى ١١٠,٠

هذا بالإضافة الى أن الانتاج الصناعى عموما فى السوق قد زاد خلال الفترة من ١٩٥٨ — ١٩٦٧ بنسبة ٦,٤ ٪ سنويا ، بينما بلغت هـــذه النسبة فى الولايات المتحدة ٥,٩ ٪ .

د . حسين خلاف ــ التكامل الاقتصادى ــ المرجع السابق ص ٦٧ .

(١) هذه البلاد هى : الاتحاد السوفيتى ، ألمانيا الديموقراطية ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا المجر ، بلغاريا ، رومانيا ، منغوليا ، كوبا .

له سلطة تعلو على السلطات الوطنية . فهو يضع توصيات فقط في المسائل الاقتصادية ، والفنية الداخلة في اختصاصه . وهذه التوصيات لا تطبق إلا في البلاد التي تقبلها . وتنحصر أهداف المجلس في تنسيق الجهود المشتركة لأعضائه ، والتخطيط لاقتصادياتهم وذلك بغرض تحقيق تقدم اقتصادى وفنى أسرع ، وتزايد فى إنتاجية العمل ومستويات المعيشة فى بلادهم .

وفى بداية تشكيل المجلس ، كان الاهتمام ينصب على تشجيع التبادل التجارى والفنى ، والعلمى بين البلاد المكونة له . كما أن التجارة كانت تتخذ شكل الاتفاقيات الثنائية . كما كانت المقاصة هى الوسيلة الأساسية، لإجراء التسويات بين الدول الاشتراكية . كما حدث تماثل فى عملية التصنيع التى حدثت بالدول فى منتصف الخمسينات ، نتيجة التسرع فى هذا المجال .

كما حدث عدم توازن فى نمو قطاع الزراعة والصناعة ، ونقص فى المواد الخام ولكن اعتباراً من عام ١٩٥٤ ، حدث تنسيق للمشروعات الانتاجية بين الدول الأعضاء . وفى عام ١٩٦٢ تم اتفاق بين دول الكوميكون على اتباع مبدأ التخصص وتنسيق خطط التنمية الوطنية ، وإقامة مشروعات ضخمة متخصصة . وخلق اقتصاد متوازن يربط تلك الاقتصاديات جميعاً .

وقد استدعى ذلك تشكيل سوق متسعة ومستقرة لتسويق الصادرات وللاستيراد . كما بدأ الأخذ بمبدأ التسويات المتعددة

الأطراف . كما تم إنشاء البنك الدولى للتعاون الاقتصادى ، كأداة لإجراء التسويات المذكورة[1] .

وفى عام ١٩٦٢ وضع مجلس المعونة برنامج المبادىء الأساسية لتقسيم العمل الدولى الاشتراكى ، لتنسيق الخطط الطويلة الأجل للدول الأعضاء . وفى عام ١٩٧١ أقر المجلس البرنامج الشامل لمواصلة وتعميق أشكال التعاون وتطوير التكامل الاقتصادى الاشتراكى .

مما سبق يتضح لنا أن أسـلوب التكامل الاقتصادى بين البلاد الاشتراكية . هو التنسيق بين الخطط القومية المختلفة،الخاصة بالاستثمار والانتاج ، والتى تكمل باتفاقيات تجارية تتم بين تلك الدول لمدة طويلة، وعلى ذلك فتلك الخطط ، هى التى تحدد التجارة التى تقوم بين بلاد الكوميكون أو مع الخارج .

وذلك عكس ما رأينا بالنسبة للبلاد الرأسمالية التى يتوقف هـذا الأمر فيها على القرارات التى يتخذها المنظمون فى القطاع الخاص ، وإن تأثرت هذه القرارات بصفة غير مباشرة بالسياسة الحكومية .

هذا وقد زاد الانتاج الصناعى الإجمالى للسوق بالبلاد الاشتراكية فيما بين عامى ١٩٥١ إلى ١٩٧٣ بنسبة ٤٠٪[2] .

---

(١) كما رؤى خلق الروبل القابل للتحويل،وهو يماثل الروبل السوفيتى ، لكنه يستقل عنه من حيث وظائفه وطبيعته الاقتصادية .

(٢) أنظر :

د . فؤاد مرسى ــ الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى فى السوق الاشتراكية =

التكامل الاقتصادى بين البلاد التى فى سبيلها للنمو :

قد يبدو أن التكامل فى البلاد التى فى سبيلها إلى النمو أيسر منالا من غيرها . حيث يتميز اقتصاد هذه البلاد ببساطته ، وحداثته ، وعدم خضوعه لطغيان نفوذ أصحاب المصالح الذاتية من المنتجين وغيرهم .

إلا أنه من الملاحظ وجود عدة صعوبات تعترض طريق التكامل بين البلاد التى فى سبيلها للنمو ، من هذه الصعوبات ضعف الوعى لشئون التكامل ، ووجود خلافات أيدلوجية فيما بينها ، وعدم الاستقرار السياسى، وعدم النضج الكافى فى اتخاذ القرارات الاقتصادية، وانخفاض مستوى التنظيم والإدارة فى المشروعات الانتاجية وأعمالها الحكومية.

هذا بالإضافة إلى ضعف الهيكل الانتاجى ، وعدم صلاحية النظام النقدى والمالى وقلة عدد الفنيين المتخصصين ، وسوء حالة التخطيط بها ، يعوق عملية تنسيق الانتاج فيما بينها . وينتج عن ذلك ارتباط معظم هذه البلاد بالبلاد المتقدمة اقتصادياً ومالياً وتجارياً ، خاصة

ودور المشروعات العامة ــ بحث مقدم لندوة المشروعات المشتركة ــ القاهرة ــ ديسمبر ١٩٧٤ ص ٤٢٧ ــ ٤٢٩ .حيث يشير إلى أن الزيادة تتفاوت فيما بين الدول فهى كبيرة فى البلدان الأقل تقدما ، وصغيرة فى البلدان المتقدمة وذلك على النحو التالى :

١٥٣٠٪ فى رومانيا ، ٨٥٠٪ فى بولندا، ٧٥٠٪ فى الاتحاد السوفيتى، ٥٣٠٪ فى المجر ، ١٥٠٠٪ فى بلغاريا ، ٨٥٠٪ فى منغوليا ، ٥٢٠٪ فى ألمانيا الشرقية ، ٤٦٠٪ فى تشيكوسلوفاكيا .

البلاد التى كانت تستعمرها من قبل، وكذا ضعف حركة التبادل التجارى بين تلك البلاد وبعضها البعض .

ولكن هذا لا يعنى أن تلك البلاد الساعية للنمو ، لاتستطيع أن تجنى نفعاً من تكاملها ، ولكننا نشير هنا إلى أن هذه البلاد رغم ماأشرنا إليه من صعوبات ورغم أنه قد لا يعود عليها من فوائد ونفع كبير فى بداية إحداث التكامل بينها ، إلا أنها فى أشد الحاجة من غيرها لإحداث هذا التكامل ، حيث أنه يفضل النظر إلى التكامل فى إطار ديناميكى ، وليس فى إطار إستاتيكى ثابت ، حيث قد يكون نفعه للبلاد التى فى سبيلها للنمو قليلا فى بدايته ، وذلك يرجع للصعوبات السالف ذكرها . ولكنه لا يلبث إذا ما طبق بنجاح ، أن يتحول إلى حركة ديناميكية تتغلب على المصاعب التى تواجهه .

وسوف نشير فى هذا المجال إلى بعض تجارب التكامل الخاصة بالبلاد الساعية للنمو حيث نستخلص منها الدروس والتجارب المختلفة ، والتى يمكن للبلاد الإسلامية أن تستفيد منها فى تجربتها المنشودة فى إقامة تكامل اقتصادى فيما بينها .

والمناطق التى سنشير إليها بالدراسة هى :

(ا) أمريكا اللاتينية .

(ب) أمريكا الوسطى .

(ج) شرق أفريقيا .

(د) البلاد العربية .

الفصل الأول

(ا) التكامل الاقتصادى لأمريكا اللاتينية :

لقد تأثرت أمريكا اللاتينية تأثراً خطيراً فى فترة انتقال اقتصادها من حالة الحرب إلى حالة السلم بعد الحرب العالمية الثانية . ليس فقط لارتفاع معدل التضخم ، بل أيضاً عن طريق عجز العملات الأجنبية ، وما يترتب على ذلك من انخفاض الواردات اللازمة للانتاج والسلع الاستهلاكية . ومن ثم ارتفعت أسعار الواردات بصورة حادة فى حين إنخفضت الصادرات للهبوط الحاد على الطلب من المنتجات التعدينية (المنجمية) والزراعية والتى كانت تصدرها أمريكا اللاتينية بكميات كبيرة أثناء الحرب .

وعلى ضوء هـــذه الظروف التى مرت بها أمريكا اللاتينية أثناء الحرب وبعدها ، فقد اقترح فى الجلسة الخامسة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، والذى عقد فى Lake Sucess خـــلال الفترة من ١٩ يوليو الى ١٧ أغسطس ١٩٤٧ اقامة لجنة اقتصادية لامريكا اللاتينية (E C L A) .

وفى ٥ أغسطس ١٩٤٧ عين المجلس لجنة أولية (Drofting Committee) وافقت على قرار أولى فى اليوم الثانى لإنشائها على إقامة لجنة خاصة

تضم ٩ أعضاء لدراسة إمكانية إقامة لجنة اقتصادية لامريكا اللاتينية داخل إطار الأمم المتحدة .

وقد اجتمعت هذه اللجنة الخاصة فى ٩ أكتوبر ١٩٤٧ وقدمت تقريرها فى ٢٩ يناير ١٩٤٨ ، الذى أصبح بموجبه للمجلس السلطة فى إقامة مجالس إقليمية تتولى معالجة بعض المشاكل العاجلة والملحة . ولقد تولى المجلس بالتالى سلطة إقامة لجنة اقتصادية لأمريكا اللاتينية (١) .

وسوف نقصر البحث فى شأن تجربة أمريكا اللاتينية على الجهات التاليـــة :

١ ـــ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLAS)

٢ ـــ بنك التنمية لأمريكا اللاتينية (LAFA)

٣ ـــ اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (IDB)

٤ ـــ النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية (SELA)

---

(١) – United Nations; Conference on trade and development "Economic Co-operatian and tntegration Among Developing countries" T D/B/1609 (Vol. 1) 19 May 1976.

مساهمة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فى التعاون والتكامل الاقتصادى لأمريكا اللاتينية :

E C A L A' S Contridution to economic Co-operation and integration in Lation America.

لعبت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، منذ إنشائها ، دوراً هاماً فى النهوض بالتعاون والتكامل الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية . فنى الدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، لعام ١٩٤٩ اقترحت الـ (E C L A) لأول مرة فكرة إقامة سوق إقليمية مشتركة لدول أمريكا اللاتينية. وبعد مضى عامين ، وفى اجتماع لـ (E C L A) فى مايو ١٩٥١ بالمكسيك ، تمت إقامة لجنة التعاون الاقتصادى لأمريكا الوسطى ، التى تتكون من وزراء الشــئون الاقتصادية للمنطقة داخل إطار الـ (E C L A) ، وذلك لتنظيم وإدارة برنامج يهدف إلى النهوض بالتكامل الاقتصادى لهذه الدول ، كما قامت بإتمام اتفاقية التجارة المتعددة الأطراف Mult: Leterël Free Trade Treaty فى يونيو ١٩٥٨ ، والاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى فى ديسمبر ١٩٦٠ .

وفى السنوات الأخيرة أجرت الـ (E C L A) تعاونا مع هيئات السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (C A C M) فى مجالات عديدة متعلقة بتدعيم وتقوية هذا التكامل .

هذا ولقد أظهرت الـ (E C L A) نوعا من التعاون المنظم ، مع بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى ،وكذلك السكرتارية التنفيذية للمجلس النقدى لأمريكا الوسطى ، ومعهد أمريكا الوسطى للأبحاث الصناعية والتكنولوجية ، ومعهد أمريكا الوسطى للإدارة العامة كما ارتبطت الـ (E C L A) ارتباطا مباشراً بالمعونة لفنية التى تقدمها الأمم المتحدة للمنطقة(١) .

أما بالنسبة للسوق المشتركة لأمريكا اللاتينية فلقد ظهرت أولى الاقتراحات الخاصة بإنشائها ، فى الاجتماع الأول للجنة التجارة التابعة للـ (E C L A) فى عام ١٩٥٦ ، كنتيجة أساسية للدراسات التى أعدتها، السكرتارية وكذلك التقارير التى قام بها الخبراء الحكوميون .

وقد عقدت عدة اجتماعات ، وأنشطة مكثفة ، قامت بها الـ (E C L A) مهدت الطريق إلى مفاوضات ، وتوقيع اتفاقية مونتفيديو (Treaty of Montevideo) فى عام ١٩٦٠ والتى أقيم بمقتضاها « اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية » .

The Lation American Free Trade Association (LAFTA)

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

U. N. Conference on trade and development,, Economic "Economic Co-operation and Integration Among Developing countries" op. cit p. 11.

بنك التنمية لأمريكا اللاتينية

Inter - American Development Bank (IOB)

ظهرت فكرة إقامة مؤسسة مالية لأمريكا اللاتينية ، فى نهاية القرن الماضى ، ففى ١٤ أبريل ١٨٩٠ أوصى المؤتمر الأول Pan - American إقامة بنك دولى أمريكى .

ولقد كان الغرض من إنشاء هذه المنظمة المالية، هو تنمية العمليات المصرفية بين دول أمريكا اللاتينية ، ولقد حث المؤتمر الثانى لـ Pan - American على إقامة هيئة مالية ، بمقتضى القرار الذى اتخذ فى ٢١ يناير عام ١٩٠٢ ، ولم يؤد هذا القرار إلى أى نتائج عملية . وفى النهاية تولت فروع البنوك الخاصة للولايات المتحدة وأوربا ، المهام التجارية التى كان يتعين على البنك الدولى الأمريكى ممارستها .

وفى المؤتمر السابع لـ Pan - American اتخذت المقترحات اتجاها مخالفاً حيث تم الاتفاق على توصية فى عام ١٩٣٣ على أساس محاولة إنشاء بنك مركزى للمنطقة Continental Central Bank يتولى مسئولية تنظيم الائتمان والعملة .

وكان مقدرا لهذه التوصية أن تدرس فى المؤتمر المالى الثالث Pan - American ولكن لم يقدر لهذا المؤتمر الانعقاد كلية .

ونتيجة للحرب العالمية الثانية ، أسرعت الدول المعنية فى سبتمبر وأكتوبر باتخاذ قرار لإقامة لجنة مالية واقتصادية لدراسة إمكانية إقامة مؤسسة لدول أمريكا اللاتينية ، تكون مسئولة عن التعاون المالى الدائم بين البنوك المركزية والمؤسسات الأخرى المشابهة لدول أمريكا اللاتينية، ولقد وافقت هذه اللجنة على المشروع النهائى لاتفاقية إقامة بنك لأمريكا اللاتينية فى ١٦ أبريل ١٩٤٠ . ولقد وقعت على هذه الاتفاقية ٩ دول ولكن المكسيك كانت الدولة الوحيـــدة التى صدقت عليها .

وبعد فشل عدة محاولات لإنشاء بنك التنمية لأمريكا اللاتينية ، إلا أنه فى عام ١٩٥٨ أظهرت الولايات المتحدة تغيراً جذرياً فى موقفها، وأعلنت إرتياحها لإقامة هذا النوع من التعاون فى أمريكا اللاتينية .. وتم بالفعل وضع مشروع لاتفاقية إقامة بنك التنمية لأمريكا اللاتينية، وتم التوقيع على اللائحة النهائية الخاصة باتفاقيـــة فى ٨ أبريل ١٩٥٩ بواسطة ١٨ دولة .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ أصبحت اتفاقية إنشـــاء البنك سارية المفعول وقد تحدد أن يكون المركز الرئيسى للبنك فى واشنطن . إلا أن فنزويلا تقدمت باقتراح فى أبريل ١٩٧٤ بنقل المركز الرئيسى إلى دولة أمريكا اللاتينية .

أهداف بنك التنمية : [1]

يتركز الهدف الرئيسي لبنك التنمية لأمريكا اللاتينية ، فى الاسراع باجراءات التنمية الاقتصادية ، للدول الأعضاء سواء كان ذلك بشكل منفرد أو جماعى . ومن أجل تنفيذ هـــذا الهدف فإن البنك يشجع إستثمار رأس المال الخاص والعام ويستخدم رأس ماله والأموال التى يحصل عليها من الأسواق المالية والمصادر الأخرى المتاحة، كما يشجع الاستثمار الخاص فى المشروعات وغيرها من الأنشطة ، ويساهم كذلك فى التنمية الاقتصادية ، ويكمل الاستثمار الخاص فى حالة عدم توافر رؤوس الأموال أو عدم واقعية الشروط ، ويتعاون البنك مع الدول الأعضاء من أجل تنسيق سياسات التنمية وتوجيهها نحو الاستخدام الأفضل لمواردها .

كما يقدم المعونة الفنية لاعداد وتمويل وتنفيذ خطط التنمية ومشروعاتها من أجل القيام بهـــذه المهام . ويتعاون البنك بكل إمكانيـاته مع المؤسسات القومية والدولية ، وكذلك مع المصادر الخاصة ، التى تقدم الأموال الاستثمارية .

وكما يلاحظ فإن هذه المهام لاتتضمن المساندة المالية أو الدعم المالى

---

(١) للبنك مجلس محافظين ومجلس للمديرين التنفيذيين ، ورئيس ونائب رئيس تنفيذى ونائب رئيس يتولى إدارة صندوق العمليات الخاصة .

الموجه نحو التكامل الاقتصادى لأمريكا اللاتينية . إلا أنه منذ بداية نشاطه أظهر بنك التنمية لأمريكا اللاتينية (L. D. B.) أهمية خاصـــة لهذا الموضوع . وأصبح أحد المنادين به .

وفى عام ١٩٦٦ اتخذت مساندته للتكامل الاقتصادى مظهراً إيجابياً وذلك فى إقامة صندوق أمريكا اللاتينية للتكامل الاقتصادى

The Preinvestment Fund for Lation American Integration.

العضوية : (١)

تتكون عضوية البنك حاليامن ٢٤ دولة وهى الأرجنتين، بربادوس بوليفيا ، البرازيل ، كندا ، شيلى، كولومبيا ، كوستاريكا ،الدومينكان، اكوادور ، السلفادور ، جواتيمالا ، هايتى ، هندوراس ، جامايكا ، المكسيك ، نيكاراجوا ، بنما ، باراجواى ، بيرو ، ترينيداد ، توباجو الولايات المتحدة الأمريكية ، أورجواى ، فنزويلا .

ونظراً لأن إتفاقيـة البنك تحصر العضوية فى الدول الأعضاء فى منظمة الدول الأمريكية فقط Organization of American States فلقد اضطر الأعضاء فى بنك التنمية لأمريكا اللاتينية إلى تعديل شرط

---

(١) للبنـك مجلس محافظين ومجلس للمديرين التنفيذيين ، ورئيس ونائب رئيس تنفيذى ونائب رئيس يتولى لإدارة صندوق العمليات الخاصة .

العضوية ، بغرض السماح بضم كندا ، كما تمت الموافقة على انضمام بعض الدول الصناعية مما يزيد من موارد البنك .

الموارد المالية للبنك : (١)

تتكون الموارد الخاصة للبنك ، من رأس ما له المعتمد وصندوق العمليات الخاصة . ولقد بلغ رأس المال المكتتب فيه حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ الى ٥٩٥٤ مليون دولار منها ٩٧٢ مليون دولار ، تم دفعها بالفعل .

ولقد تم إنشاء صندوق للعمليات الخاصة ، طبقاً للاتفاقية التنظيمية وذلك لعقد القروض بشروط ميسرة ، وذلك فى ظروف خاصة والتى قد تنشأ فى دول معينة أو فيما يتعلق بمشروعات بعينها .

والقروض المستخدمة من موارد الصندوق ، قد تسدد جزئياً أو كلياً بعملة الدولة العضو ، والتى يقع المشروع الممول داخل اطاقها . هذا بالإضافة إلى أن سعر الفائدة والعمولة لهذه القروض أقل بكثير

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

U. N. Conference on Trade and Development "Economic co-operation and Integration Among Developing Countries"

OP. cit. p. 20 & 21.

من القروض المستخدمة من الموارد العادية . ولقد بلغت موارد صندوق العمليات الخاصة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ ما قيمته ٤٣٩٤ مليون دولار . ويتولى البنك إدارة الأموال الخاصة بالدول الأعضاء وغير الأعضاء في البنك وكذلك الأموال الخاصة بالهيئات الدولية .

وفى نهاية عام ١٩٧٤ تم إنشاء صندوق النهوض بالضمان الاجتماعى Social Progress Trust Fund بواسطة الولايات المتحدة بمبلغ إجمالى قدره ٥٧٣ مليون دولار ساهمت الولايات المتحدة بمقدار ٥٢٥ مليون دولار فيه .

ويهدف هذا الصندوق الى تمويل مشروعات التنمية الاجتماعية عن طريق القروض الطويلة الأجل ذات أسعار الفائدة المنخفضة وذلك بهدف تحسين مستويات معيشة السكان ، والنهوض بالتنمية الزراعية والإسكان والتعليم .

وفى نهاية فبراير ١٩٧٥ بلغ اجمالى الموارد المالية المتاحة لبنك التنمية لأمريكا اللاتينية I D B حوالى ١١٫٥ بليون دولار .

وفى خلال عام ١٩٧٤ حصل البنك على قروض من الأسواق الرأسمالية العالمية يبلغ إجمالها ١٠٤٫٧ مليون دولار وذلك بهدف زيادة موارده لتمويل المشروعات . ولقد رفعت القروض التى حصل عليها البنك فى عام ١٩٧٤ الإجمالى الكلى (لموارد البنك المالية) حتى ٣١ ديسمبر إلى ١٣٤٦٫٧ مليون دولار .

نشاط بنك التنمية : (١)

يعد عام ١٩٧٤ من أفضل الأعوام فى تاريخ البنك خلال فترة نشاطه ، وذلك بالنسبة لحجم القروض ، فقد بلغ إجمالى القروض ١١١١ مليون دولار — تمثل ٥٣ قرضا بزيادة نسبتها ٢٦ ٪ عن القروض المحققة فى عام ١٩٧٣ والتى بلغ إجمالها ٨٨٤ مليون دولار ، تمثل ٥٧ قرضا تمت الموافقة عليها .

وفى خلال عام ١٩٧٤ كانت القوى الكهربائية هى أكثر القطاعات استفادة من قروض البنك ، حيث حصلت على ٣٨٤ مليون دولار من الاجمالى المصرح به (أى حوالى ٣٤٫٥٪) . وتلاها القطاع الزراعى بقروض قيمتها ٢٢٨ مليون دولار (أى بنسبة حوالى ٢٠٫٥٪) ، ثم قطاع النقل والمواصلات حيث حصل على ١٩٥ مليون دولار (بنسبة ١٧٫٥٪) ثم قطاع مياه الشرب والصرف بقروض قيمتها ١١٠ مليون دولار (أى بنسبة ١٠٪) ثم قطاع الصناعة والتعدين حيث حصل على ١٠٥ مليون دولار (بنسبة ٩٫٥٪) . والباقى وهو مبلغ ٨٩ مليون دولار (٨ ٪) تقرر توجيهه لتنمية السياحة وتمويل الصادرات والتعليم .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المراجع التالية :

— Inter - American Development Bank - Annual Report 1973 & 1974 & 1975.

وكما حدث فى السنوات السابقة ، استمر البنك فى عام ١٩٧٤ فى منح قدر متزايد من القروض ، والتعاون الفنى للدول الأقل نموا فى أمريكا اللاتينية .

كما قرر البنك تطبيق قواعد تقضى بأن تتسم القروض التى يمنحها صندوق العمليات الخاصة ، والممنوحة للدول الأقل نموا من الأعضاء فى البنك بانخفاض أسعار فائدتها وإمتداد فترات السماح وتيسير شروط السداد عن تلك الممنوحة للدول الأكثر نموا .

هذا بالإضافة إلى أن البنك يستطيع المساهمة بنسبة تصل الى ٨٠٪ وفى بعض الحالات الخاصة تصل إلى ٩٠٪ من إجمالى تكلفة المشروع الذى يساهم فى تمويله فى هذه الدول بموارد من الصندوق .

وفى عام ١٩٧٤ قام البنك بالمساهمة فى تمويل ٦٥ مشروعا (بلغ تكلفتها الاجمالية ١٥٣١ مليون دولار) ساهم البنك فيها بعدة قروض بلغت قيمتها ٥١٧ مليون دولار .

وحتى نهاية عام ١٩٧٤ بلغ إجمالى قيمة القروض التى وافق عليها البنك منذ بداية عملياته ٧٤١٦ مليون دولار ، وذلك لعدد ٨٢٢ قرضا .

والجدول التالى يوضح توزيع هذه القروض على القطاعات المختلفة وإجمالى قيمة القروض الممنوحة من بنك التنمية والتكلفة الإجمالية للمشروعات .

(بالمليون دولار)

القطاعات المختلفة	عدد القروض	قيمة القروض الممنوحة من بنك التنمية	التكلفة الإجمالية للمشروعات
الزراعة	١٨٦	١٧٠٠	٤٤٠٠
الصناعة والتعدين	١٤١	١١٠٠	٨٢٠٠
الطاقة	٧٢	١٦٠٠	٦٢٠٠
النقل والمواصلات	٩٠	١٣٠٠	٢٩٠٠
مياه الشرب والصرف	١١٢	٧٥٢	١٧٠٠
تطوير الحضر	٥١	٤١٥	٤٩٥
قطاعات أخرى	١٧٠	٥٤٩	—
المجموع	٨٢٢	٧٤١٦	—

المصدر : هذا الجدول أعد من البيانات المتوفرة فى المرجع التالى :

N. U. Conference on Trade Development" Economic co - operation and Integration Among Developing Countries" OP. cit. p. 23.

من الجدول السابق يتضح لنا الآتى :

١ ـ القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والتعدين) :

أ ـ نصيب القطاعات الإنتاجية من عدد القروض بلغ ٣٢٧ قرضا أى

بنسبة ٣٩٫٧٪ من جملة القروض التى منحها البنك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ .

ب ـ كما بلغ نصيب القطاعات الإنتاجية من قيمة القروض الممنوحة من بنك التنمية ٢٨٠٠ مليون دولار ، أى بنسبة ٣٧٫٧٪ من قيمة جملة القروض التى منحها البنك منها ٢٢٫٩ ٪ للزراعة ١٤٫٨ ٪ ، للصناعة والتعدين .

جـ ـ كما بلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع الزراعة بحوالى ٩ مليون دولار وتبلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالى التكلفة الكلية للمشروعات الزراعية حوالى ٣٨٫٦٪

د ـ أما قطاع الصناعة والتعدين فيبلغ متوسط قيمة القرض الواحد فى هذا القطاع حوالى ٧٫٨ مليون دولار كما يبلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالى التكلفة الكلية حوالى ١٣٫٤ ٪ (١)

٢ ـ <u>قطاع البنية الأساسية (الاقتصادية) :</u>

ا ـ بلغ نصيب قطاعات البنية الأساسية (الاقتصادية) من عدد القروض ١٦٢ قرضا أى بنسبة ١٩٫٧٪ من جملة القروض التى منحها البنك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ .

---

(١) من الملاحظ ارتفاع متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاعى الزراعة والتعدين وذلك إذا ما قارنا بينه وبين متوسط قيمة القروض التى تمنحها صناديق التنمية العربية .

ب ـ كما بلغ نصيب هذه القطاعات من قيمة القروض الممنوحة من بنك التنمية ٢٩٠٠ مليون دولار ، أى بنسبة ٣٩٪ من قيمة جملة القروض منها ٢١٫٥٪ لقطاع الطاقة ، ١٧٫٥٪ لقطاع النقل والمواصلات .

جـ ـ كما بلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع الطاقة حوالى ٢٢٫٢ مليون دولار ، كما بلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالى التكلفة الكلية لهذه المشروعات حوالى ٢٥٫٨٪ .

د ـ كما بلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع النقل والمواصلات حوالى ١٤٫٤ مليون دولار ، وتبلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالى التكلفة الكلية لهذه المشروعات حوالى ٤٤٫٨٪ .

٣ ـ قطاع البنية الأساسية (الاجتماعية) :

ا ـ بلغ نصيب قطاعات البنية الأساسية الاجمالية من عدد القروض ١٦٣ قرضاً أى بنسبة ١٩٫٧٪ من جملة القروض التى منحها البنك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ .

ب ـ كما بلغ نصيب هذه القطاعات من قيمة القروض الممنوحة من بنك التنمية ١١٦٧ مليون دولار ، أى بنسبة ١٥٫٧٪ من قيمة جملة القروض ، منها ١٫٠٪ لمياه الشرب والصرف ، ٦٫٥٪ لتطوير الحضر .

جـ - كما يبلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع مياه الشرب والصرف حوالى ٦٫٧ مليون دولار . كما يبلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالى التكلفة الكلية لهذه المشروعات حوالى ٤٤٫٣٪ .

د - ويبلغ متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح من البنك لقطاع تطوير الحضر حوالى ٨ مليون دولار . وتبلغ نسبة مساهمة البنك من إجمالى التكلفة الكلية لهذه المشروعات حوالى ٨٤٪ .

مما سبق يتبين لنا أن بنك التنمية قد اهتم بقطاعات البنية الأساسية (سواء الاقتصادية أو الاجتماعية) حيث حصل هذا القطاع على ٤٠٦٧ مليون دولار ، أى بنسبة ٤٤٫٧٪ من جملة قيمة القروض التى منحها البنك ، ويلى ذلك القطاع الانتاجى الذى حصل على ٣٧٫٧٪ من جملة قيمة القروض التى منحها البنك كما نلاحظ أن البنك أرتفعت نسبة مساهمته فى قطاعات النقل والمواصلات من إجمالى التكلفة الكلية لهذه المشروعات ، حيث بلغت ٤٤٫٨٪ ثم ارتفعت هذه النسبة أكثر فى قطاع تطوير الحضر حيث بلغت نسبة مساهمة البنك من إجمالى التكلفة الكلية للمشروعات حوالى ٨٤٪[1] .

---

(١) بإجراء مقارنة بين نشاط بنك التنمية بأمريكا اللاتينية وصندوق الإنماء العربى وصندوق التنمية الكويتى ، نلاحظ أن نسبة مساهمة هذه الأجهزة فى القطاعات المختلفة كالآتى :
=

كما بلغت اجمالى المعونات الفنية؛ التى منحها البنك (على أسس غير قابلة للسداد) ٢٢ مليون دولار عام ١٩٧٤ . وهو مايعادل أكثر من ثلاثة أمثال ما تم منحه فى عام ١٩٧٣ ، حيث بلغت ٦٫٤ مليون دولار

أما بالنسبة للمعونات الفنية القابلة للسداد والتى منحها البنك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ فقد بلغت ٧٢٫٢ مليون دولار .

أما بالنسبة لنشاطات البنك الأخرى ، فقد قام البنك فى عام ١٩٦١ بدور فعال فى إقامة بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى ، والذى ما زال يمده بالمعونات الفنية والمالية .

The Central American Bank for Economic Integration

=	بنك التنمية الأمريكى	صندوق الانماء العربى	صندوق التنمية الكويتى
القطاعات الإنتاجية	٣٧٫٧٪	٣٠٫٥٪	٤٤٫٨٪
قطاعات البنية الأساسية	٤٤٫٧٪	٦٩٫٥٪	٥٥٫١٪

هذا وتميز بنك التنمية الأمريكى بكبر رأس ماله وموارده المالية . بالإضافة الى ارتفاع نسبة مساهمة البنك فى قروضه من اجمالى التكلفة الكلية للمشروعات حيث بلغت ٨٤٪ فى بعض القطاعات ، بينما تبلغ هذه النسبة حوالى ٣٠٫٨٪ بالنسبة لصندوق الانماء العربى .

وكذلك بتميز بنك التنمية الأمريكى بارتفاع متوسط قيمة القرض الواحد والممنوح للقطاعات المختلفة عما يمنحه كل من صندوق الانماء العربى، وباقى صناديق التنمية العربية الأخرى .

كما ساهم البنك فى إقامة هيئة التنمية الـ Andean Development Corporation وذلك لمجموعة الـ Andean Group .

كما أنشىء معهد التكامل الاقتصادى لأمريكا اللاتينية: (I N T A L)

The Institute for Lation American Integration

وهو هيئة من هيئات بنك التنمية لأمريكا اللاتينية من أجل إعداد البرامج المكثفة للبحث والتدريب ، والخدمات الاستشارية .

إتحاد التجـــارة الحرة لأمريكا اللاتينية

Lation American Free Trade Association
(L A F T A)

أنشىء اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية L A F T A بموجب اتفاقية مونت فيديو Montevideo والتى تم التوقيع عليهـــا فى فبراير ١٩٦٠ ، وذلك بين الأرجنتين والبرازيل وشيلى والمكسيك وبرجواى وبيرو وأورجواى . (١)

وقد إنضمت إلى الإتفاقيـة كل من الاكوادور ، وكولومبيا عام ١٩٦١ ، وفنزويلاوبوليفيا عامى ١٩٦٦،١٩٦٧ على التوالى . وبذلك تضم هـذه المعاهدة ١١ دولة من دول أمريكا اللاتينية يبلغ عـــدد سكانها ٢٤٠ مليون نسمة وتغطى مساحة قدرها ١٩ مليون كيلو متر مربع .

وتهدف المعاهدة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرةبين الدول الأعضاء

---

(١) أنظر تفصيلا الـ LAFTA فى المرجع التالى :

U. N. Conference on Trade and Development Economic Cooperation And Integration Among Developing Countries, op, cit, 98 & 117.

كما نص فى المعاهدة على أن تنتهى المراحل الخاصة بها خـــلال فترة لا تتجاوز ١٢ عاما تبدأ من تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ .

كما أن من أهم أغراض المعاهـدة ، تحرير التجارة والتوزيع العادل للمنافع . ومن الملاحظ أن الاندماج الاقتصادى — كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصـــادية للدول المشتركة — ظهر كهدف ثانوى وليس كأحـد الأهداف الرئيسية ذات الأهمية . كما أعطت المادة ٢٨ من المعاهـــدة الحق للدول المشتركة فى تقييد تجارتها فى بعض منتجاتهـا الزراعية ، والتى تعتبر ذات أهمية خاصة لاقتصادياتها .

مما سبق يتضح لنا أغراض وأهداف اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية التى تتضمن تحرير التجـــارة المشتركة بين الدول الموقعة على المعاهدة ، عن طريق إنشاء منطقة التجارة الحرة والتى سيتم إستكمال كافة إجراءاتها خلال ١٢ سنة .

بالإضـــافة إلى أهـداف أخرى تتلخص فى ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .

الهيكل التنظيمى لـ LAFTA :

أنشأت معاهـدة مونتفيديو هيئتين رئيسيتين لاتحاد التجارة الحرة إحداهما مؤتمر الدول المشتركة والثانية اللجنة التنفيذية .

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ تم التوقيع على البروتوكول، والذى أنشىء

بموجبه هيئة ثالثة هى مجلس الوزراء ، ولقد وقعت جميع الدول الأعضاء على البروتوكول فيما عدا شيلى التى وقعت عليه فى أبريل ١٩٦٧ ، ولم يوضع البروتوكول موضع التنفيذ إلا فى عام ١٩٧٥ .

وبموجب هذا البروتوكول فإن مجلس الوزراء يعتبر الهيئة الرئيسية العليا للـ LAFTA ويضطلع بالسياسات العليا الخاصة بتوجيه الاتحاد . وبالنسبة لباقى الأعمال فإن المجلس يهتم بتطبيق القواعد والأهداف العامة لضمان التنفيذ الكامل لأهداف معاهدة مونتفيديو خاصة فى مجال التنسيق السريع لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج الاقتصادى والاجتماعى بين الدول الأعضاء .

كما أن مجلس الوزراء يفحص نتائج الأعمال التى تقوم بها الـ LAFTA ويضع الخطوط والتوجيهات الرئيسية لخدمة الأعمال الأساسية للاتحاد .

ويتكون مجلس الوزراء من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ويجتمع المجلس سنويا فى دورة عادية ، ويمكن أن يجتمع فى دورة غير عادية إذا رأت اللجنة التنفيذية ضرورة لذلك .

ويختص مؤتمر الدول المتعاقدة بالاجراءات والوسائل الهامة لتنفيذ معاهدة مونتفيديو ، كما يقوم بفحص نتائج هذا التطبيق .

أما اللجنة التنفيذية للـ LAFTA فهى مسئولة عن الدعوة لانعقاد المؤتمر وتعد له البرنامج السنوى للعمل ، ومشروع الميزانية السنوية كما

تمثل جميع هيئات الـ LAFTA فى علاقاتها مع دول العالم الثالث وذلك فى مناقشة الموضـوعات التى تمس المصالح العامة ، كما تمثلها أيضـاً فى التعاقدات ومختلف المهام المتعلقة بالقانون العام والخاص .

وتتكون اللجنة التنفيذية للـ LAFTA من ممثل واحد عن كل دولة عضو ويلحق باللجنة التنفيذية سكرارية ، لهـا رئيس تنفيذى . وفى ظل البروتوكول الذى وقـع فى ٢ سبتمبر ١٩٦٧ ، أنشـأت الدول الأعضاء جهازا للتحكيم ، لم تحدد وظائفه بعد .

وتضم الـ LAFTA عددا من الوحدات واللجان مثل لجنة المستشارين فى الشـئون العمالية ، ولجنة استشارية لشئون التوظيف ، ولجنـة المراقبة .

أوجه نشاط الـ LAFTA :

لتحقيق أهـداف اتفاقية مونتفيديو لإنشاء منطقة التجارة الحرة خـلال ١٢ عاما إتفقت الدول الموقعة على المعاهـدة على إجراء إلغاء تدريجى لـكافة الرسوم والقيود من أى نوع كانت على التجارة المشتركة والخاصة بالبضائع المنتجة أصلا فى هذه الدول . على أن يتحقق تحرير التجارة المشتركة بين الأعضاء من خلال ثلاث وسائل هى :

١ ــ القوائم القومية The national Lists

ــ القوائم العامة The Common Lists

٣ ــ اتفاقيـات الجامـلات

The Complementarity agreements

كما أن هناك أيضاً قوائم خاصة لاتتمتع بمنافع كثيرة متعلقة بالدول الأقل نمواً وكل دولة من الدول المتعاقدة ستضع قائمتها القومية كما أن كل دولة ستضمن وستوافق على التخفيضات الخاصة بالرسوم المفروضة على هذه السلع أو التى تعد سنويا بموجب قوائم ، بحيث لاتقل عن نسبة ٨٪ ، حتى تصل إلى إلغاءها بالكامل خلال ١٢ عاما .

كما تهدف المعاهدة أيضا إلى تكوين قوائم عامة عن طريق تجميع رغبات الدول المشتركة فى الإتحاد بهدف الغاء كل التعريفات والقيود الجمركية فى التجارة الاقليمية لهذه الدول خلال الـ١٢ عاما المحددة .

ومن أجل تحقيق هـذا الهدف كان على الدول المشتركة أن تناقش المنتجات والسلع التى تتضمنها هذه القوائم كل ثلاث سنوات .

وخلال الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٤ بلغت الإمتيازات والضمانات التى منحت فى القوائم القومية ١١١٥٩ ، ولم تتعثر عمليات المفاوضات الخاصة بهذه القوائم إلا فى حالة وجود منافسة جادة .

وفى عام ١٩٦٥ كانت الامتيازات والضمانات التى تمنح سنويا ، لاتتعدى ٦٠٠ بالمقارنة بعام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٤ . حيث كانت ٤٢٧٤ ، ٣٣١٩ على التوالى . وخلال الخمس سنوات الأخيرة كادت المفاوضات أن تكون متوقفة .

هذا قد اتفق على القسم الأول من القوائم العامة فى ديسمبر ١٩٧٤

(م ٨)

متضمنة ١٧٤ سلعة وهى تمثل ٢٥٪ من اجمالى قيمة التجارة الداخلية وفى عام ١٩٦٨ اتضح أنه من المستحيل عقد اتفاقية للقسم الثانى من هذه القوائم ، وكانت السلع المعتمدة فى هذه القوائم تمثل ٥٠ ٪ من التجارة الداخلية .

وفى عام ١٩٧٤ تضمنت القوائم الخاصة بالدول الأقل نموا — وهى بوليفيا واكوادور وبرجواى ، وأوراجوى — ٧٣٦١امتيازا . ومن الملاحظ أن عدداً كبيراً من الامتيازات التى تم الاتفاق عليها فى القوائم القومية الخاصة لم تستخدم ، والسبب فى ذلك يرجع — فى بعض الأحيان — الى أن هذه المنتجات غير متاحة فى المنطقة ، أو أن الدول الأصلية المنتجة لها لاتحقق فائضا منها . وفى حالات أخرى كان الفرق بين تخفيض التعريفة الجمركية المطبقة فى الاتحاد ، وتلك التى تطبق مع دول العالم الثالث غير كافية لتحويل هذا المنتج الى التجارة الداخلية للإقليم .

كما قامت الدول الصناعية الكبرى فى المنطقة بتوقيع اتفاقية — فى صورة منح ومجاملات — وذلك فى قطاعات صناعية مختلفة كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والالكترونيات .

كما وقعت اتفاقية النقل المائى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٦ من ٩ دول من أعضاء الـ TLAFA وهى الأرجنتين والبرازيل وشيلى وكولومبيا واكوادور والمكسيك وبرجواى وبيرو وأورجواى ولم توضع الاتفاقية موضع التنفيذ الا فى مايو ١٩٧٤ .

كما اشتركت خمس دول من أعضاء الـ LAFTA فى الاتفاقية الدولية للنقل البرى فى أكتوبر ١٩٦٦ . وهذه الدول هى الأرجنتين والبرازيل وشيلى وبرجواى وأورجواى .

وفى مجال التعاون النقدى ، أنشأت البنوك المركزية للدول الأعضاء فى الـ LAFTA — فى عام ١٩٦٥ — نظام تسهيلات السحب Swing - Credits والمقاصة متعددة الأطراف . كما وقعت اتفاقية بين البنوك المركزية للدول الأعضاء لهذا الغرض .

وفى عام ١٩٧٤ وصلت المبالغ التى تمت فى ظل هـــذا النظام من البنوك المركزية إلى ٤٥٢,١ مليون دولار .

كما أنه فى عام ١٩٦٩ قامت البنوك المركزية لدول LAFTA ودولة جمهورية الدومينكان ، بتوقيع اتفاقية ائتمان متعـــددة الأطراف ، زادت على أثرها موارد هذا النظام ، نظراً لأن فنزويلا اتفقت على تقديم ائتمان بمبلغ ٣٠ مليون دولار ، وذلك بغرض مساعدة الدول الأعضاء الأخرى فى حل مشاكل موازين مدفوعاتها الناجمة عن زيادة أسعار البترول .

هذا وقد وضعت اتفاقية هذا الائتمان موضع التنفيذ فى أول يناير ١٩٧٥

النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية[1]

'Latin American Ecomomic System (SE LA)

سبق إنشاء منظمة SELA مباشرة ، أقامة اللجنة الخاصة للتنسيق بين دول أمريكا اللاتينية The Spicial committee on Lation American coordination (CECLA) فى نوفمبر ١٩٦٣ ، وذلك بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعى لأمريكا اللاتينية The Inter, American Economic Social Council وحددت أهداف الـ CECLA على أساس تنسيق موقف دول أمريكا اللاتينية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية، وزيادة التفاهم مع الدول النامية الأخرى.

وفى عام ١٩٧٤ اقترح إقامة نظام اقتصادى لأمريكا اللاتينية ، أكثر تطوراً من الـ CECLA . وفى اجتماع ضم كافة ممثلى دول أمريكا اللاتينية عقد فى مدينة بنما ، خلال المدة من ٣١ يوليو إلى ٢ أغسطس ١٩٧٥ تقرر دراسة النظام المقترح ووافق ممثلوا الدول المجتمعة بالإجماع على إقامة الـ SELA كجهاز دائم للتعاون وتقديم الاستشارة وتنسيق المواقف بين دول أمريكا اللاتينية ، فى المنظمات الدولية ، وكذلك فى علاقاتهم مع الدول الأخرى والتكتلات الدولية.

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

U. N. Conference on Trade Development Economic Co-operation and Integration Among Developing Countries" op' cit p. 31.

ولقد تضمن القرار بعض الأهداف العامة للنظام ، والأنشطة التى يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف . واجتمع ممثلوا ٢٥ دولة من أمريكا اللاتينية فى مدينة بنما خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ ، للنظر فى مشروع الاتفاقية ، وتم بالفعل توقيع الاتفاقية فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ وذلك من الدول التالية :

الأرجنتين ، بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلى ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، جمهورية الدومينكان ، اكوادور ، السلفادور ، جراناوا ، جواتيمالا ، جويانا ، هاييتى ، هوندوراس جاميكا ، المكسيك ، نيكاراجوا ، بنما ، باراجواى ، بيرو ، ترينيداد وتوباجو ، أورجواى ، فنزويلا .

وينتظر التصديق على هذا الشكل القانونى بواسطة الموقعين وذلك بإجماع الآراء ويقع المركز الرئيسى لهذه المنظمة فى كراكاس .

أهـــداف النظام :

تتولى الـ SELA مسئولية تطوير التعاون فى أمريكا اللاتينية من أجل تحقيق تنمية مستقلة ومتكاملة للمنطقة ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف سوف تقوم الـ SELA بإنشاء مشروعات متعددة الأطراف لأمريكا اللاتينية ، وتشجيع تحويل المواد الخام والتكامل الصناعى والتجارة بين دول المنطقة ، وتصدير المواد المصنعة ، وتحسين إمكانية التفاوض لنقل التكنولوجيا والحصول على السلع الرأسمالية ، وتطوير النقل والمواصلات

والسياحة وتشجيع التعاون مع أجل حماية البيئة .... الخ .
وعلى SELA أن تعمل مستقبلا على مساندة التكامل الاقتصادى للمنطقة ، والنهوض بإقامة وتنفيذ البرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

هيكل النظـــام :

يتكون هيكل SELA من مجلس أمريكا اللاتينية ولجنة العمل والسكرتارية الدائمة ويتكون مجلس أمريكا اللاتينية من ممثل عن كل طرف من المتعاقدين وهو الجهاز الأعلى للنظام . وله السلطة اللازمة لمعالجة الأمور التى تحددها الاتفاقية التأسيسية أو أى شئون أخرى تتعلق بأهداف الـ SELA .وسوف يجتمع المجلس فى جلسات عادية ، وغير عادية. ويجتمع سنويا فى جلسة عادية على المستوى الموازى. وللمجلس أو للدول الأعضاء المعنيين حرية إقامة لجان عمل لإجراء الدراسات والبرامج والمشروعات ويقع على الدول المشتركة مسئولية تمويل أنشطة لجانهم .
ويرأس السكرتارية الدائمة للـ SELA سكرتير دائم يعينه مجلس أمريكا اللاتينية ، وذلك لفترة أربع سنوات يعاونه سكرتير مساعد دائم يخالفه فى الجنسية يعينه أيضا مجلس أمريكا اللاتينية . ويلحق بالسكرتارية الدائمة الموظفين الفنيين والاداريين اللازمين .

تقييم تجربة أمريكا اللاتينية :

ركزنا فى إشارتنا لتجربة أمريكا اللاتينية على نشاط بنك التنمية ، وكذا أعمال اتحاد التجارة LAFTA وذلك نظرا لما توفر لنا من معلومات وبيانات .

وسوف نشير فيما يلي لبعض الملاحظات الخاصة بكل منها :

أ ــ بنك التنمية لأمريكا اللاتينية : (IDB) :

من الملاحظ أن هذا البنك يعتبر فى رأينا من أنجح المشروعات التمويلية التى أقيمت بأمريكا اللاتينية ، والتى تهدف إلى تمويل وإقامة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية بين دولها . وملاحظاتنا على البنك تتضمن الآتى :

١ ــ أن سهام البنك التى نصت عليها الاتفاقية الخاصة به ، لم تتضمن المساندة المالية أو الدعم المالى الموجه نحو التكامل الاقتصادى لأمريكا اللاتينية ولكن منذ بدء نشاطه أظهر أهمية خاصة لهذا الموضوع وبدأ أسلوبه ــ فى مساندة التكامل الاقتصادى ــ يظهر بصورة إيجابية فى عام ١٩٦٦ ، وذلك بإنشاء صندوق أمريكا اللاتينية للتكامل الاقتصادى .

The preinvestment Fund for lation american.

٢ ــ قيام البنك بإنشاء صندوق يختص بالعمليات الخاصة ، وذلك بغرض عقد القروض بشروط ميسرة للدول ذات الظروف الخاصة ــ وهى الأقل نموا ــ أو لبعض مشروعات ذات خاصية معينة من الأعمال الهامة للمساهمة فى التنمية .

ومن التسهيلات التى منحها الصندوق ـ سداد قيمة القروض كليا أو جزئيا بعملة الدولة العضو صاحبة المشروع .

٣ — قيام البنك بانشاء صندوق للنهوض بالضمان الاجتماعى بغرض تحسين مستويات المعيشة للسكان والنهوض بالتنمية الزراعية ، والإسكان ، والتعليم ، وذلك عن طريق القروض الطويلة الأجل ، ذات أسعار الفائدة المنخفضة وتعتبر من الأعمال الناجحة فى مجال إقامة البنية الأساسية والتنمية الزراعية .

٤ — كبر رأس مال بنك التنمية حيث بلغ رأس المال المكتتب فيه حتى ديسمبر ١٩٧٤ مبلغ ٥٩٥٤ مليون دولار . وفى فبراير ١٩٧٥ بلغ إجمالى الموارد المالية المتاحة له حوالى ١١٫٥ بليون دولار – دليل على جديه الدول المؤسسة له وعاملا مساعدا على إنجاحه فى مجال التمويل .

٥ — اهتمام بنك التنمية لقطاعات البنية الأساسية ، والتى حصلت على ٤٤٫٨٪ من جملة قروضه حتى ديسمبر ١٩٧٤ ، ومساهمته بنسبة كبيرة من إجمالى التكلفة الكلية لهذه المشروعات – حيث بلغت ٤٤٫٨٪ فى قطاع البنية الاقتصادية ، ٨٤ ٪ فى قطاع البنية الاجتماعية – واهتمامه بقطاع الانتاج والذى حصل على ٣٧٫٧٪ من جملة القروض حتى ديسمبر ١٩٧٤ ، لمن العوامل الأساسية فى قيام تنمية اقتصادية سليمة لهذه المنطقة .

٦ — لم يقتصر نشاط البنك على أمريكا اللاتينية ، بل ساهم بدور فعال فى إقامة بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى ومده بالمعونات الفنية والمالية ، بالإضافة إلى نشاطاته الأخرى فى المجالات المختلفة ،

ومنها إنشاء الهيئات والمعاهدات الخاصة بالتنمية ، والتكامل الاقتصادى والبحث والتدريب والخدمات الاستشارية .

ب ـ اتحاد التجارة الحرة بأمريكا اللاتينية :LAFTA :

تتضمن ملاحظاتنا عن نشاط وأعمال اتحاد التجارة لأمريكا اللاتينيه ما يلى :

١ ــ أن الاندماج الاقتصادى ـ كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية للدول المشتركة ـ بين دول الاتحاد ظهر كهدف ثانوى وليس كهدف رئيس تسعى إليه دول الاتحاد .

٢ ــ أعطت المادة ٢٨ من اتفاقية منتفديو الحق للدول المشتركة فى تقييد تجارتها فى بعض منتجاتها الزراعية ، والتى تعتبر ذات أهميه خاصة لاقتصادياتها .وهذا مؤشر على عدم جدية الـ LAFTA على السير قدما نحو التكامل الاقتصادى .

٣ ــ عدم استخدام عدد كبير من الامتيازات التى تم الاتفاق عليها فى القوائم القومية الخاصة ، وعدم استكمال القسم الثانى من القوائم العامه ـ والتى كان محددا لها عام ١٩٦٨ ـ لدليل آخر على عدم الاستمرار والجدية فى سياسة تخفيض التعريفات الجمركيه بين الدول الأعضاء ، وبالتالى عدم السير نحو التكامل الاقتصادى . وكان ذلك بمثابة خيبه أمل بالنسبه للدول الساعيه للنمو .

٤ — بذلت الـ LAFTA جهودا طيبه فى مجال التنمية الصناعيه . ولـكن تبين أنها لم تحقق كل الاهداف المرجوة ، كما يلاحظ أنه تسود حاليا أزمه بالنسبه للـ LAFTA فى التوفيق بين الدول المتوسطه النمو والدول الأقل نموا .

٥ — مرت الـ LAFTA بفترات ركود لعدد من السنين بالإضافه إلى ما سبق الإشارة إليه من معوقات فى أعمالها ونشاطاتها . كل هذا يدعو إلى التفـكير فى شكل جديد يعطيها الحيوية اللازمه من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية والتى قامت من أجلها .

الفصل الثانى

ب ـ التكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى :

سوف نقتصر الاشارة عن تجربة التكامل الاقتصـادى لأمريكا الوسطى على النواحى التالية :

١ ـ السوق المشتركة (M C A C)

٢ ـ الصناعات التكاملية

٣ ـ بنك التكامل الإقتصادى (B C I E)

١ ـ السوق المشتركة لأمريكا الوسطى : [١]

"Marche commun DeL' AMERIQUE Centrale (MCAC)

على مدى التاريخ الطويل للتعاون الإقتصـادى لأمريكا الوسطى،

(١) أنظر تفصيلات الموضوع فى المراجع التالية :

U. N. Problemes actuels D'Integration economique Repartition des avantages et des couts dans L'integration. op , Cit .

وتشكل السوق المشتركة من .
جواتيمالا ، السلفادور ، هاندوراس ، نيكاراجوا ، كوستاريكا .

كان الإهتمام مركزاً على تحقيق منافع للدول الخمس المشتركة ، من خلال برنامج التكامل الإقتصادى .

ولذلك كان الهدف من الاتفاق المتعدد الأطراف لحرية التبادل والتكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى (١٩٥٨) هو الارتفاع بمستوى معيشة شعوب هذه الدول الخمس .

وفى عام ١٩٦١ إنضمت كوستاريكا ، إلى الاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى. وأعلن من جديد أن التكامل الاقتصادى يعتبر الوسيلة الفعالة للنهوض بالتنمية الاقتصادية فى المستقبل ، بالنسبة للاقليم ككل ، وكل دولة على حدة ، ولتحسين ظروف معيشة هذه الشعوب .

وقد لوحظ بشكل واضح — فى الدول الخمس — أن برنامج التكامل الاقتصادى لم يؤدى إلى النمو الاقتصادى للمنطقة ككل فقط بل ساعد على تحقيق النمو الاقتصادى فى كل دولة من الدول الأعضاء .

والأفكار الخاصة بالتكامل الاقتصادى ، قد تم التعبير عنها على مدى سنوات عديدة بطرق أو إجراءات مختلفة ، منها إقامة الصناعات التكاملية لأمريكا الوسطى وإتفاق التدعيم المالى للتنمية الصناعية ، وإقامة البنك الاقليمى للتكامل .

وكان الغرض من هذه الاجراءات ، هو تحقيق النمو للدول المشتركة

وخاصة النمو الصناعى والسماح للدول بالحصول على فرص جديدة للانتاج والتى يوفرها حرية التعامل بين الأقاليم .

وليس من الغريب أنه خلال السنوات التى طبق فيها برنامج التعاون الاقتصادى أن بعض الدول الأعضاء ، وخاصة هندوراس ـ وإلى حد ما ـ نيكاراجوا ـ قد أصرت فى أكثر من مرة على أنه من الضرورى إتخاذ بعض الاجراءات التكميلية لتحقيق مصالحها . حيث تعتقد هذه الدول أنها لم تحصل من برنامج التكامل على فوائد كافية ، بينما من جهة أخرى تتحمل جزء كبير من تكلفة هذا البرنامج . وذلك يرجع ـ خاصة بالنسبة لهاندوراس ـ لحصولها على السلع المصنعة من داخل المنطقة التكاملية بأسعار أعلى ونوعية أقل مما كانت تحصل عليه ، من خارج المنطقة . وتقارن هاندوراس بين هذه التضحية والأعباء التى تتحملها وبين النمو الضعيف فى إنتاجها الصناعى [1] .

وهذا الاستياء من جانب إحدى الدول الأعضاء ، بالنسبة للطريقة التى يتم بها توزيع منافع وأضرار برنامج التكامل ، كان مصدره الأزمة

---

(١) اتخذت هندوراس بعض الإجراءات التى تبعدها عن الـ M C A S أنها استمرت فى المساهمة بشكل فعال فى مجموع البرنامج خاصة فى نواحى التعاون المالى وفى الخطة النقدية .

أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

U. N. problèmes actuels D'Integration economique op. cit. p. 84.

التي تجتازها الآن ، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (M C A C) والتي ظهرت بوضوح منذ عام ١٩٦٩ .

وقد حدثت بعض المباحثات بين الدول لتخطى هذه العقبات والتى تتلخص فى الآتى :

أ ــ مشاكل موازين المدفوعات

ب ــ مشاكل الواردات وظروفها المختلفة ما بين دولة وأخرى وكذا مشاكل الصادرات ما بين للدول داخل المنطقة .

(ج) تقدم بعض الدول عن الدول الأخرى ، وملابسات ذلك بالنسبة لتطبيق بعض أساليب الأرباح ، أوبعض السياسات الاقتصادية داخلياً ـ وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية .

وفى يوليو ١٩٧١ اجتمع وزراء إقتصاد وتجارة كل من كوستاريكا والسلفادور ، وجواتيمالا ، ونيكاراجوا . وذلك للعمل على حل المشاكل والصعوبات التى تمر بها السوق المشتركة لدولهم ، ووضع حل لها ، وإقتراح الحلول الكفيلة لعلاجها .

وقد وضع وزراء الاقتصاد عدة مقترحات بناءة لأجل حل هذه المشاكل والتى تتلخص فى دراسة التقدم الاقتصادى للمنطقة منذ عام ١٩٦٠ حتى ١٩٧٠ ، وتوقعاته فى المستقبل . والعمليات التى تمت فى نطاق السوق المشتركة من حيث نظام التجارة والرسوم المشتركة والاتحاد

الجمركى . وأوصى الوزراء بالعمل على سرعة إجراء التكامل والتنمية فى قطاعات الزراعة والصناعة والتكامل البنيانى والنقدى ،وتوحيد السياسة الضرائبية والتعاون الفنى المشترك .

هذا ونود أن نشير إلى أن نظام تحرير التجـــارة بين دول وسط أمريكا قد أحرز تقدما . فنى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ زادت التجارة سنويا بنسبة ١٤,٥ ٪ حتى أنها إرتفعت من ١٠,٨ مليون دولار ، إلى ٣٢,٧ مليون دولار ، ثم إرتفعت بشكل كبير فى السنوات الأخيرة حتى أنها بلغت ٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ [١].

ويحصل القطاع الزراعى على النصيب الأكبر للتجارة فى الانتاج المحلى الذى يبلغ نصيبه فيها حوالى ٣٠٪ وأيضاً فى مجال التصدير .

٢ ـــ الصناعات التكميلية لأمريكا الوسطى :

Industries Centramericaines d'integration

فى عام ١٩٥٨ وافقت الدول الخمس على الاتفاق الخـــاص بنظام صناعات التكامل لأمريكا الوسطى ، وبناء على هـــذا الاتفاق أعدت قائمة بصناعات التكامل الاقتصـادى ، التى تتمتع بعدة منافع وميزات

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

U. N. Conference on Trade and [Development" Economic Co - operation and Integration Among Developing Countries" op. cit. 37.

هامة ومنها التحرير الفورى للتجارة داخل الاقليم والحماية الجمركية على كل أراضى منطقـة التكامل ، وإعفاء الواردات من المواد الأوليـة والسلع الأخرى التى ترد من الدول الأخرى ، من الرسوم الجمركية .

والصناعات التكميلية قد حددت بحيث أن تعمل داخل اطار السوق المشتركة وفى ظروف اقتصادية وتنافسية أفضل .

وبعد إعداد قائمة الصناعات التى تنطبق عليها هـــذه الشروط ، طالبت كل دولة أن تقيم الصناعة التى ترى أنها تلائمها وتستطيع النهوض بها على أراضيها .

وكانت الفكرة الأساسية فى هذا الاتفاق أن الدول تتفق على أن التنمية الصناعية يجب أن تعمل على أساس من تبادل المصالح وتحقيق العدالة بحيث تحصـــل كل دول أمريكا الوسطى على نفس المنافع الاقتصادية .

وقد نص فى المادة (١) من الاتفاقية أنه لن يسمح لأى دولة أن تقيم صناعة ثانية قبل أن يتاح لكل دولة من الدول الأربع الأخرى فرصة اقامة صناعتها الاولى [1] .

---

(١) نصت الاتفاقية على أن لكل دولة الحق فى الحصـــول على إحدى الصناعات التكاملية على الأقل ، إلا أن التفسير الذى قام به المجلس الاقتصـــادى لأمريكا الوسطى لهذه المادة فى عام ١٩٦٤ ، قد غير من المعنى المقصود منها=

وكان للاتفاق هدفين أساسيين . أولهما يرمى إلى إقامة بعض الصناعات فى منطقة التكامل والتى ستكون نواة للتنمية الصناعية . وثانيهما العمل على أن يتفادى حدوث تمركز صناعى فى بلد واحد ، وذلك لأجل أن تستفيد كل الدول المشتركة من برنامج الصناعات التكميلية .

والجدير بالذكر ، أن الإتفاق لم يكن له تأثير قوى على النمو الصناعى لأمريكا الوسطى وذلك يرجع الى عدة أسباب تتلخص فى الآتى :

أ ـ قائمة الصناعات التكاملية ، لم تدرس كما يجب ولم تغط برنامج التصنيع فى منطقة التكامل ، بالاضافة إلى عدم توافردراسات الجدوى الاقتصادية الكافية .

= حيث أشار المجلس إلى أنه ليس من حق أى من الدول اعتبار مصنع ثانوى مقام فى أحدى الدول بمثابة صناعة تكاملية .

وقد أعطى هذا التفسير الحق لأى من الدول فى أن تقيم بعض الصناعات التى تدخل فى إطار الصناعات التكاملية . بينما الدول الأخرى الأعضاء لا يكون لديها أى صناعة واحدة منها . وعلى ذلك فالتفسير جاء على عكس مفهوم الصناعات التكاملية لأمريكا الوسطى ويهمل بالتالى مصالح الدول الأقل نموا ، وذلك بفتح الباب أمام البعض منها لاستقطاب الأنشطة الصناعية التكاملية .

أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

U. N. Problemes actuels D'integrotion econnmique op. cit. pp. 84. 86.

ب ـــ كان النظام يطبق بطريقة معقدة، وذلك يرجع إلى أن الصناعات التكاملية قد تم توزيعها جغرافيا ، ولكن رغم ذلك فانه فى حالة قيام أى من الدول باقامة إحدى هذه الصناعات ، كان لابد من عمل بروتوكول تصدق عليه الدول الخمس .

جـ ـــ عدم وجود وضوح كامل ، لأساليب الممارسة أو التطبيق الخاصة باقامة الصناعات التكاملية . بالإضافة إلى وجود قصور فى النواحى التمويلية مما يترتب عليه أن بعض الدول كان فى إمكانها إقامة بعض الصناعات التكاملية إلا أنها لم تنجح فى ذلك نتيجة لهذه العوائق .

د ـــ كما برزت عقبة أخرى وكانت من خارج المنطقة تجاه هذا النظام ولم تكن هذه تخص مصادر التمويل من الدول الأخرى فقط ، بل كانت من جانب التجمعات الصناعية الأجنبية والتى كانت تخشى أن تشكل الصناعات التكاملية إحتكاراً . وكان يشترط للحصول على صناعة تكاملية أن تتقدم الدولة الراغبة فى ذلك بطلب إلى سكرتارية مجلس التكامل الصناعى لأمريكا الوسطى (والذى أنشىء بناء على الاتفاقية) وتقوم السكرتارية الخاصة بالمجلس بدراسة الطلب وتتقدم بتقرير للمجلس وفى حالة موافقته على الطلب ، يرسل مشروع البروتوكول إلى كل الدول للتصديق عليـــه .

ويشترط فى المشروع المقدم أن يتضمن عدة بيانات خاصة

بالطاقة الإنتاجية ونوعية الإنتاج وكيفية المساهمة برؤوس الأموال من جانب أمريكا الوسطى والتعريفة الجمركية المشتركة والمقترحة ، والتوصيات الخاصة بضمان التموين اللائم للسوق والحماية الضرورية لمصالح المستهلكين . وكانت هذه الشروط وكثرتها تعوق من قيام هذه الصناعات .

٣ ــ بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى :

Banque Centramericaine D'integration economique (B C I B)

فى عام ١٩٦٠ ــ وفى نفس الوقت الذى تم التصديق فيه على الاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى ــ تقرر إنشاء بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى (BCIE) وهو مؤسسة لها شخصية قانونية وتتمتع باستقلال تام .

وتتلخص أهداف البنك فى الآتى :

أ ــ النهوض بعملية التكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى .

ب ــ تحقيق التنمية المتوازنة للدول الأعضاء ، وذلك بالعمل على تكامل إقتصاديات الدول المختلفة وتنمية المعاملات فيما بينها .

ومن أجل هذه الأهداف ، فقد عمل البنك (BCIE) على أن يساهم فى تمويل مجموعة من المشروعات التى ليست فقط مشروعات

صناعية وإنمـــا المشروعات المتعلقة أيضـاً بالبنية الأساسية وكذا المشروعات الزراعية والخدمات بشرط ألا يكون لها سمة محلية .

كما ان البنك ـ ليس كما هو الحال بالنسبة لبنك التنمية لشرق أفريقيا ـ غير متقيد بتخصيص جزء محدد من موارده لكل دولة عضـو . وأنه يعطى الأولوية للمشروعات التى تقترحها الدول الأقل نموا فى المنطقـة وخاصة دولة هندوراس .

وكان البنك (BCIE) مهتما بتحقيق التوسع فى الطاقة الإنتاجية فى الدول الأقل نموا فى المنطقة وكذا تمويل وإنشـاء بنية أساسـية مناسبة لها .

كما أنه يساعد هذه البلاد فى الحصول على نصيبها من منافع التكامل الاقتصادى . وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى (BCIE) يعمـل على حل المشاكل التى يعانى منها كل بنوك التنمية الاقليمية ، ويسعى لمساعدة بعض البـلاد عن طريق توجيه بعض الموارد المتوفرة لها ، الا أن ذلك غير ميسر بصفة دائمة للأسباب التالية .

أ ــ أن هذه البلاد لا تقدم الا القليل جداً من المشروعات .

ب ــ صغر حجم البنك (BCIE) نسبيا ، وعـدم توفر الموارد المالية اللازمة له [1] نظراً لأن حكومات الدول الأعضـاء لم

---

(١) يبلغ رأس مال البنك الرسمى ٦٠ مليون دولار ، وفى ديسمبر ١٩٧٤ =

تساهم فيه بحصص أساسية جوهرية بالإضافة إلى أن السوق المالية بالمنطقة لم تنمو بالقدر الكافى .

كما أن البنك يحصل على جزء كبير من أمواله من المؤسسات المالية الدولية الأخرى مثل بنك التنمية الدولية (BID) أو من الحكومات المهيأة لمساندته . وهذا ما يجعله يقوم دائماً بدور الوسيط المالى ، وهو دور له أهمية كبيرة فى تمويل التنمية للدول الاعضاء .

كما أن نشاط البنك لا يعتبر منعزلا عن باقى أنشطة الاجهزة المختلفة بالمنطقة نظراً لانه يعمل فى أطار سياسة عامة وبطريقة تسمح بتوزيع فوائد ومنافع التكامل الاقتصادى بشكل أفضل وقد بدىء فى تطبيق هذه السياسة مؤخراً .

ومن الملاحظ أن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCAC)

- قدرت موارد البنك (من جميع الجهات التى يلجأ اليها) ٤٧٧ مليون دولار كما بلغت القروض التى ضمنها البنك خلال العام المالى ١٩٧٣/٧٢ (١٢ شهرا) ٥٠٨ مليون دولار . كما أن المساعدات المالية التى قدمها البنك خلال نفس العام المالى ١٠٨,٨ مليون دولار .

أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

Conference on Trade and development „Economic Co - operation and Integration Among Developing Countries„ U.N. op. cit. p. 60.

لم تضع نظام الوسـائل الضريبية (Stimulants Fiscaux) الخاصة بتشجيع التنمية الصناعية موضع التنفيذ [1] . ولم يفعل أكثر من السعى لتحقيق برنامج تصنيع متوازن .

أما بالنسبة للاتفاقية المتعلقة بصناعات التكامل الاقتصادى ، فلم تلعب بعد دوراً هاما فى التنمية الصناعية فى المنطقة .

وقد نتج عن ذلك أن بنك (Bcie) اضطرأن يصوغ سياسته دون أن يعتمد على برنامج له سمة اقليمية ، ولا على برامج محليـة ، للتنمية الاقتصادية منسقة ومتوافقة .

---

(١) كانت كل دولة من الدول الخمس فى أمريكا الوسطى ، تطبق لجراءات ضريبية تسمح بتشجيـع الاستثمارات الصناعية .

وعندما طبق نظام حرية التبادل بين الأقاليم ، ظهر نوع من التنافس بين الدول الأعضاء لجذب استثمارات صـناعية جديدة ، بحيث أن كل دولة وجدت نفسها تتخذ لجراءات ضريبية أكـثر تساهلا من الدول الأخرى مما ترتب على ذلك من نتائج سيئة اقتضت قيام الدول الخمس فى عام ١٩٦٢ بعقد اتفاق حول الوسائل الضريبية من أجل التنمية الصناعية ، وهو أداة تهدف الى تحقيق المساواة فى المعاملة بالنسبة للشركات الصناعية القائمة فى الدول الخمس . وفى عام ١٩٦٦ تم وضع بروتوكول للمراجعة الا أن ثلاث سنوات انقضت قبل أن ينفذ ومع ذلك لم يطبق البروتوكول أو الاتفاقية لأن اللوائح المناسبة المتعلقة بالتطبيق لم يتم التصديق عليها الا فى تاريخ حديث .

ويتبـع ذلك أنه على مدى أكـثر من عشر سنوات ، منذ اقرار حرية التبادل الاقليمية لم تستطع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى أن تطبق السياسة المتعلقة بالوسائل الضريبية الخاصة بالتنمية الصناعية .

أنظر تفصيلات ذلك فى المرجـع التالى :

تقييم تجربة أمريكا الوسطى فى التكامل الإقتصادى :

نشير فيما يلى لبعض الملاحظات عن تجربة أمريكا الوسطى فى مجال التعاون والتكامل الاقتصادى ويلاحظ بالنسبة لها ما يلى :

أ — السوق المشتركة لامريكا الوسطى MCAC :

١ — توزيع منافع التكامل فى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCAC) كان يتم فى صورة منح مساعدة للدول الأقل نموا ، حتى تستطيع هذه البلاد أن تزيد من طاقتها الإنتاجية .

وعلى ذلك لم تهتم السوق ، على وجه الخصوص ، بإعادة توزيع الإيرادات ، مثل ما يحدث فى صندوق الدعم الخاص بالإتحاد الجركى والاقتصادى لوسط أفريقيا (UDEAC) وما حدث فى الصندوق المشترك للسوق المشتركة لشرق أفريقيا (CAE) [1] .

٢ — كذلك لم تهتم السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCAC) بالإجراءات الخاصة بتعويض الخسائر المالية الناتجة عن تطبيق التعريفة الجركية الخارجية المشتركة مثلا يفعل الإتحاد الجمركى والاقتصادى لوسط أفريقيا (UDEAC) [2] مع تعريفتها الموحدة Taxe Unique.

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :
U. N. "Problemes actuels.." op - cit p. 79 - 80.

(٢) أنظر نفس المرجع السابق .
U. N. "problemes actuels op. cit.

٣ — كما أن السـوق المشتركة لامريكا الوسطى (MCAC) لم تمنح أو تقدم بعض الخدمات المشتركة ، لتنمية الطاقة الإنتاجية لبعض الدول وخاصة في هندوراس — الدول الأقل نموا — حيث تقتصر على مساعدة نوع معين — مثل أن توجه اليها موارد مخصصة لتمويل مشروعات البنية الأساسية وبعض الوسائل المالية — وهذه السياسة مع ذلك لم تعط النتائج المنتظرة .

هذا بالإضافة إلى أن الوسائل الأخرى مثل الصناعات التكاملية والوسائل الضريبية لم تلعب دورا هاما .

٤ — كما يلاحظ أن جزءا كبيرا من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها حالياً السوق المشتركة لامريكا الوسطى (MCAC) يأتي من قصورها أو عجزها عن وضع مجموعة من الإجراءات التي تتضمن سياسة حقيقية للمساعدة الفعاله للدول الأقل نموا في المنطقة .

ب — الصناعات التكاملية لأمريكا الوسطى :

ويلاحظ على الصناعات التكاملية لأمريكا الوسطى ما يلي :

١ — قائمة الصناعات التكاملية لم تدرس كما يجب ولم تنظر برنامج التصنيع في منطقة التكامل . بالإضافة إلى عدم توافر دراسات الجدوى الاقتصادية الكافية .

٢ — تم تطبيق نظام الصناعات التكاملية بطريقة معقدة ، نظراً

لتوزيع الصناعات التكاملية جغرافيا وليس بحسب حاله واستعداد كل دولة ، هذا بالإضافة إلى شرط عمل بروتوكول تصدق عليه الدول الخمس .

٣ ــ عدم وجود وضوح كامل لأساليب الممارسه أو التطبيق بإقامه الصناعات التكامليه بالإضافه إلى القصور الموجود فى النواحى التمويليه .

جـ ــ بنك التنميه لأمريكا الوسطى (B C I E) :

ويلاحظ على أعمال بنك التنميه لأمريكا الوسطى أن البلاد المشتركه فيه لا تقدم إلا القليل جداً من المشروعات المدروسة .

بالإضافة إلى عدم توافر الموارد الماليسة اللازمة له وصغر حجم البنك وقيامه بدور الوسيط المالى من أجل حصوله على جزء كبير من أمواله من المؤسسات الماليه .

الفصل الثالث

جـ — التعاون والتكامل الاقتصادى لمنطقة شرق أفريقيـــا

La Communaute de L'Afrèque de L'Est

تعتبر البلاد الافريقية من أحوج البلاد إلى إيجاد التعاون فيما بينها فى النواحى الاقتصادية ، بغرض إحداث تنمية سريعة لها ، وإقامة صناعة حديثة بها . نظرا لأن ظروف الدول الأفريقية تجعل من المتعذر قيام كل منها ، بإجراء تنمية معتمدة على نفسها ، بالإضافة إلى تجزئتها سياسيا واقتصاديا منذ أن كانت مستعمرة فى جميع أرجائها ، حتى أن ستة دول منها يقل عدد سكان كل منها على مليون نسمة ، كما أن عشرون دولة أخرى منها لا يزيد عدد سكان كل منها على خمسة ملايين نسمة .

كما أن متوسـط مسـاحة الدولة فى أفريقيا حوالى ٢٧١ ألف ميل مربع ، بينما فى آسيا تبلغ ٥٠ ألف ميل ، وتبلغ فى أمريكا اللاتينية ٥٢٩ ألف ميل . هذا بالاضافة إلى ضعف الدخول فيها ، كما أن الناتج المحلى الإجمالى لتسع وثلاثين دولة أفريقية أقل من ٣٠ مليار دولار ، أى ما لا يزيد على ثلثى الناتج المحلى الإجمالى لدولة أوربية واحدة

وهى إيطاليا (١) .

هذا وسوف نقصر الإشارة فى مجال التعاون والتكامل الاقتصادى لمنطقة شرق أفريقيا على :

١ - توطن الصناعات .

٢ - بنك التنمية (السوق المشتركة) .

١ - توطن الصناعات داخل المنطقة :

Localisation des industries a travers La region.

نشأ تجمع بلاد شرق أفريقيا عام ١٩٢٠ ، حيث شكل سوقا مشتركة بين أوغندا وكينيا وتنزانيا ، وأنشأ بعض أجهزة مشتركة للإشراف على العلاقات التجارية والنقدية بين تلك البلاد .

وقد تم فعلا إنشاء لجنة نقدية مشتركة ، وفى عام ١٩٤٧ أنشأت لجنة عليا لتعزيز اقتصاديات البلاد الثلاث ، ثم منظمة لإدارة الخدمات المشتركة فيها ، خاصة المواصلات ، والمال والخدمات الاجتماعية والاقتصادية .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك إلى :

د . حسين خلاف — التكامل الاقتصادى — المرجع السابق ص ٧٧ والذى يحيل فيه إلى :

Nations Uuies, : La Coppcratinnet et L'integration economique en Afrique,, 1972.

وحدثت أزمة فى الاتحاد فى أواسط الستينات نتيجة استحواذ كينيا على معظم منافع الاتحاد ، نظرا لأنها أكثر تقدما من الناحية الصناعية . وتعذر على الدول إلزام أى منها باتباع الخطط المشتركة التى وضعوها والخاصة بتوزيع الصناعات فيما بينهم وقامت كل منها باقامة الصناعات التى رأت فيها فائدة لها .

وفى عام ١٩٦٤ عقدت اتفاقية كمبالا - والتى أعيد النظر فيها عام ١٩٦٥ فى (Mbale) - وكان مضمون هذه الاتفاقية يقوم على فكرة معينة وهى أن تطوير التكامل الاقتصادى فى الدول الثلاث لم يستفد من المنافع الكامنة فى أوغندا وفى اتحاد جمهورية تنزانيا . وأنه كان من المفروض اتخاذ بعض الاجراءات التى تؤدى إلى إيجاد التوزيع العادل للمكاسب فى السوق المشتركة للدول الثلاث .

وتثير اتفاقية كمبالا مبال (Kampala - Mbale) بعض التساؤلات التى تتعلق بالتوزيع الإقليمى ، للنشاط الصناعى وتنظيم المعاملات الدولية - ويرى البعض أن الاتفاقية تتضمن محاولة لحل مشكلة التوزيع غير العادل للمنافع فى السوق المشتركة والذى ظهر من خلال الاختلال فى التجارة الدولية .

والجوانب الهامة التى تتضمنها هذه الاتفاقية هى [1] :

---

(١) أنظر المرجع التالى :

U. N.p "roblemcs actuels.." op cit., p. 71.

أ ــ تخصيص عدد من المشروعات الصناعية الجديدة لكل واحدة من الدول الثلاث .

ب ــ إنشاء لجنة من الخبراء ، تختص بتأكيد وتدعيم عملية التخصيص الصناعى . وكان دور هذه اللجنة هو وضع قوائم للصناعات الخاصة بشرق أفريقيا سواء الصناعات التى تحتاجها السوق المشتركة للدول الثلاث ، أو التى تحتاجها أى سوق أكثر اتساعا من أى من أسواق الدول الثلاث ، وقد اقترحت هذه اللجنة أن التخصص الجغرافى ، لا بد أن يأخذ فى اعتباره المشاكل المتعلقة بجدوى المشروع وبأهمية التوزيع العادل للنشاط الصناعى بين الدول الثلاث .

جـ ــ قيام الشركات الانتاجية بكينيا بفتح مصانع مشابهة فى الدولتين الأعضاء من أجل تخفيض العجز فى الميزان التجارى لهما ، مع كينيا وخاصة فى مجال منتجات الأسمنت والبيرة ، والسجائر والأحذية .

د ــ خلق نظام الحصص والحصص المجمعة للتجارة الإقليمية من أجل تخفيض صادرات الدول ذات الفائض ولتحسين الانتاج فى الدول ذات العجز .

هــذا ولم يتم تطبيق اتفاقية (Kampala - Mapale) بشكل واقعى لعدم موافقة كل من تنزانيا وأوغندا على صندوق التوزيع ، كما لم تقر كينيا الاتفاقية لأنها منحت الكثير من الامتيازات للدولتين

الآخرتين . وعلى ذلك فقد وضعت كينيا الكثير من العقبات للموافقة على التوزيع الجغرافى للصناعات .

وانتهى الامر إلى عدم موافقة كينيا على الاتفاقية ، وقررت الدول الاخرى أن لها الحق فى تطبيق نظام الحصص على الواردات التى تأتى من كينيا .

وقد أدى إصرار كينيا على عدم التصديق على الاتفاقيه ، وإصرار كل من أوغندا وتنزانيا على فرض نظام الحصص على الواردات ، إلى تدهور وضع السوق المشتركة لشرق أفريقيا ، والأزمه التى حدثت بعد ذلك مما دعى الدول الثلاث أن يبحثوا عن حلول أخرى لاتفاق تعاون شرق أفريقيا فى عام ١٩٦٧ .

ومن الأسباب التى أدت إلى عدم تحقيق الاتفاقيه للنتائج التى كانت متوقعه منها ما يلى :

أ — معظم القرارات التى اتخذت فى هذه الاتفاقيه ، كانت ذات طابع سياسى ، ولم يسبقها دراسه فنيه خاصه بالعمل نفسه . ولم تكن هناك صورة واضحه ، عن الأضرار والمنافع التى ستخص كل دولة على حدة ، ومنطقة التكامل الاقتصادى ككل من جراء التوزيع الجغرافى .

ب — الصناعات التى أنشئت فى هذه الظروف ، لم تكن مجردة من

الأهمية ولكنها فى الواقع لم تكن صناعات هامه للتنمية الإقليمية فى السوق المشتركة . هذا بالإضافة إلى أن عددها لم يكن كثيرا ، حيث بلغت ست صناعات ، ثلاثة منها فى اتحاد جمهوريه تنزانيا واثنين فى أوغندا وصناعة واحدة فى كينيا .

كما أن هذه الصناعات لا تتضمن أى صناعات أساسيه كالصناعات المعدنيه والكيماويه ، وعلى ذلك فهذا الاتفاق لم يحقق أى فوائد لبلد مثل كينيا والتى خصتها صناعه واحدة .

جـ - أعطيت أهمية كبيرة للصناعات - والتى تعتبر وسيلة لموازنة المعاملات الاقليمية والدولية - وقد نتج عن ذلك بعض الأخطاء ، حيث لم يكن كافيا أن تخص دولة بصناعة معينة لكى تستقر بها ، دون أن يكون هناك بعض الوقت لكى يظهر آثار انتاج هذه المصانع على التجارة الأقليمية . وقد أدى ذلك إلى مشروع كل دولة بفرض اجراءات حمائية - مثل نظام الحصص - على الواردات .

د - خضوع النظام - التوزيع الجغرافى للصناعات - للاجراءات الخاصة بكل دولة مما وضع أمامه الكثير من المشاكل الادارية والسياسية ، وخضوع كل مشروع للموافقة البرلمانية لكل من الدول الثلاث .

هذا وقد ساعدت الاتفاقية ، على امكانية إقامة بعض الصناعات فى كل من تنزانيا وأوغندا والتى كانت مقامة فى الوقت نفسه فى كينيا . مما أدى إلى حدوث منافسة بين هذه الدول ولجوئها إلى فرض قيود على الواردات ، من المنتجات التى تأتى من الدول الاخرى الأعضاء ، بالإضافة إلى انخفاض امكانيات التعامل ، وامكانية الحصول على المنافع وتدعيم التخصص وتقسيم العمل . وبذلك ينتفى الغرض الذى من أجله تسعى إليه الدول من خلال التكامل الاقتصادى وهو تدعيم التجارة الاقليمية ، وتفادى حدوث أختلالات مستمرة . ولهذا كان لابد من السعى إلى التكامل الرأسى أو الافقى بين الصناعات إلى جانب التخصص فى واحدة فقط ، وألا تحاول أى من هذه الدول أن تنتج نفس السلع التى تنتجها الدول الأخرى :

ومن الملاحظ أن الاتفاقية لم تتضمن بعض الأحكام المتعلقة ببعض المسائل الهامة وعلى سبيل المثال مايلى :

أ - الاجراءات اللازمة للتعرف على الملائمة لكل دولة منها من مميزات نسبية تساعدها على إقامة صناعة معينة تعطى إنتاجا بتكلفة منخفضة . كما لم تتضمن أية اجراءات خاصة بالتمويل .

ب - لم يوضع أى نظام لاجتماع ممثلى الحكومات على فترات لمراجعة تنفيذ الاتفاقية ووضع الاجراءات التصحيحية .

ج - لم تتضمن الاتفاقية أحكاما خاصة بالتعديلات المحتملة فى التعريفة

الجمركية الخارجية كوسيلة لتسهيل انشاء الصناعات التى يرغب في انشائها .

د ـ كما لم تتضمن أيضا أى قوانين تتعلق بمعاملة الاستثمارات الأجنبية. وكانت هـذه ثغرة كبيرة حيث أن الحكومات قد قاومت التجربة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والتى كان يمكن تنظيمها وتحديد نطاق نشاطها بموجب القوانين اللازمة ، وأنه يمكن الاستفادة منها فى زيادة الانتاج الصناعى ، وتنويع الصادرات وتوفير فرص جديدة للعمل .

وفى عام ١٩٦٧ وقعت الدول الثلاث على معاهدة جديدة بشأن التعاون فى شرق أفريقيا ، وبذلك خلق « تجمع شرق أفريقيا » القائم حاليا .

وأدخلت هذه الاتفاقية بعض المرونة على النظام الذى كان متبعا من قبل بغرض إرضاء كل من الدول المتعاقدة ، كما أنشأت تلك الدول فيما بينها بنك للتنمية وبعض أجهزة إدارية خاصة بالاتحاد [1] .

---

(١) توجد عدة أجهزة منها هيئة صندوق أفريقيا (East Africa Authority وهى تعتبر أعلى هذه الأجهزة حيث تتكون من رؤساء الدول الثلاث ، يليها المجلس الوزارى ، ثم الجمعية التشريعية ، ثم يليها المحكمة ، وعدة لجان ومجالس أخرى ... الخ.

بنـــك التنمية لشرق أفريقيا

La Banque developpement de L'Afrique de L' Est

كان من أهم الأعمال الرئيسية فى اتفاق التعاون لمنطقة شرق أفريقيا فى عام ١٩٦٧ هو إنشاء بنك تنمية للمنطقة . وكان الغرض من إنشاء هذا البنك ، هو ايجاد أداة أو وسيلة تقوم بمساعدة الدول الأقل نموا نسبيا فى المنطقة . بالاضافة إلى أنه يحل محـل الوسائل الأخرى ، مثل نظام الحصص الصناعية ، الذى لم يعد يؤدى الغرض منه . فضلا عن انخفاض مساهمة كل الدول فى صندوق التوزيع .

وتساهم الدول الثلاث فى الاكتتاب فى رأس مال البنك ، ولكن فى توزيع الأموال تعطى الأولوية لتنزانيا وأوغندا حيث تحصل كل من هاتين الدولتين على ٣٨٫٧٥٪ من أجمالى توظيفات أموال البنـك ، وتحصل كينيا على ٢٢٫٥٠٪ .

ويتوقع أن يصل البنك فى أعماله إلى الهدف الرئيسى ، والذى أنشىء من أجله فى القريب وهو الحد من الاختلال الواضح والموجود بين الدول الأعضاء ، وذلك عن طريق منح الاولوية للتنمية الصناعية فى الدول الأقل تصنيعا ونموا .

ويوجه البنك نشاطه نحو التصنيع بحيث أنه لا يستطيع أن يوجه

موارده للمشاريع الأخرى ، كالسياحة ، والنقل ، والزراعة ، إلا فيما يتعلق بالمعالجة الصناعية للمنتجات الزراعية للغابات أو الصيد .

وبناء على ذلك فبنك التنمية لشرق أفريقيا - بمقتضى ما نص عليه قانونه ونظامه - يعتبر بنك للتنمية الصناعية ، عن كونه مؤسسة للتنمية الإقتصادية طالما أن نشاطه لا يتعدى المجال الصناعى .

كما أن القطاع الزراعى يستفيد بشكل غير مباشر ، طالما أن البنك مسئول عن تمويل عمليات المعالجة الصناعية للحاصلات الزراعية ونظراً لأن هذه المعالجة جزء أساسى من المشروعات الزراعية ، فإن البنك بذلك يسهل تنفيذ المشروعات التى من هذا النوع وهذا يعتبر استثناء فى أعمال البنك ، حيث أنه لا يمول سوى القطاع الصناعى . ولهذا يمتنع عن المساهمة فى المشروعات التى تهدف إلى تحسين البنية الاساسية ، والطاقة أو التى تهدف إلى زيادة الانتاجية الزراعية وتحسين الايدى العاملة وهى كلها مشروعات ذات أهمية قصوى فى بناء اقتصاديات هذه الدول خاصة الفقيرة منها ، وتستحق الأولوية عن المشروعات الصناعيه ، إلا أن البنك لا يساهم فى تمويلها . هذا ومن المشاكل التى تواجه مثل هذه البنوك ، أنها لا تجد المشروعات المدروسة دراسة اقتصادية سليمة ومبين بها مدى الجدوى الاقتصاديه لها ، بالاضافه إلى أن الدول الأقل نموا لا تتقدم إلا بالقليل من هذه المشروعات الغــير مدروسة مما ينتج عنه أمتناع وتقيد البنك عن مساعدة مثل هذه البلاد ، بالإضافه إلى مواجهة البنك لمشكلة أخرى فى البلاد الأقل نموا بافتقارها إلى وجود العدد الكافى من

العاملين الفنيين والمتخصصين للمشروعات . وبذلك تعجز هذه الدول عن إدارة هذه المشروعات - كما أنها غير قادرة على تكوين مثل هذه الكادرات فى الزمن القصير ، سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص .

وحتى يكتب للبنك المزيد من النجاح ، يجب أن تفتح أمـــامه مجالات المساهمة فى المشروعات المختلفة ، ولا يختص فقط بالمشروعات الصناعية ، مع العمل على تزويده برأس المال الكافى لمواجهة الاعباء المنوطة به . ولأجل سد حاجة الدول الأقل نموا لمشروعات البنية الأساسية ، والمشروعات الزراعية والنواحى الاجتماعية .

تقييم تجربة شرق أفريقيا :

من الملاحظ أنه رغم تعدد مجالات التكامل فى أفريقيا ، وخلق الأجهزة الخاصة بها إلا أن نجاحها فى العمل ظل محدودا حتى الآن ، ويرجع ذلك الى الصعوبات التى تثور فى وجه التكامل ، خاصة فى بداية انشاء أى تكامل .

هذا ومن تجارب التعاون الاقتصادى ، بين البلاد الافريقية يمكن استخلاص بعض الأمور أهمها ما يلى[1] :

١ - تحرير المبادلات التجارية ، لا يترك إلا أثراً محدودا فى

---

(١) أنظر - د . حسين خلاف - التكامل الاقتصادى - المرجع السابق ص ٨٢ .

الاقتصاديات الخاصة بالبلاد التى فى سبيلها للنمو وذلك فى الزمن القصير.

٢ ـــ لا بد للبلاد المتخلفة من اختيار المجالات الخاصة بالتكامل فيما بينها حسب الظروف القائمة والخاصة بها، مع الاهتمام بإقامة الهياكل الأساسية التى تربطها ببعضها البعض ، مثل الطرق والمواصلات مع ايجاد التنسيق بينها فى مجال الصناعة وحصول كل دولة على نصيب عادل من مزايا التكامل .

٣ ـــ ما زالت بعض البلاد التى فى سبيلها الى النمو يرتبط اقتصادها باقتصاديات الدول المتقدمة ، وخاصة السوق الأوربية المشتركة ، وان كان ذلك يعود عليها ببعض الفوائد ، الا أن استمرار هذا الارتباط يخشى منه اعادة الوضع القديم بالنسبة للدول المستعمرة وعدم حدوث استغلال لاقتصاديات هذه الدول .

٤ ـــ من المفيد إيجاد الروابط بين الاتحادات الافريقية المختلفة مع بعضها البعض حتى يمكن أن يستفيد الاقتصاد الافريقى فى مجموعه. كما يمكن ايجاد هذا الترابط بين المجموعات الأفريقية ومجموعات الدول الأخرى والتى فى سبيلها إلى النمو ، ومنها مجموعة الدول العربية مما يعود بالفائدة على جميع أعضاء هذه المجموعات .

أما بالنسبة لتجربة شرق أفريقيا فيلاحظ عليها الآتى :

١ ـــ عدم العدالة فى توزيع الصناعات بين البلاد ، خاصة الدول

الأقل نموا وعدم الاستفادة من الامكانيات الكامنة فى بعض دول السوق ، وعدم إجراء توزيع عادل للمكاسب بين دولها .

٢ ـ كما اتسمت القرارات الخاصة باتفاقية السوق ، بالطابع السياسى ، ولم يجر لها دراسة اقتصادية سليمة لمعرفة الجدوى الاقتصادية من هذه القرارات .

٣ ـ قلة عدد الصناعات التى أقيمت بدول السوق ، كما أنها كانت صناعات غير ذات أهمية للتنمية الاقليمية نظرا لأنها صناعات غير أساسية .

٤ ـ قلة موارد بنك التنمية ، وقصر نشاطه على التنمية الصناعية فقط ، رغم وجود بعض المشروعات ـ خاصة فى قطاع البنية الأساسية فى أمس الحاجة لمساعدة وتدعيم البنك لها .

مما سبق يتضح لنا من تجارب التكامل الاقتصادى والتى أشرنا اليها والخاصة بالدول الساعية للنمو أنها تختلف من منطقة لأخرى ، وذلك يرجع للظروف الخاصة بكل منها .

ففى أمريكا اللاتينية وضح لنا مدى أهمية الدور الذى قام به بنك التنمية IDB خاصة فى النواحى التمويلية ـ حيث ركز على مشروعات البنية الأساسية ـ الاقتصادية والاجتماعية والتى حصلت على ٤٤٫٧٪ من جملة قيمة القروض التى منحها البنك حتى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٤ .

كما اهتم البنك أيضا بالقطاعات الانتاجية - الزراعية ، الصناعية ، التعدين - وقد حصلت على ٣٧,٧٪ من جملة القروض التى منحها البنك فى نفس الفترة .

كما كان من أبرز أعمال البنك انشاء صندوق أمريكا اللاتينية للتكامل الاقتصادى

The preinvestment Fund for Lation American Integ - ration

وكذلك انشاء صندوق النهوض والضمان الاجتماعى .

Social Progress Trust Fund

هذا فى الوقت الذى نجد فيه، عدم نجاح اتحاد التجارة الحرة الـ LAFTA فى تحقيق الكثير من أهدافه ، وذلك من أجل تحرير التجارة وإنشاء منطقة التجارة الحرة من مجموعة دول .

ومن مظاهر عدم نجاح الـ LAFTA عدم استكمال القسم الثانى من القوائم العامة - والتى كان محددا لها عام ١٩٦٨ - والخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء وعدم التوفيق بين الدول المتوسطة النمو والدول الأقل نموا ، لشعور الأخيرة بعدم العدالة فى توزيع المنافع والأضرار بين المجموعتين وكذا عدم بذل المزيد من المجهودات فى مجال التنمية الصناعية .

كل هذا أدى إلى التفكير فى شكل جديد للـ LAFTA يعطيها الحيوية اللازمة من أجل تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها .

من هذا يتبين لنا أن من علامات النجاح فى تجربة أمريكا اللاتينية قد تركزت فى قيام بنك التنمية IDB ودوره فى التمويل .

أما بالنسبة لأمريكا الوسطى فمن الملاحظ عدم نجاح السوق المشتركة فى إعادة توزيع الايرادات ، وفى تعويض الخسائر المالية الناتجة عن تطبيق التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة ، وفى تقديم بعض الخدمات وتنمية الطاقة الانتاجية للدول الأقل نموا ومساعدتها مساعدة فعالة .

أما بالنسبة للصناعات التكاملية ، فقد طبقت بطريقة معقدة ولم يراع فيها الظروف وإمكانيات كل دولة . ووجود قصور فى النواحى التمويلية وعدم توفر دراسات الجدوى الاقتصادية الكافية .

كما أن بنك التنمية (ECIE) لم تتوافر له الموارد المالية اللازمة .

أما بالنسبه لتجربة شرق افريقيا فقد نشأت مشاكل كثيرة نتيجة عدم العدالة فى توزيع الصناعات داخل المنطقه وعدم مراعاة الدول الأقل نموا ، فى تعويضها عن الأضرار التى لحقتها نتيجة ذلك .

كما انطبعت القرارات الخاصة باتفاقية السوق بالطابع السياسى ، ولم تسبقها دراسة فنية واقتصادية مما عرضها للفشل .

هذا بالإضافة إلى قلة الموارد المالية لبنك التنمية ، وقصر نشاطه على تمويل المشروعات الصناعية فقط دون المشروعات الأخرى والتى قد تكون فى أمس الحاجة لهذه التمويلات مثل مشروعات البنية الأساسية .

من هذه التجارب يمكن أن نقف على عدة نتائج ذات أهمية بالنسبة لإمكانية قيام تكامل اقتصادى بين الدول المتخلفة ، ونحن نرى فيها العمد الأساسية لإمكانية نجاح التكامل الاقتصادى بين هذه الدول هى:

١ — عدم الأخذ بمبدأ التدرج فى تطوير علاقات الدول الساعية للتكامل الاقتصادى وعدم مراعاة الظروف المختلفة لكل دولة من الدول المشتركة فيه ، يعرض التكامل للفشل إذا ما تخطت هذه الدول لهذا المبدأ ، وكانت تفتقر فى الوقت نفسه لمقومات إقامة الصورة الجديدة للتكامل .

وكان يمكن لهذه الدول تجنب ذلك ، إذا ما أرجأت تنفيذ هذه الصورة من التكامل إلى مرحلة لاحقة ، وبدأت بصورة أخرى بسيطة من صوره المختلفة تلائم إمكانيات وظروف الدول المشتركة .

٢ — كان لعدم تطبيق مبدأ العدالة فى توزيع المنافع والأضرار بين الدول المشتركة فى التكامل ، ومراعاة الدول الأقل نموا ، من العوامل الهامة فى إعاقة قيام التكامل الاقتصادى .

٣ — قيام بنوك التنمية مع توفر الموارد المالية اللازمة ، يحقق لها النجاح فى النواحى التمويلية فقط . ولكن لكى يكتب لها النجاح فى مجال التكامل الاقتصادى فلابد من قيام نشاطها على خطة مدروسة تهدف إلى تمويل المشروعات الإقتصادية ذات الصفة التكاملية داخل نطاق منطقة التكامل .

٤ ـ توافر الروح والعزيمـــة الصادقة لدى الدول المشتركة فى التكامل ـ حكومة وشعبا ـ وإيمانها بحقيقة مصلحتها فى قيامه ، وتجنبها إصدار القرارات ذات الطابع السياسى ، من العوامل الرئيسية الهامة فى إنجاح التكامل الاقتصادى .

من دراسة هذا الفصل ، تبين لنا مدى أهمية التكامل الاقتصادى للدول الإسلامية والدول المتخلفة ، وأنه أصبح الطريق الوحيد فى الوقت الراهن أمام هذه الدول لكى تستطيع القيام باجراء تنمية اقتصادية لها.

كما وضح لنا من تجارب الدول الساعية للنمو ، جوانب النجاح والصعوبات التى جابهتها فى تجربتها نحو التكامل الإقتصادى.

وحتى يمكننا اختيار الأسلوب الملائم والصيغة المناسبة لقيام تكامل اقتصادى إسلامى وأنه يلزم أن نشير إلى عوامل نجاح وعقبات التكامل الاقتصادى العربى ثم نجرى تقييما لتجربة هذه الدول خلال الفـــترة السابقة ، حتى يمكن الوقوف على أوجه القصور ، والثغرات التى واجهت هذه التجربة ونعمل على علاجها .

ومن النتائج التى توصلنا اليها من تجارب الدول المتخلفة ،وما سنصل اليه من نتائج أخرى من تقييمنا لتجربة الدول العربية ، يمكن التوصل إلى الأسلوب الملائم لقيام تكامل اقتصادى إسلامى .

الفصل الرابع

د ـ تقييم الخطوات التي تمت في مجال التكامل الإقتصادي العربي[1] :

---

(١) أنظر في تفصيلات تقييم التكامل الاقتصادي العربي والعقبات في المراجع التالية :

— د . حسين خلاف ـ تقييم الخطوات التي تمت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية — بحث مقدم لندوة المشروعات المشتركة — القاهرة ديسمبر ١٩٧٤ .

— د . محمد حلمي مراد — التعاون الاقتصادي بين دول اتحاد الجمهوريات — معهد الدراسات المصرفية — ٧١/١٩٧٢ ص ١٠ .

— د . على لطفي :

ا — رؤوس الأموال العربية وإمكانية قيام تكامل اقتصادي عربي — بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول السنوي للاقتصاد بين المصريين .

ب — استراتيجية التعاون الاقتصادي العربي في ضوء تجارب الماضي — بحث مقدم لمؤتمر اتحاد الاقتصاد بين العرب السادس — بالرباط نوفمبر ١٩٧٦ .

— د . محمد زكي شافعي — التنمية الاقتصادية — الكتاب الثاني — دار النهضة العربية — القاهرة ١٩٧٠ ص ١٤٥ — ١٤٦ .

— د . محمد عبد المنعم عفر — التجارة الخارجية نقطة الانطلاق في التكامل الاقتصادي العربي — مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث — دمشق من ١١—١٦ (كانون الأول) ديسمبر ١٩٧١ ص ٦٢٠ —٦٢١ .

تعددت الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية ، بهدف تحقيق قدر كبير من التعاون فى المجال الاقتصادى . إلا أن نتائج هذه الاتفاقيات كانت محدودة للغاية ومخيبة للآمال ، بالرغم من أن دواعى التكامل يحظى بالكثير من الظروف الموضوعية ، التى تكفل نجاحه عن أى تكامل يمكن أن يقوم بين بلاد أخرى فى سبيلها إلى النمو .

ومن الأسباب التى ساهمت فى تلك الحالة عدم شمول ميثاق جامعة الدول العربية على نصوص صريحة ومحددة وقاطعة فى مضمونها لأجل سرعة العمل واتخاذ القرارات من أجل الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادى العربى . بل كانت هذه النصوص من العوامل المؤدية إلى تراخى الإجراءات والقرارات وذلك على الوجه التالى :

١ — تنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ، على أن تتعاون الدول العربية المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الإقتصادية والمالية ، كما تنص المادة السابعة من الميثاق على أن مايقرره مجلس الجامعة بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله .

وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية .

٢ — لم ينص الميثاق على تحديد مدة قصوى للرد على مشاريع وطلبات واستعلامات الجامعة ، وابداء الملاحظات عليها . وكذا تنفيذ قرارات مجلس الجامعة . مع افتقار الجامعة إلى وجود جهاز

لمتابعة تنفيذ القرارات وتوقيع عقوبات على المخالف لمثل هذه الحالات مع عدم توفر هيئة للفصل فى المنازعات .

٣ ـــ حرية كل دولة من الدول العربية فى عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى واتخاذ ما تراه من قرارات ، حتى لو تعارضت مع صالح أى من الدول العربيـة أو ميثاق الجامعة أو قرارات مجلس الجامعـــة .

وقد قدمت عدة مقترحات لإجراء بعض التعديلات على الميثاق وذلك منذ عام ١٩٦٦ ، بمعرفة لجنة شكلت عام ١٩٦٥ بقرار من مؤتمر الملوك والرؤساء العرب فى المغرب تسمى لجنة دراسة ميثاق الجامعة . ولم تظهر هذه المقترحات إلى حيز التنفيذ(١) .

كما أن من أسباب ضعف نتائج التعاون والتكامل الإقتصادى ، الظروف التى أحاطت بالأجهزة العاملة فى مجال التكامل الاقتصادى بالجامعة العربية . إذ يلاحظ تعدد هذه الأجهزة وتفككها وتضارب اختصاصاتها ، واختلاف أنظمتها ، وضعف السلطات المخولة لها أو عدم وضوح أهدافها ، وتباين سياساتها ، ووهن امكانياتها وخاصة المجلس الاقتصادى والذى يعتبر أهم تلك الأجهزة . فإن من أسباب ضعفه ما يـــلى :

---

(١) أنظر : تفصيلات تلك المقترحات فى المرجع التالى :
محمد عزت دروزه ــ الوحدة العربية ــ دمشق ١٩٧٥ .

أ ـــ أن دوره يقتصر على تقديم المقترحات لحكومات الدول الأعضاء بما يراه كفيلا بتحقيق أغراضه[1] والتى تتلخص فى تعاون « الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيق وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاغراض » .

وعلى ذلك فنشاط المجلس ينحصر فى اطار التعاون المذكور وهو اطار ضيق إذا ما قورن بنطاق التكامل الاقتصادى بالمعنى الصحيح . فضلا عن نطاق الوحدة الاقتصادية الشاملة .

فليس للمجلس دور تنفيذى أو تخطيطى ما ، بل أن كل اختصاصه ينحصر فى أن يحاول تحقيق التعاون عن طريق تقديم المقترحات إلى الدول الأعضاء .

ب ـــ توضح المادة الأولى من النظام الداخلى للمجلس أن يتم إنعقاده فى دورة واحدة كل سنة . وهذا مدعاة إلى عدم قيامه بنشاط جدى بالإضافة إلى عدم وجود أجهزة مالية وفنية قوية تقوم باعداد وتحضير ومتابعة مشروعاته . ويقتصر العمل حالياً على قيام الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بأعمال السكرتارية الفنية للمجلس فى حدود إمكانياتها الضيقة .

---

(١) أنظر . نص المادة ٨ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى .

جـ ـ عدم وجود أية رابطة أو تنسيق ما بين المجلس الاقتصـــادى والمنظمات أو المجالس أو الإتحادات العربية العاملة فى الحقول الإنتاجية والخدمية المتعلقة بالمجلس . رغم أن المجلس هو الذى قام ، بالتحضير والموافقة على المعاهدات والاتفاقيات المنشئة لتلك الهيئات والمنظمات ، مما أدى إلى أن هـذه الجهات تعمل فى استقلال كل منها عن الأخرى وكذا عن المجلس .

هذا ويتجه البعض إلى إدخال بعض الإصلاحات العاجلة على الوضع الراهن للمجلس ، تستهدف بأن تجعل قراراته ملزمة للأعضاء ، وكذا بالسماح للمجلس بالإشتغال بمسائل التخطيط والتنسيق والتنفيذ . مع تقوية أمانته العامة وذلك باجراء تعـديل فى أحكام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى .

كما أنه يلزم عقد دورتين عاديتين للمجلس فى السنة على الأقل على مستوى وزراء الاقتصاد ، مع جواز عقد دورات إستثنائية ، وتشكيل هيئة دائمة تتبع المجلس تتكون من خبراء إقتصاديين وفنيين من مختلف التخصصات فى التخطيط الاقتصادى .

هذا وما ينطبق على قرارات المجلس الاقتصـــادى من عدم التزام الأعضاء بها ينطبق أيضاً على قرارات مجلس الوحدة الاقتصاديه ، حيث تنص المادة الثالثة عشر من إتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن يمارس المجلس هـذه السلطات والسلطات الأخرى الموكولة اليه بموجب هـذه الاتفاقية وملاحقها بقرارات تصدرها وتنفذها الدول الأعضاء وفقاً

للأصول الدستورية المرعية لديها ، وعلى ذلك فالدول الأعضاء يمكن أن تتحلل من تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية ، بحجة أنها لاتتفق مع الأصول الدستورية المرعية لديها .

ومما سبق يتبين أن نظام الجامعة العربية وكذا الأجهزة المتخصصة التابعة لها ، وخاصة أجهزة التعاون الاقتصادى العربى ، تتطلب إحداث تغييرات فيها حتى تؤتى الثمرة المرجوة من إنشائها .

وهذه الأوضاع معروفة منذ عدة سنوات لدى المسئولين بهذه الأجهزة ، ولا تزال الحالة كما هى عليه ، وإن كان البحث جارياً لإجراء هذا الإصلاح . ويرجع طول العهد بهذا البحث لوجود بعض المصاعب والمعوقات وهناك من يرى أن يؤخذ — فى مجال هذا الإصلاح — بأحد الأسلوبين الآتيين [1] :

أ — التنظيم المطبق بالنسبة للأمم المتحدة .

ب — التنظيم المأخوذ به فى السوق الأوربية المشتركة وغيرها من الأسواق التى تأثرت بها إلى حد بعيد .

ونكتفى بهذه الإشارة السريعة إلى أوجه القصور التى لازمت إنشاء

---

(١) أنظر تفصيلات هذا فى :
د . حسين خلاف — التكامل الاقتصادى — المرجع السابق ص ١١٣ .

الجامعة العربية ، وكذا الأجهزة الأخرى الخاصة بمجال التعاون الاقتصادى العربى وماعرضنا له من مقترحات لأجل إصلاح وتعديل المواثيق والقوانين الخاصة بهذه الأجهزة وكذا المعاهدات المنشأة لها .

وسوف نوضح فيما يلى مجالات التعاون العربى التى تمت ونجرى تقييما للوقوف على أسباب عدم نجاحها ومعوقاتها . وذلك فى مرحلتين :

إحداهما وهى مرحلة الاتفاقيات الثنائية والجماعية والمرحلة الثانية وهى التى يطلق عليها المشروعات المشتركة .

١ ـ مرحلة الاتفاقيات

كانت جهود الدول العربية ـ فى هذه المرحلة ـ تتركز فى إزالة العقبات الجمركية والقانونية والإدارية لإنتقال السلع وعناصر الإنتاج وذلك عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية لتحقيق قدر من التنسيق فى هذا الإطار .

وقد تضمنت هذه الاتفاقيات ، النص على تسهيلات تبادل السلع وإنتقال عناصر الإنتاج وخاصة رأس المال . كمانصت على إجراء تنسيق فى هذا الشأن . ومن بين هذه الاتفاقيات إتفاقيات ثنائية — وأخرى جماعية .

الاتفاقيات الثنائية :

عقدت الدول العربية عدداً من الاتفاقيات الثنائية منـــذ أوائل الخمسينات ، لتنشيط التبادل التجارى بينها ، وذلك عن طريق تسوية المعاملات التجارية بالعملات الحسابية .

ومن هذه الاتفاقيات :

أ ـ إتفاقية الأردن ومصر عام ١٩٥١ .

ب ـ « « والعراق « ١٩٥٣

ج ـ « « وسوريا « ١٩٥٣

د ـ « سوريا والعراق « ١٩٦١

هـ ـ « العراق والكويت عام ١٩٦٤ .

وكانت الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقيات محدودة للغاية لعدم وجود تنسيق وتكامل بين إقتصـــاديات الدول العربية المتعاقدة . حيث أن الأنشطة الإنتاجيـة فى كل بلد عربى تتشابه مع البلد الآخر ، مما يؤثر على حركة التجارة وإنتقال السلع . هذا بالإضافة إلى أن المناخ السياسى بين الدول المتعاقدة كان له تأثير كبير على تنفيذ هذه الاتفاقيات .

« الاتفاقيات الجماعية » [1]:

فى عام ١٩٥٣ وضع المجلس الاقتصادى بالجامعة العربية إتفاقيتين، إحداهما لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ، والثانية لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال . وقد أقر مجلس جامعة الدول العربية الاتفاقيتين فى ١٩٥٣/٩/٧ .

كما أبرمت اعدة تفاقيات أخرى جماعية، بالجامعة العربية،أهمها إتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية ، والتى أسفر عنها الكثير من العمل العربى الجماعى ومن هذه الأعمال إتفاقية السوق العربية المشتركة .

وسوف نقصر الدراسة على إتفاقيتى تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وتسديد مدفوعات المعاملات الجارية ، وكذا إتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة ، كمثال للاتفاقيات الجماعية .

أولا : إتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية :

---

(١) أنظر تحليلا لأثر الإتفاقيات الثنائية والجماعية على تيار التجارة الخارجية بين الدول أعضاء مجلس الوحدة الإقتصادية العربية فى مرجع الدكتور / الغندور.

Ahmed El Ghandour : "Economic cooperation and integration efforts in setected. Countries in the Middle East" Seminar on problems of trade expnnsions and economic integration among arab countries Cairo, may 1974, pp 5-29.

بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ وافق مجلس الجامعة العربية على إتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية . وتم التوقيع عليها من قبل مندوبى كل من الأردن ، وسوريا ، العراق لبنان مصر . كما وقعت عليهـــا السعودية بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٣ واليمن فى ١٩٥٣/١٢/٨.

أهداف الاتفاقية :

تهدف هذه الاتفاقية إلى الآتى :

١ - تسهيل التبادل التجارى بين البلاد العربية ، عن طريق تخفيض رسوم الاستيراد الجمركية المفروضة على السلع ، التى يكون منشأهـا إحدى الدول العربية الأعضـاء بنسب متفاوتة تصل إلى حد الاعفاء الكامل بالنسبة لبعض السلع . مع إتباع مبدأ المعاملة التفضيلية بالنسبة لمنح أجازات الاستيراد والتصدير .

٢ - تسهيل تجارة الترانزيت وتنظيمها بين الدول العربية المتجاورة وذلك نظراً لما تمثله التجارة العابرة من أهمية خاصة فى حركة التبادل التجارى بين الدول العربيـة . وأخذ فى الاعتبار أن تحرير تجـــارة الترانزيت بين الدول العربية ، يعتبر خطوة هامة فى طريق تحـــرير التجارة الشامل فيما بينها وتنميتها .

٣ - من أجل تحقيق الأهداف السابقة ، فقـد أخذت الاتفاقية -

وما تم عليها من تعديلات - ببعض المبادىء التى يمكن تلخيصها فى الآتى :

أ - إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة فى الجدول رقم (أ) الملحق بالاتفاقية من الرسوم الجمركية بشرط أن يكون منشأها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة .

ب - تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥ ٪ عن عدد المنتجات الصناعية المدرجة فى الجدول رقم (ب) الملحق بالاتفاقية .

ﺟ - تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ ٪ عن عدد من المنتجات الوسيطة بين الزراعة والصناعة والمدرجة فى الجدول رقم (ﺟ) الملحق بالاتفاقية . وتطبيق الأفضلية الممنوحة للسلع المدرجة فى الجدولين ب ، ﺟ ، بحق السلع التى تكون لسبة المادة الأولية العربية واليد العاملة المحلية فيها ٥٠ ٪ على الأقل من تكاليف إنتاجها .

د - عدم إخضاع المنتجات المستوردة من بلد إلى آخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية فى البلد المستورد .

ﻫ - قيام الدول الأعضاء بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بجميع وسائل النقل .

و - تتعامل البلاد العربية فيما بينها معاملة تفضيلية ، من حيث تراخيص الاستيراد والتصدير .

الآثار الإيجابية للاتفاقية:

كان للاتفاقية ولما حدث عليها من تعديلات بعض الآثار الايجابية والتى تتضمن الآتى .

١ ـ توسيع أفق التعاون الاقتصادى العربى وتوسيع نطاق لنظام الأفضلية فى التعامل التجارى .

٢ ـ أوجدت ركيزة تمثل الحد الأدنى من التعامل الاقتصادى العربى شبه الثابت .

٣ ـ سارت التعديلات التى أدخلت عليها فى الطريق الطبيعى وهو التوسع فى الاعفاءات .

بعض الملاحظات على الاتفاقيـة :

من الملاحظ على هذه الاتفاقية ما يلى

١ ـ لم يوقع على الاتفاقية سوى الأردن ، سوريا ، لبنان ، العراق مصر ، السعودية ، اليمن . وتم التصديق عليها من هذه الدول عدا اليمن وانضمت اليها الكويت فيمابعد . وعلى ذلك نجدأن جميع الدول العربية لم تنضم إلى هذه الاتفاقية .

٢ ـ الاتفاقيات العربية التى عقدت قبل وبعد هذه الاتفاقية، تعطى إعفاءات وتخفيضات جمركية أكثر من تلك التى تقررها هذه الاتفاقية

٣ - لاتؤدى الاتفاقية إلى تنشيط التبادل التجارى بين البلاد العربية فى الأجل الطويل ، لعدم وجود تنسيق وتكامل بين إقتصادياتها . بالإضافة إلى عدم تضمنها لأية نصوص لتنسيق التعريفات الجمركية للبلاد العربية والعالم الخارجى .

٤ - عدم الاتفاق بين الدول المشتركة على الجدول الزمنى لسريان التخفيضات المقترحة . بالإضافة إلى تغير نظم إجازات الاستيراد بسبب خضوعها للسلطات السياسية دون إعتبار المصلحة العربية .

ثانياً : إتفاقية تسديد المدفوعات للمعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية :

بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ وافق مجلس جامعة الدول العربية على إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية . كما وافق المجلس الاقتصادى على التعديل الأول لها بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٥ . وعلى التعديل الثانى فى ١٩٥٩/١/١١

وقد وقع على الاتفاقية كل من الأردن ، العراق ، لبنان ، مصر فى ١٩٥٣/١٢/٨ والسعودية فى ١٩٥٣/٩/١٣ ، واليمن الشمالية فى ١٩٥٣/١٢/٨ وصدقت عليها . وقد صدقت عليها هذه الدول ما عدا السعودية واليمن الشمالية ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١٩٥٣/١٢/١٢ .

أهداف الاتفاقية :

هدفت الاتفاقية إلى ما يأتى :

١ - تنظيم تسديد المدفوعات الجارية بين الدول العربية المتعاقدة .

٢ - وضـــع قواعد لانتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول المتعاقدة .

٣ - مساندة حركة انسياب السلع بتقديم التسهيلات التى تساعد على ذلك من الناحية النقدية .

مبادىء الاتفاقيـة :

أخذت الاتفاقية بالمبادىء الآتية :

١ - فيما يتعلق بتسديد مدفوعات المعاملات الجارية .

أ - تعمل كل من حكومات الدول المتعاقدة فى حدود إمكانياتها وفقاً لأنظمة تحويل العملات الخارجية ، وأنظمة الاستيراد والمطبقة فى أراضيها ، على تسهيل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة . كما تمنح هـذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية .

ب - إذا كان نظام تحويل العملات الخارجية المطبق لدى الدول المتعاقدة أو بعضها ، يفرض قيوداً على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة ، وكان وضع ميزان المدفوعات لدى الدول المتعاقدة لا يساعدها على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الأجنبية التى تقبلها الدول المتعاقدة الأخرى

صاحبة العلاقة ، تتعهد الدولة فى هـذه الحالة بأن تمنح المقيمين فى بقية الدول المتعاقدة التسهيلات التالية على الأقل .

(١) الحق فى أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات الجارية المبينة فى القائمة ، والمستحق دفعها فى أراضى الدولة المعنية ، ولتسديد قيمة جميع مستوردات البلد الذى يقيم به صاحب الحساب من أراضى الدولة المدينة ، مما يسمح للبلد المدين بتصديره إلى جميع البلاد .

(٢) الحق فى أن يحولوا الجزء أو الكل من حسابهم الدائن إلى إلى المقيمين فى أى بلد من بلاد الأطراف المتعاقدة .

(٣) الحق فى أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد قيمة أى بضاعة يبتاعونها فى أراضى البلد المدين بقصد تصديرها إلى أى بلد من بلاد أحد الأطراف المتعاقدة أو بلد آخر مما يسمح للبلد المدين بتصديره إلى جميع البلاد .

٤ ـ إذا كان النظام المطبق فى البلد المدين يفرض تسديد جزء من قيمة أنواع معينة من البضائع بعملة أجنبية معينة ، فيحق لصاحب الحساب الدائن فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين أ، ب السابقتين أن يسدد فقط بالعملة الأجنبية جزءا من القيمة فى حدود أفضل نسبة مقررة من البلد المدين فى الحالات المماثلة ويسدد الجزء الباقى فى حساب البلد الدائن .

٢ - فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال .

أ - جواز إنتقال رؤوس الأموال تمكينا لرعايا تلك الدول من الإشتراك فى مشاريع التنمية ، والأعمار التى تحددها كل دولة . ويكون لهؤلاء الرعايا عندئذ حق الأفضلية .

ب - لا تخضع رؤوس الأموال لدى إنتقالها من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى لأى رسم أو ضرائب سواء كان ذلك من قبل الدولة التي تخرج منها أو التى تدخل فيها .

جـ - يخضع عائد رأس المال المستثمر للضرائب التى تفرضها الدولة المستثمر فيها ، ويعفى من جميع أنواع الضرائب التى تفرضها دولة الأصل .

د - تجيز حكومة كل دولة من الدول العربية لرؤوس الأموال التى ترد إليها - تنفيذا لهذه الاتفاقية - بالعودة إلى موطنها الأصلى دون الإخلال بحق كل دولة من الدول الأطراف فى وضع ماتراه من القواعد والقوانين بقصد حماية رؤوس أموالها ، أو رؤوس الأموال المنقولة إليها من التسرب إلى خارج البلاد العربية المرتبطة بهذه الإتفاقية . وكذا إستعمالها فى الأغراض المحددة لها . كما تسمح حكومة كل دولة من الدول الأطراف بتحويل الأرباح الناتجة عن استثمار رؤوس الأموال التى ترد إليها تنفيذا لهذه الإتفاقية إلى موطن رأس المال الاصلى .

هـ ـ أعطت الإتفاقية لكل دولة الحق فى التصرف الإنفرادى .

هذا وقد تبين من التطبيق العملى لهذه الإتفاقية ، عدم حدوث إنتقال لرؤوس الاموال الخاصة فى إستثمارات الإسكان فقط ، دون الإستثمارات فى التنمية . كما قصرت هذه الإتفاقية عن إلغاء أنظمة الرقابة على الصرف والتحويلات الخارجية المطبقة فى دول الإتفاقية . مما ترتب عليه شل فاعلية هذه الإتفاقية والحد من تأثيرها فى تيسير التبادل التجارى وتوزيع رؤوس الأموال على الإستخدامات البديلة فى الوطن العربى ، بما يؤدى إلى رفع إنتاجيتها ، وتوسيع النشاط الإستثمارى وسد حاجة الدول العربية إلى العون الخارجى .

ثالثا : السوق العربية المشتركة :

عــــام :

أن من عوائق انطلاق البلاد العربية نحو التنمية الإقتصادية ، هو ضيق نطاق السوق وقيام منافسة غير عادلة بـــين المنتجات الوطنية والأجنبية ، والضغوط الاقتصادية والسياسية وسوء توزيع الامكانيات والثروات ، والتبعية الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة والتى تستنزف الموارد الطبيعية عن طريق الشركات الاحتكاريه . بالاضافة إلى تأثير العوامــــل السياسية على المسار الإقتصادى للبلاد العربية والتمزق السياسى العربى .

كما أن السبيل أمام هذه البلاد العربية للقضاء على هذه المعوقات هو التنسيق والتكامل والوحدة الإقتصادية . وأن إنشاء السوق العربية المشتركة هي احدى الخطوات الايجابية لتحقيق هذه الأهداف بما تتيحه من امكانيات لتطوير وتنمية اقتصاديات البلاد العربية وتطوير تركيبها الاقتصادى والاجتماعى وعلاقاتها الدولية .

وقد أنشئت السوق العربية المشتركة بالقرار رقم ١٧ الصادر من مجلس الوحدة الإقتصادية فى ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٦٤ وذلك بهدف الآتى :

١ — حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

٢ — حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .

٣ — حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الإقتصادى .

٤ — حرية النقل والترانزيت ، واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية [١] .

---

(١) تتفق أهداف السوق العربية المشتركة مع بعض أهداف السوق الأوربية المشتركة الا أن الأخيرة تحتوى على أهداف لئن دلت على شيء فإنما تدل على جدية الدراسات السابقة لها وجدية الدول المشتركة فيها للسعى الجدى نحو انشاء تكتل اقتصادى للحصول على فوائد اتساع السوق ومن أهداف السوق الأوربية المشتركة والتى عملت على تحقيقها لمصلحة البلاد المشتركة ما يلى :

ا — العمل على الغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود على التجارة تدريجيا بين الدول الست . =

وقد شملت الاتفاقية سبع عشرة مادة يتضمن أهمها مايلي :
١ - اطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية ، والثروات الطبيعية ،

= ب — وضع تعريفة جمركية موحدة لمعاملة سلع الدول غير الأعضاء .

جـ — تحرير انتقال العمال والموظفين ورؤس الأموال والاستثمار في المشروعات التجارية بين الدول الست .

د — إنشاء نظام يكفل سريان مبدأ المنافسة الحرة داخل السوق عن طريق تحريم الاحتكارات التجارية .

هـ — العمل على توحيد وتنسيق السياسات المالية والضريبية والتجارية واتباع سياسة زراعية مشتركة .

و — اتباع الإجراءات اللازمة التي تمكن من توحيد السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء وعلاج أي اختلاف في ميزان المدفوعات لكل دولة

ز — إنشاء صندوقين للاستثمار أحدهما يعمل في أوربا والآخر في المناطق الأكثر تقدما إلى المناطق الأقل تطوراً .

ح — اقامة صندوق للمساعدات الاجتماعية لمعاونة العمال الذين يصيبهم أي ضرر نتيجة للتحرر من القيود التجارية .

ط — ضم الدول (التابعة) إلى السوق المشتركة بغرض زيادة المبادلات التجارية معها مع المساهمة في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لها لضمان اتجاهات النمو فيها .

وقد نصت الاتفاقية على تحديد مهلة معينة تمكن الأعضاء من التنفيذ التدريجي لأهدافها وتنقسم هذه المهلة إلى ثلاث مراحل متساوية العدد كل مرحلة أربع سنوات يمكن الاتفاق بين الدول الأعضاء على مد المرحلة الأولى لمدة سنة أو سنتين إذا لم تسفر عن النتيجة المطلوبة .

كما يمكن مد المرحلة الثالثة لمدة سنة إلى ثلاث سنوات وبهذا يمكن مد فترة الانتقال من ١٥ — ١٧ سنة .

والمنتجات الصناعية بين الدول الاطراف المتعاقدة .

٢ - عـــدم جواز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة إلى خارج السوق ، إلا بعد الحصول على موافقة الدول المصدرة ما لم تكن قــد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية فى الدولة المستوردة .

٣ - اعفاء المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية المتبادلة بين دول السوق ، والتى منشأها احدى الدول الأطراف المتعاقدة ، من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى .

٤ - تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم بواقع ١٠٪ سنويا .

٥ - يحق لكل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة التقدم إلى مجلس الوحدة الإقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها ، أو من التخفيض المطبق عليها فى الرســـوم والضرائب ، والتحرر من القيود لأسباب جدية مبررة . ولمجلس الوحدة الإقتصادية أن يحدد مفعول هذا الاستثناء بفترة زمنية معينة لا تتجاوز مراحل التدرج.

٦ - تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة وفقا لاتفاقيات الدفع الثنائية المعمول بها . وفى حالة عدم وجود اتفاق ثنائى بين دولتين من الأطراف المتعاقدة ، تتم تسوية المدفوعات بالدولار الأمريكى ، أو بالجنيه الاسترلينى ، أو بأية عملة قابلة للتحويل ومقبوله لدى الطرفين . وفى هذه الحالة

تتعهد كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أدنى تأخير .

هذا وقد حدث تعديل على الاتفاقية عام ١٩٦٨ يقضى بزيادة التخفيض الجمركى على استيراد السلع الصناعية من ١٠٪ إلى ٢٠٪ سنويا . وبذلك يتم الاعفاء الكامل لكافة المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والسلع الصناعية من الرسوم الجمركية ، والضرائب الأخرى فى ١ / ١ / ١٩٧١ بدلا من ١ / ١ / ١٩٧٤ . ثم عاد المجلس وأصدر القرار رقم ٨١٦ فى ٥ / ٧ / ١٩٧٣ بارجاء مرحلة الاعفاء الكامل لكافة المنتجات إلى موعد أدناه ١ / ١ / ١٩٧٥ وأقصاه ١ / ١ / ١٩٧٨ .

وقد كان ينبغى أن ينص قرار إنشاء السوق على الأخذ بأسلوب التنسيق والتكامل الاقتصادى فيما بين الدول الأعضاء فى نفس الوقت الذى تجرى فيه تخفيضات الرسوم الجمركية وتخفيف القيود النقدية والاستيرادية والادارية .

بعض الملاحظات على المراحل التنفيذية للسوق :

نود أن نشير بشىء من الايجاز إلى بعض الملاحظات حول المراحل التنفيذية للسوق وهى :

١ - اقتصرت قرارات إنشاء السوق على تكوين اتحاد جمركى بين

الدول الأعضاء ، دون اتخاذ خطوات تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ، ومع ذلك فان الدول الأعضاء لم تستطع أن تحقق هذا الاتحاد الجمركى . بل أن السوق رغم اكتمال جميع مراحلها رسميا لا تخرج عن كونها منطقة للتجارة الحرة تعانى من القيود النقدية والاستيرادية والادارية ، التى تعوق الاتجاه نحو تحقيق أهدافها . حيث أن التبادل التجارى بين الدول الأعضاء لا يزال يخضع لهذه القيود (الكمية والنقدية) ، وهو مايتعارض صراحة مع قرار انشاء السوق . بالاضافة إلى أن الدول الاعضاء قــــد أسرفت فى استخدام حقها فى طلب الاستثناءات من الاعفاءات ، الجمركية والتخفيضات التى نص عليها قرار إنشاء السوق .

٢ ـ أن قرار انشاء السوق قد اهتم بمسألة تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء فنص على اتباع خطوات مؤقتة لتسوية المدفوعات حتى يتم انشاء اتحاد مدفوعات عربى . ومع ذلك فقد بقيت مشاكل تسوية المدفوعات قائمة . ورغم اقرار مشروع الاتحاد بقرار مجلس الوحدة رقم ٤٤٦ فى ٢ فبراير ١٩٧٠ إلا أن الاتحاد لم ير النور .

٣ ـ بالنسبة لانتقالات رؤوس الأموال ، فقد درس هذا الموضوع فى اجتماع لجنة خبراء التمويل العربى فى الكويت فى أواخر عام ١٩٦٧، وتقدمت اللجنة ببعض المبادىء[١] . التى اعتمدها مجلس الوحدة

---

(١) تتلخص هذه المبادىء فى الآتى :

١ — تطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال=

الاقتصادية فى دورته الرابعة عشرة ، وعهد إلى لجنة محافظى المصارف المركزية فى الدول الأعضاء فى السوق ، أن تضع مشروع اتفاقية فى هذا الشأن . إلا أن هذه الاتفاقية لم تتم حتى الآن .

٤ ـ أما عن حرية انتقال الأشخاص ، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادى ، فقد أقر مجلس الوحدة الاقتصادية بعض مبادىء تتعلق بحرية الإقامة والعمل تتضمن الآتى :

والاستثمار الخارجى بين الدول الأعضاء فى السوق .

ب ـ عدم التعارض بين الاستثمارات العربية المشتركة فى دولة عضو فى السوق مع نظامها الاقتصادى وخطة التنمية الاقتصادية فيها .

جـ ـ دراسة كل من الدول الأعضاء لمجالات الاستثمارات المتاحة لدى الدول الأعضاء الأخرى من حيث نوعيتها وسبل الاستثمار ومجالاته واللوائح المتعلقة به والمزايا الخاصة التى لم تمنح له .

د ـ عدم تركيز الاهتمام فى مجال استثمار رؤوس الأموال لدى الدول الأعضاء على المشروعات القطرية البحتة بل يتعداها إلى المشروعات المشتركة التى تنبثق عن سياسة التنسيق والتكامل الاقتصادى والصناعى بين الدول الأعضاء فى السوق .

هـ ـ توفير الضمانات الكافية لحصول المستثمر على تعويض عادل فى حالة ممارسة إحدى الدول الأعضاء لحق سيادتها والقيام بتأميم أو نزع ملكية المشروعات .

و ـ إنشاء هيئة لتسوية المنازعات التى قد تنشأ فى مجال تنفيذ الإجراءات المشار إليها وإنشاء هيئة للتأمين على الاستثمارات العربية لتغطية المخاطر المختلفة التى قد تتعرض لها .

أ ـ تمتع رعايا الدول الأعضاء بالسوق بحق الأفضلية فى العمل على رعايا الدول الأخرى .

ب ـ منح رعايا دول السوق حق الاقامة بعد ايجاد عمل توافق عليه الجهات المختصة وتصدر بطاقة إقامة صالحة لمدة سنة مع حق التجديد .

وفى مارس ١٩٦٥ أوصى مجلس الوحدة الدول الأعضاء بتيسير دخول رعايا الدول الأعضاء إلى أراضيها لدى إبراز جواز السفر ، أو البطاقة الشخصية الموحدة وعدم منع رعايا هذه الدول من الدخول إلا لأسباب صحية أو تتعلق بالأمن .

ورغم أن هذه التوصية محدودة للغاية فى سبيل تحقيق العمل والإقامة إلا أن تطبيقها مازال متعثرا .

وفى مجال حرية ممارسة النشاط الاقتصادى ، لم يتمكن مجلس الوحدة أن يخطو فى سبيل ذلك إلا خطوات محدودة للغاية . حتى أن الدراسات الخاصة بها لم تتم ، وبالتالى فإن حرية النقل والترانزيت لم يتحقق فيها شىء نظرا لارتباطها بحرية ممارسة النشاط الاقتصادى .

٥ ـــ تضمن قرار إنشاء السوق إحالة موضوع التنسيق الصناعى والتكامل الاقتصادى بين دول السوق إلى لجنة خاصة لدراسته ، وتقديم مقترحات محددة . إلا أن اللجنة لم تستطع القيام بأعمالها نظرا

لعدم تلبية الدول لطلبات اللجنة من بيانات ويرجح أن ذلك يرجع إلى تسابق الدول الأعضاء فى إقامة عدد من الصناعات التى يوجد ما يماثلها لدى الدول الأعضاء الأخرى قبل إجراء عملية التنسيق . ويؤكد ذلك وجود نزعة استقلالية قوية لدى الدول الأعضاء .

ونتيجة لعدم تحقيق نتائج ملموسة من التنسيق والتكامل الاقتصادى بين دول السوق فقد اتجهت كل من مصر والعراق وسوريا إلى اتخاذ خطوات تكاملية فيما بينها حيث وقعت هذه الدول اتفاقا بانشاء هيئة دائمة للتنسيق والتكامل الاقتصادى فى ٣ فبراير عام ١٩٧٠ .

نشاط السوق العربية المشتركة فى الفترة السابقة :

تدل الاحصائيات أن نشاط السوق العربية المشتركة مازال محدودا للغاية . ويوضح الجدول التالى النسبة المئوية لصادرات وواردات دول السوق إلى بعضها البعض بالنسبة لصادراتها ووارداتها مع دول العالم ما يأتى :

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
الصادرات	٣و٣	٤و١	٤و١	٥و٧	٦و١	٦و٣	٦و٧	٥و٩
الواردات	١و٩	٢و٢	٢و٢	٣و١	٤و٩	٣و٦	٣و٥	٣و٤

المصدر : الأمانة العامـة لمجلس الوحدة الإقتصادية ، قسم التبادل التجارى .

ومن الجدول السابق يتضح لنا الآتى :

١ ـ تزايد نسبة صادرات دول السوق إلى بعضها البعض بالنسبة لصادراتها مع دول العالم من ٣و٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٥و٩٪ عام ١٩٧٢ .

٢ ـ تزايد نسبة واردات دول السوق مع بعضها البعض بالنسبة لإجمالى وارداتها مع دول العالم من ١و٩٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣و٤٪ عام ١٩٧٢ .

من الملاحظ أن هذه النسب أقل من نسبة صادرات وواردات دول الوحدة الاقتصادية إلى بعضها البعض بالنسبة لصادراتها لدول

العالم . حيث بلغت الصادرات ـ مع بعضها البعض ـ بالنسبة للعالم ـ ٨و٥٪ عام ١٩٦٥ ، وزادت إلى ٨و٨٪ عام١٩٧٢ . وأما وارداتها فقد بلغت ٥و٣٪ عام ١٩٦٥ ثم زادت إلى ٦و٤٪ عام ١٩٧٢[١] ؛

وهذا مؤشر على أن السوق العربية المشتركة لم تكن ذات تأثير فعال فى تنمية التبادل التجارى بين أعضائها .

تقييم السوق العربية المشتركة :

يتضح مما سبق أن منجزات السوق العربية المشتركة مازالت ضعيفة وهزيلة وقليلة الفائدة والتأثير على العلاقات الاقتصادية العربية ، وأنها لم تؤد إلى إتساع السوق على مستوى المنطقه العربية . وأن ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها مايلى :[٢]

١ ـ عدم تضمن قرارات إنشاء السوق لقواعد تحقيق التنسيق الإقتصادى بين أعضائها حيث أن قيام المشروعات الإنتاجية على أساس من التنسيق والتكامل يخلق واقعا جديداً من التعاون الاقتصادى والفنى بين دول السوق ، والدول الأخرى من حيث إمكانية إتساع نطاق الاستثمارات .

---

(١) أنظر: عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ـ التجارة الخارجية والتنمية فى إطار التعاون الاقتصاد العربى رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٦ .

(٢) أنظر : تقرير لجنة التقييم والمتابعة التى شكلها مجلس الوحدة الاقتصادية فى ديسمبر ١٩٧١ لتقييم المرحلة التى وصلت إليها السوق .

٢ ـ عدم صدور التشريعات المتعلقة بتوحيد السياسات والإجراءات الاقتصادية ، وغير الاقتصادية . بالإضافة إلى عدم البت فى كثير من الأمور المتعلقة بحرية إنتقال رؤوس الأموال ، وحرية إنتقال الأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى .

٣ ـ افتقار السوق للدراسات العلمية عن الهياكل الإقتصادية ، والخطط وإمكانيات النمو ومشاكل التنسيق لعدم وجود جهاز متخصص لمثل هذه الدراسات .

٤ ـ عدم وجود التنسيق بين الأنظمة النقدية فى الدول الأعضاء بالسوق . حيث أن قيام التجارة ونموها بينها يتوقف على سهولة تسديد المدفوعات . بالإضافة إلى عدم معالجتها لعملية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة ، وتركت الأمر للدول تصرفه كيف تشاء .

٥ ـ عدم وجود هيئة تختص بمتابعة تنفيذ أحكام السوق ، ودراسة مشاكل التطبيق ، والفصل فى المنازعات .

٦ ـ مازالت معظم الدول العربية تركز تجارتها مع الدول الأجنبية المتقدمة لاعتبارات سياسية ترتبط بماضيها الاستعمارى لها . ويتضح ذلك من هيكل التجارة الخارجية للدول العربية .

٧ ـ وجود الكثير من القيود الإدارية المفروضة على الصادرات والاستيراد .

٨ - كثرة الاستثناءات التى تطلبها الدول المختلفة على تطبيق قاعدة إزالة التعريفة الجمركية على وارداتها .

٩ - قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ليس لها صفة الإلزام .

١٠ - عدم إتباع سياسة موحدة حيال الدول غير المشتركة فى الإتفاقية .

١١ - قرار منع إشتراك الدول العربية الغير أعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية من دخولها السوق ليس له ما يبرره بل يزيد من عدم فاعليتها .

١٢ - تباين نظم وأشكال الحكم بين دول السوق فمن المعروف أن جميع محاولات التعاون الاقتصادى إرتبطت بواقع العلاقات السياسية العربية غير المستقرة .

ويؤخذ على أسلوب السوق - كما سبق الإشارة فى الفصل الثالث من الباب الأول - ، أنه يكتفى بتحرير حركة إنسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف ، تاركا تحقيق التكامل لقوى السوق التقليدية . أى دون تدخل دول التكامل للتنسيق بين السياسات الاقتصادية أو أوجه الإنتاج المختلفة .

وهذا الأسلوب لا يحقق التكامل ، حيث يكتفى فقط بتحرير

التجارة بين الدول . فهو لا يمثـــل سوى صورة من صور التعاون الاقتصادى . أما التكامل فيبدأ عند مرحلة تدخل الحكومات للتنسيق بين سياساتها وأنشطتها الإنتاجية .

كما أن هذا الأسلوب يتضمن بعض العيوب منها ، أنه إذا تفاوتت مستويات النمو بين الدول فإن تحرير عناصر الانتاج سوف يؤدى إلى اتساع هذا التفاوت بينها . وعلى ذلك فالدول الأكثر تقدما سوف تنفرد بعناصر الإنتاج الأكثر كفاءة وذلك لتمتعها بقدر من الهياكل الأساسية ومصادر الوفورات الخارجية .

لهذا فان أسلوب السوق المشتركة يستلزم تطبيقه بين مجموعة دول أنشطتها الاقتصادية متقاربة وهياكلها الانتاجية متقدمة مما يتيح لهـا حجما مناسبا من الحـــركات التجارية . ولا يعوقها سوى بعض القيود والحواجز الجمركية ، فإذا ما تمكنت من إزالة هذه القيود زاد حجم التجارة الاقليمية ونشطت القطاعات الانتاجية ولا ينطبق ذلك على الدول المتخلفة .

وعلى ذلك فالاعتماد على قوى السوق فى تحقيق التكامل ، أمر لا يتناسب مع الدول التى تتباين فى مستويات التقدم والنمو ويؤيد ذلك ما سبق أن اشرنا إليه ، من مشاكل ومعوقات بالنسبة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا ، وما لمسناه من حالة السوق العربية المشتركة .

يتضح من هذا الفصل أن أثر الاتفاقيات الثنائية والجماعية كان محدودا على تيار العلاقات الاقتصادية العربية . ولم تنجح الاتفاقيات

فى تحقيق زيادة ملحوظة فى نسبة التجارة فيمابين البلاد العربية . حيث كانت ٣و٤٪ عام ١٩٦٤ ولم تتجاوز ٥و٤٪ فى عام ١٩٧٢ وليست المشكلة قصورا فى طلب وضيق السوق بقدر ما هى مشكلة انخفاض مرونة العرض وقلة الإنتاج وقلة تنوعه مما يتطلب إقامة الصناعات الغير موجودة بالمنطقة العربية . أما عن انتقالات رؤوس الأموال فقد ظلت هى الأخرى محدودة — وكانت أهم هذه الانتقالات فى مجال رؤوس الأموال العامة لظروف سياسية وليس نتيجة لما خلفته الاتفاقيات من مناخ ملائم لانتقالات رؤوس الأموال الخاصة . كذلك فإن الدول التى حصلت على نسبة كبيرة من رؤوس الأموال العربية هى الدول التى يقوم نظامها على أساس الحرية الاقتصادية (لبنان) والتى لم تكن فى حاجة إلى مثل هذه الاتفاقيات لإزالة العقبات والحاجز .

وعلى عكس ما اتجهت إليه سياسة التعاون الإقتصادى بين الدول العربية كانت انتقالات عنصر العمل - الذى حظى بأقـــل قدر من العناية والتنظيم - فقد كانت ظاهـرة من أهم ظواهر التكامل الإقتصادى . ففى دول الخليج بلغ عدد العمال الوافدين نسبة عالية تقارب عدد السكان الوطنيين . وفى الدول الأخرى كانت هناك أعدادا كبيرة من العـــمال الفنيين المهرة وخـــاصة فى ميدان التعليم والصحة والإنشاءات . وهذه الاعداد واردة من الدول العربية المجاورة .

ومن ثم فقد تميزت هذه المرحلة من مراحل العمل العربى فى مجال التكامل الاقتصادى بالتركيز على التبادل التجارى. وقد كان من المتصور

بأنه يكفى إزالة الحـــواجز الجمركية والإدارية حتى يتحقق الانسياب التلقائى للسلع وعناصر الإنتاج وأن ذلك لا يتأتى إلا بإبرام اتفاقيات بين الدول العربية .

وكان من الطبيعى ألا يحقق هذا التصور أهدافه ، بسبب أوضاع اقتصاديات الدول العربية من تخلف وتماثل وتخصص فى تصدير الموارد الاولية . وضعف الإنتاج الصناعى . لحرية التجارة بين البلاد العربية فى ظل هذه الظروف لا تؤدى إلى إنشاء وتمويل المشروعات الاستثمارية ذات القدرة المتكاملة . وهى شروط أولى لازدياد حركة التجارة بين البلاد العربية .

هذا بالإضافة إلى أن أسلوب السوق المشتركة يصعب نجاحه وتطبيقه بين الدول النامية للنمو ، نظرا لأنه لا يناسب الدول التى تتباين فى مستويات التقدم والنمو ، وأنه يمكن تطبيقه بين الدول المتقاربة فى أنشطتها الاقتصادية والتى يتوفر لديها هياكل انتاجية متقدمة ، وتحتاج فقط لإزالة الحواجز الجمركية بينها ، حتى تتمكن من زيادة حجم التجارة الاقليمية ، وتنشيط القطاعات الانتاجية .

مرحلة المشروعات المشتركة

تتعدد صـــور التعاون الاقتصادى الاقليمى ، التى تمر بها البلاد المتخلفة لتحقيق التقارب أو التكامل الاقتصادى. وتتدرج فى المضمون ودرجة التقارب والتنسيق[1] . على أن هناك بعض العقبات التى قـــد تواجه الدول المتخلفة فى محاولتها لتحقيق التعاون الاقتصادى ، نظرا لتباين الأوضـــاع الاقتصادية السائدة فيها . كاختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة فى هذه البلاد أو اختلاف مستويات النمو الاقتصادى. أو استعدادها لقبول بعض القيود التى ترد على حريتها فى اتخاذ قرارات تتصل بسياستها الاقتصادية أو النقدية أو التجارية[2] .

---

(١) أنظر فى تفصيلات هذه الصور المراجع التالية :

— د . سعيد النجار ــ الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية ــ مصر المعاصرة ــ أكتوبر ١٩٦٤ ص ٧ .

— د . أحمد الغندور ــ الاندماج الاقتصادى العربى ــ معهد البحوث والدراسات العربية ــ ١٩٧٠ ص ٩٢٨ .

(٢) أنظر :

— B. Balassa "The Theory of economic Integration" op. cit. p. w.

— J. E. Meade. case studies in european economic Union, The Mechantc of Integration, OXF, UN - pren, 1962, stud 1, 11, 111.

وأنظر كذلك د . أحمد الغندور ــ المرجع السابق ص ١٥ — ١٧ ، ص ٢٤ — ٢٧ .

ويمتاز أسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة بالوضوح فى توزيع المزايا ، أو المنافع التى تعود على الشركاء فيه نظرا لتحديد هذا التوزيع تلقائيا مع تحديد مساهمات الشركاء فى المشروع. (١) بخلاف الحال عندما يقتصر التعاون على اتباع أسلوب التنسيق بين السياسات . حيث لا يسهل فى مثل هذه الحالات التصور مسبقا لتوزيع معين للمزايا التى تعود على الدول المعنية، نتيجة الاتفاق على إزالة العقبات التنظيمية مثلا أو إزالة الحواجز الجمركية ، إلى غير ذلك من الإجراءات . بل قد تجاوز الأمر ذلك إلى حد الإضرار بالدول التى لم تنل قسطا مناسبا من التقدم والتى تعانى من تخلف فى مؤسساتها المالية والنقدية .

ومن هنا تبدو مزايا أسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة . ذلك أن اتفاق دولتين أو أكثر على إقامة مشروعات تحقق لأطراف الاتفاق مزايا اقتصادية يقتسمها الأطراف وفقا لقواعد يتفق عليها من شأنه أن يجعل من اختلاف الدول الأطراف فى أنظمتها

---

(٣) أنظر : عبد اللطيف الحمد ـ الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادى العربى ـ بحث مقدم لندوة المشروعات المشتركة العربية ـ القاهرة ديسمبر ١٩٧٤ ص ١١ ـــ ١٣ وكذلك أنظر : بحث الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ـ دراسة محاولات إنشاء شركات عربية مشتركة ، النجاحات والصعوبات ـ ندوة المشروعات المشتركة العربية ـ القاهرة ١٩٧٤ ص ٢ .

الاقتصادية مسألة ثانوية فى هذا المجال[1] .

ومن السهل إذن أن نتبين أهمية المشروعات المشتركة كخطوة هامة فى سبيل تحرير عناصر الانتاج ، مادامت تتضمن بصفة عامة انسياب رؤوس الأموال ، من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز . وهذا يعتبر صورة هامة من صور التكامل الجزئى .

وبالرغم من أهمية المشروعات المشتركة كوسيلة لتحرير انتقال العناصر كأدلة لتحقيق التكامل ، إلا أن ما تحقق منها فى هذا المجال بين الدول العربية ، يعتبر قدرا متواضعا بالنسبة للفرص المتوفرة فى شتى المجالات .

العمل العربى فى مجال المشروعات المشتركة

تعددت محاولات البلاد العربية لإنشاء مشروعات تدخل تحت مدلول المشروعات المشتركة ويمكن أن تقسم إلى المجموعات الأربع التالية :

١ ــ المجموعة الأولى :

وهى خاصة بمجموعة البنوك والمصارف وصناديق التمويل ومنها مايلى:

أ ــ البنك العربى الأفريقى .

ب ــ البنك الإسلامى للتنمية .

(١) من أمثلة ذلك إنشاء البنك العربى الافريقى الذى يضم دولا تختلف أنظمتها السياسية والاقتصادية وهى الكويت ، مصر ، العراق ، والجزائر، قطر.

جـ - المصرف العربي الدولي .

د - الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعى.

هـ - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

٢ - المجموعة الثانية :

وهى خاصـــة بمجموعة شركات الاستثمار ونخص بالذكر منها الشركات التالية :

أ - الشركات الكويتية السودانية للاستثمار المحدود .

ب - شركات الاستثمار الكويتية المصرية .

جـ - الشركة العربية للاستثمار .

٣ - المجموعة الثالثة :

وهى خاصة بشركات الانتاج الأولى ونخص بالذكر منها الشركات التاليـــة :

أ - شركة البوتاس العربية المحدودة .

ب - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .

جـ - الشركة العربية للتعدين .

٤ ــ المجموعة الرابعة :

وهى خاصــة بشركات الخدمات ونخص بالذكر منهـا الشركات التاليـــة .

أ ـ الشركة العربية لبناء السفن .

ب ـ الشركةالعربية للملاحة البحرية .

جـ ـ الشركة العربية البحرية لنقل البترول .

د ـ الشركة العربية لأنابيب البترول .

تقييم عام للمشروعات العربية المشتركة :

نشـــير فيما يلى إلى تقييم عام للمشروعات العربيـــة التى سبق الإشارة اليها :

١ ـ تعددت الاتفاقيات العربية وكثرت فى مجال إنشـاء الشركات المشـــتركة ، التى بدأت فى الظهور فى أواخر الستينات ، ونلاحظ أن هـذه الظاهرة لم تكن موجودة فى الخمسينات . ويرجع ذلك للعوامل الآتيـــة :

أ ـ عـــدم وجود المناخ الاستثمارى اللازم لحركة الاستثمارات من الجوانب السياسية والاقتصـادية عموماً . وفقدان الثقة ما بين الدول العربية بعضها البعض .

ب ـ عدم وجود فوائض أموال عربية بالقـدر الذى وصل اليه حجمها بعـد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

جـ ـ عدم وجود الأطراف التمويلية لتشجيع حركة الاستثمارات . بالإضافة إلى عدم وجود الضمانات اللازمة للاطمئنان إلى مصير الأموال ، وللمؤسسات التى سيتم إنشاؤها داخل الدول العربية المضيفة لها .

د ـ عـدم وجود المؤسسات الاستشارية التى تهتم وتتخصص فى النواحى الاقتصادية والتى تقوم بإجراء الدراسات اللازمة لبيان مدى جدية وجدوى المشاريع قبل السير فى إنشائها .

هـ ـ عدم وجود القوانين والتشريعات التى تسمح بالمعاملة التفضيلية ، ومنح الامتيازات والحصانات للاستثمارات العربية (خاصة) بين الدول العربية .

٢ ـ حالف التوفيق مجموعة البنوك والمصارف وصناديق التمويل . نظراً لأن نوع النشاط الذى تمارسه هـذه المشاريع هو أكثر النشـاطات جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث لايحتاج إلى خبرات وكفاءات دقيقة يصعب توافرها ، كما هو الحال فى الأنشطة الأخرى . كما أن الضمانات التى وضعت للمشروعات الثلاثة كانت كفيلة بالقضاء على التخوف . وان كان فى بعض الأعمال المصرفية شىء من المخاطرة إلا أنها

أقل بكثير من تلك التي تحقق بالنشاطات الاستثمارية المباشرة ، بالإضافة إلى أن معدل الربحية في هذه الأنشطة مرتفعة ولا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة .

٣ - جانب التوفيق المشروعات الأخرى خلال الستينات . لأن القائمين عليها كانت تؤثر فيهم اعتبارات سياسية . ولم تحكم سياساتها اعتبارات اقتصادية أو روح التكامل الاقتصادي . الأمر الذي أدى الى توقيع اتفاقيات مشروعات لم يكن من الصعب في ظروفها أن يكتشف انتفاء المصلحة الاقتصادية المباشرة لدى بعض الأعضاء وضعف الإمكانيات التمويلية لدى البعض الآخر ، والتخوف الذي كان مسيطراً على جميع الأطراف من المستقبل الاقتصادي والسياسي .

أما التجارب الأخيرة التي لاقت شيئاً من النجاح ، فقد تم معظمها بين مجموعة متجانسة قوية من ناحية الامكانيات المالية . ووضحت بالنسبة لها مصلحة اقتصادية مباشره مشتركة . وأمنت نفسها بعد ذلك بالضمانات المنصوص عليها في معظم الاتفاقيات التي عقدت في السبعينات (١) .

(١) ينطبق ذلك على الشركات المصدرة للبترول وشركة أنابيب البترول والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وشركات الاستثمار الثلاثة : الكويت السودانية ، والكويتية المصرية ، والشركة العربية للاستثمار وعلى مشروعي شركتي مجلس الوحدة الاقتصادية (التعدين ، والثروة الحيوانية) .
أنظر تفصيلات ذلك بدراسة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية — المرجع السابق .

كما بدأ دخول المال العربي الخاص ميـــدان المشروعات العربية المشتركة، حيث امتنع عن ذلك من قبل خشية المخاطرة وعدم الاستقرار فى المنطقة العربية . ومن هنا تبدو أهمية الضمانات التى يجب أن تمنح للمشروعات العربية المشتركة . حتى تخطو خطوات كبيرة للأمام . ومن هنـا جاءت القوة الدافعة لاستكمال مشروع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار [1]

٤ ـ تميزت المشروعات العربية المشتركة ذات الثقل الاقتصادى ، بغلبة الطابع الحكومى عليها . فبعضها قام عن طريق منظمات عربيـة حكومية ـ مثل الجامعة العربية [2] ومجلس الوحدة الاقتصـــادية

---

(١) أن ما يحدث حاليا بين مصر والسودان لأصدق الصور على ما سلف ذكره حيث يجرى حاليا الإعداد لإنشاء مؤسسة لتمويل مشروعات التـكامل بين مصر والسودان ولإنشاء شركـة للتعدين . وقد وافقت اللجنة المشتركـة من القطرين يوم الإثنين ٢ نوفمبر ١٩٧٦ على إنشاء المؤسسة الاقتصادية المشتركـة للتمويل والإشراف على مشروعات التـكامل وتنسيق عمل الشركات التى أنشئت ويتم إنشاؤها بين البلدين فى إطار منهاج التـكامل .

(٢) المشروعات التى تمت فى إطار الجامعة العربية هى :

ا ـــ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى .
ب ـــ المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .
جـ ـــ شركـة البوتاس العربية المساهمة المحدودة .
د ـــ الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .
هـ ـــ الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية .
و ـــ الشركـة العربية لناقلات البترول .

العربية[1] واتحاد الجمهوريات العربية [2] ـ وبعضها قام فى إطار منظمات عربية قطاعية تمثل حكومات ـ مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[3] والبعض الآخر قام فى إطار شركات إستثمارية ـ المساهمون فيها حكومات عربية ـ مثل الشركة العربيـة للاستثمار ـ أو فى إطار شركات استثمار قطرية تساهم فيها الحكومات المعنية بنصيب كبير فى

---

(١) المشروعات التى تمت فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية هى :

ا ـــ الشركـة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية .

ب ـــ الشركـة العربية للتعدين .

جـ ـــ الشركـة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .

د ـــ الشركـة العربية للاستثمارات الصناعية .

(٢) المشروعات التى تمت فى إطار اتحاد الجمهوريات العربية هى :

ا ـــ مصرف الاتحاد العربى للتنمية الزراعية .

ب ـــ شركـة الاتحاد العربى لإعادة التأمين .

جـ ـــ مؤسسة الإنماء العربى للتنمية الزراعية .

د ـــ شركـة الاتحاد العربى للنقل البرى .

هـ ـــ شركـة الاتحاد العربى للنقل البحرى .

(٣) الشركات التى أنشئت فى إطار التنمية العربية المصدرة للبترول .

ا ـــ الشركـة العربية لنقل البترول .

ب ـــ « « لبناء وإصلاح السفن .

جـ ـــ « « للاستثمارات البترولية .

د ـــ « « للخدمات البترولية .

رأسمالها[1] أو بين الحكومات مباشرة مثل الهيئة العربيـــة للتصنيع العربى[2] . أو بالاشتراك بين شركات حكومية تمثل قطاعا إنتاجياً وشركات إستثمارية [3] .

يعتبر غلبة الطابـع الحـــكومى على المشروعات العربية المشتركة ، ظاهرة إيجابية لدفع وتطوير العمل الاقتصادى المشترك ، باتجاه التكامل الإنتاجى حيث إن المشروعات ذات الطابع الحكومى تمثل إرادة رسمية لدى الدول فى تطبيق سياسة إقتصادية تهدف إلى تحقيق التعاون وتبادل المنافع ، وإستغلال الإمكانيات العربية بشكل يسمح بتطوير الواقع العربى نحو الأفضل .

ونتيجة لإنطباع المشروعات العربية المشتركة بالطابع الحكومى ، فإن كثيراً من هذه المشروعات قد أنشئت باتفاقات دولية ـــ خاصة الاتفاقات المتعددة الأطراف ـ وأخذت هذه الإتفاقات شكل «الشركة الدولية» ، والتى تتميز بأنها لا تخضع لأى نظام قانونى لأية دولة معينة . وهذه الصيغة تستغرق وقتاً طويلا فى إعداد وبدء تنفيذ الإتفاقية المنشئة

---

(١) مثل الشركة السودانية الكويتية للاستثمار وشركـة الاستثمار الكويتية المصرية والشركـة الكويتية المصرية للعقارات .

(٢) مكونة من مساهمات مصر والسعودية وقطر والإمارات وهى خاصـة بتصنيـع الأسلحة العربية وتطويرها .

(٣) ومثال ذلك الشركـة العربية لأنابيب البترول « سوميد » .

للمشروع . كما أنها قد تتسبب فى إثارة عدد من المشاكل بعد بدء تنفيذ المشروع .

إلا أنه من الملاحظ أن المنظمات العربية الحكومية ، لم تقم إلا بدور الوسيط والمنفذ لقرار سياسى ، وإقتصادى معين . ولم يكن لها فى معظم الأحيان أى دور فى تمويل المشروع . حتى إن المشروع بعد إعلان قيامه وتكوين هيكله الإدارى يصبح مستقلا عن المنظمة التى قام فى إطارها ، مما يؤدى إلى عدم وجود أى متابعة لتقييم أعماله ، وسيره على الخط الذى أنشىء من أجله .

٥ — يقتصر إسهام الدول المصدرة لرأس المال فى المشروعات العربية المشتركة تقريباً على تقديم الأموال والمشاركة فى الإدارة العليا المشروع . لأنها لاتتمتع بدرجة عالية من التقدم التكنولوجى . بل هى أقل تقدما مما هو عليه الحال بالنسبة للدول المستوردة لرأس المال . لذلك فان إسهام الدول المصدرة لرأس المال نادراً ما يترتب عليه تأثير فى سياســـة العمالة فى المشروع المشترك ، لقلة العناصر الفنية المدربة لديها .

ولكنها تصر على الاحتفاظ بالدور القيادى فى الإدارة العليا للمشروع ويمكن أن يؤدى سوء الاختيار فى هـــذا الخصوص إلى وضع سلطة إصدار القرارات اليومية اللازمة لتشغيل المشروع ، فى أيدى عناصر غير مؤهلة لهذا العمل ، مما قد تكون له نتائج وخيمة على المشروع . وغالباً ما يلاحظ إعتماد هـذه العناصر على المستشارين الأجانب . وفى

بعض الأحيان يتم التعاقد مع شركة أجنبية لإدارة المشروع بالكامل في الفترة الأولى . وقد قدرت المبالغ التي تدفع للشركات الإستشارية الأجنبية في العالم العربي بحوالي ١٫٨ بليون دولار في السنة[1] .

٦ ـ تأسست كثير من المشروعات العربية المشتركة على مبدأ المساواة في الحصص بين الشركاء أو على الأقل بين مجموعة الشركاء المحليين ومجموعة الشركاء من الدول العربية الأخرى ، ويبرز ذلك بصفة خاصة في المشروعات التي تبنتها منظمة الأوبك . وفي كثير من المشروعات الثنائية وينعكس ذلك على طريقة تشكيل مجالس إدارات هذه المشروعات حيث يحصل كل طرف على نصف المقاعد .

٧ ـ تم تنفيذ المشروعات العربية المشتركة التي قامت حتى الآن ، دون وجود مخطط إقليمي لتحرير عناصر الإنتاج في المنطقة العربية ، ووضع نظام للأفضليات في التجارة . هذا بالإضافة إلى عدم قيامها بنشاطها في إطار أو تصور عام للتنمية الاقتصادية العربية على الصعيد القومي . مما يؤدي ذلك إلى بعثرة جهودها وإمكانياتها ، ومما يحول دون تحقيق تقسيم للعمل في المنطقة العربية بما يتناسب مع الظروف الخاصة

---

(١) ويقدر ما بين ١٫١ ، ١٫٢ بليون دولار يغطي نفقات الاستشاريين المهندسين وما بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ مليون دولار يغطي الأتعاب الإدارية والقانونية والاستشارية العامة والخدمات المالية ودراسات السوق .

أنظر : د . إبراهيم شحاته ـ الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة ـ السياسة الدولية العدد ٤٦ أكتوبر ١٩٧٦ .

بالموارد الطبيعية والمالية والبشرية لكل بلد عربى .

٨ — عدم وجود صيغة قانونية محددة ، لإقامة المشروعات العربية المشتركة ، حيث تعددت الصيغ المطبقة .

٩ — عدم إتجاه المشروعات العربية المشتركة ، للمجال الصناعى بصورة كافية ، وذلك على الرغم من إحتياج المنطقة العربية إلى إنشاء العديد من الصناعات .

١٠ — ينظر البعض ـ فى مجال تقييم المشروعات المشتركة ـ إلى العائد والمكاسب المادية التى تحققها هذه المشروعات كمعيار لنجاحها أو فشلها وتتفق مع هذا الرأى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية فيما ذكرته عن تقييم المشروعات المشتركة .

ونحن نرى أن يشمل معيار النجاح أيضاً مدى قيام هذه المشروعات فى نطاق التكامل الإنتاجى على طريق إحداث التكامل الاقتصادى بين الدول العربية . بل إننا نرى أن فشل المشروعات المشتركة فى الفترة السابقة (حسب مفهومنا لها) يرجع إلى أن قيام هذه المشروعات قد ترك لآليات السوق ولم تتضمن مع إنشائها قدراً من التنسيق بين خطط التنمية للأطراف فى هذه المشروعات .

من دراستنا للباب الثانى وضح لنا تجارب الدول ذات الأنظمة المختلفة فى مجال التكامل الاقتصادى ، خاصة الدول التى فى سبيلها النمو والتى تلائم ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ـ إلى حد ما ـ ظروف الدول الإسلامية .

كما برز من سردنا لهذه التجارب عوامل النجاح لبعض جوانبها ، والأسباب التى أدت إلى فشل الجوانب الأخرى .

ونظراً لأن ظروف كل تجمع تختلف عن ظروف التجمع الآخر ، لذا فإن أساليب كل منها تختلف فى إقامه التكامل .

والسؤال الذى يثار هنا عن ما هو أنسب الأساليب فى الوقت الراهن لإقامة تكامل إقتصادى بين البلاد الإسلامية . وهذا ما سوف نجيب عنه فى الباب الثالث . حيث نوضح فيه عوامل نجاح ومعوقات هذا التكامل . ثم نشير إلى الأساليب المختلفه للتكامل ونختار منها الأسلوب الملائم لإقامه هذا التكامل .

الباب الثالث

مدى إمكانية قيام تكامل اقتصادى بين البلاد الإسلامية والأسلوب الملائم له فى الوقت الراهن

وضح لنا من سرد النظرية التقليدية للتجارة الخارجية ، وكذلك دورها فى التنمية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وما حدث من تطور أدى إلى إتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، مما حدا بالاقتصاديين إلى البحث عن أسلوب جديد للتنمية . وانتهى الأمر لدى معظمهم إلى اعتبار التكامل الاقتصادى من أحسن الأساليب لذلك .

وقد لاحظنا أن الدول المتقدمة قد سبقت باقى الدول فى سلوك هذا الأسلوب ، حيث اتخذت عدة صور من التكامل بينها كان آخرها السوق الأوربية المشتركة .

ونحن نرى أن التكامل الاقتصادى بين الدول المتخلفة ، أصبح ضرورة من أجل الإسراع فى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . والتكامل فى هذه الحالة ليس هدفا فى حد ذاته بل يعتبر من أحسن

الوسائل لإنجاح التنمية[1] .

كما سبق الإشارة إلى حدوث الكثير من المزايا الناتجة عن التكامل منها ظهور الوفورات الخارجية والداخلية الناتجة عن اتساع السوق ، وانخفاض التكاليف وتحسن معدل التبادل الدولى مع الخارج ، مما يؤدى إلى إمكانية - الدول المتخلفة فى المساومة ، والقدرة التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى . بالإضافة إلى أن اتساع السوق يؤدى إلى كبر حجم الإنتاج فى المشروعات الأكثر كفاءة ، وإحلال السلع المنتجة محليا - التى تتميز بتكلفتها الرخيصة - محل السلع المستوردة .

ومن سردنا لطبيعة البلاد الإسلامية وحالتها الواقعية ، تبين لنا أنها بلاد متخلفة رغم ارتفاع متوسط الدخل الفردى فى السنوات الأخيرة للبعض منها - وهى الدول البترولية - إلا أننا نرى أن هذه البلاد لديها من الإمكانيات الذاتية ما يؤهلها إلى إحداث تكامل اقتصادى سليم . كما نرى أن فوائض الأموال لدى بعض الدول الاسلامية البترولية تعد أحد العوامل الحاسمة فى إنجاح التكامل الاقتصادى الاسلامى ، وتساعد على التغلب على عقباته المختلفة إذا ما وضع تصور شامل للمحاور التى يمكن أن يرتكز عليها وتوافرت الإرادة السياسية لتحقيقه .

---

(1) O. N. U., "Lerole des inctitutions financiar multilaterales dains La Prenation de I'integration economique entre Pays en voie de developpement, N. Y. 1975, p, 5.

الفصل الأول

عوامل نجاح التكامل الاقتصادى الاسلامى :

إن الله سبحانه وتعالى قد أنبأنا فى كتابه الحكيم بأنه قد أكمل الدين الذى أبتغاه لنا وأتم نعمته هذه علينا ، فما علينا إلا أن نتقبل منه نعماءه بالشكر والتمسك به ، والإيمان بما أنزل منه ، فهو الدين الكامل المتكامل « اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون ، اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا »[1] « ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين »[2] .

لهذا كان حقاً علينا أن نؤمن بكمال هذا الدين ، لأنه الحق ، وأنه لا يخلو من أى تنظيم دنيوى ومنه الاقتصاد حيث إن الإسلام شامل وكامل لكل شىء . كما أن الأصل فى الإسلام هو وحدة الأمة الإسلامية حيث أنها وطن واحد ، وإن قسمت إلى عدة أقاليم وقد كان يرأس هذه الأمة أمير المؤمنين ويولى على كل إقليم حاكم (أو أمير أو عامل) من

---

(١) من الآية رقم ٣ من سورة المائدة

(٢) الآية رقم ٨٥ من سورة آل عمران

قبله . وكل حاكم لكل إقليم مسئول عن شعب وأموال وأراضى إقليمه حيث يعمل على توفير الأمن والأمان للإقليم ، وأن يعمل على تطبيق الشريعة الاسلامية كاملة ويقـــوم بالصرف وسد حاجة إقليمه من الاحتياجات المختلفة . وإذا ما فاض شيء من الأموال يقوم بإرسالها إلى أمير المؤمنين فتوضع فى بيت المال حيث يتم الصرف منها على الأقاليم الأخرى والتى فى حاجة إليها . وكذلك إذا مانقص مال إقليم أو حدثت مجاعة لنقص محاصيل الإقليم كان على الخليفة أن يمد هذا الإقليم بما يحتاجه من أموال أو محاصيل من الأقاليم الأخرى . وهذا تطبيقا لما نص عليه الكتاب والسنة . وفى هذا يقول الله تعالى « إن هـذه أمتكم أمـة واحدة وأنا ربكم فاعبدون »[1] « وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون »[2] .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل المؤمنين فى توادّهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . (رواه البخارى) .

إذن فالأصل فى الإسلام التكامل الاقتصادى بين جميع الأقاليم فى الوطن الإسلامى ، فلا يشتكى أمير من فقر أو عجز، وآخر عنده فائض بل يحدث انتقال فورى من صاحب الفائض إلى من لديه عجز .

---

(١) الآية رقم ٩٢ من سورة الأنبياء

(٢) الآية رقم ٥٢ من سورة المؤمنين

وكان بيت المال بمثابة البنك المركزى للدولة الإسلامية (أو بنك الدولة) حيث كانت الأموال ترد اليه من جميع أنحاء الولايات الإسلامية حيث تحفظ فيه وتصرف منه فى شئون الدولة الإسلامية المختلفة . ومن أمثلة الصرف من أموال بيت المال ، إقامة المشروعات الجديدة ، وإقامة التحصينات(١)، أو تلافى حدوث مجاعة بتأثير قحط أو غلاء(٢) بإحدى الولايات . كما كان يقدم الأموال للزراع والتجار عن طريق القروض .

والتكامل لم يكن فقط فى هذه المجالات بل كان على مستوى جميع عناصر الانتاج ، فلم يكن هناك أية قيود على تنقل المسلمين من بلد إلى بلد آخر من أجل العمل أو التجارة أو الاستثمار . ولم يتقيدوا بأى قيود جمركية بين الولايات المختلفة . كما كان حق الملكية مكفول لكل مسلم فى كل بلاد الأمة الإسلامية . فالأمة الإسلامية رغم إتساعها أمة واحدة .

وكانت صورة التكامل الاقتصادى فيها من أحسن وأرقى الصور . ويكفى أنه كان مصدرها الكتاب والسنة : تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً ، كتاب الله وسنتى . صدق رسول الله . فلو رجع المسلمون إلى هذا الهدى السليم والمنزل من عند الله سبحانه وتعالى ما كانت أحوال المسلمين على ماهى عليه الآن من تشتت وتفرق وتمزق

---

(١) راجع الطبرى ج ١٠ ص ٧١ .

(٢) راجع ابن الجوزى ، المنتظم ج ٥ ص١٧٢ ، ج ٦ ص ٥٠ ، ٣١٧

وخلافات ، وتناقضات في الأموال والعقائد المختلفة . « ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم »[1] ، « ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق »[2] . صدق الله العظيم .

وفيما يلي نلقي الضوء على بعض العوامل الأخرى والتي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي بين العالم الاسلامي ، حيث نلاحظ أن الامة الإسلامية تتميز بأن لديها من العوامل ما يساعدها على نجاح هذا التكامل .

وتتلخص أهم هذه العوامل في الآتي :

١ ـ اختلاف الامكانيات الزراعية .

٢ ـ اختلاف الهياكل الانتاجية خاصة الانتاج الصناعي .

٣ ـ اختلاف القدرات التمويلية .

٤ ـ تباين إمكانيات رأس المال البشري .

٥ ـ اتساع السوق على نطاق الأمة الإسلامية .

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الحشر .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الحديد .

المبحث الأول

اختلاف الإمكانيات الزراعية بين البلاد الإسلامية :

تعتمد معظم الدول المتخلفة ـ ومنها البلاد الإسلامية ـ أساسا على إنتاج القطاع الزراعى . ويعرقل تخلف هـــذا القطاع سير التنمية فى القطاعات الأخرى ، ويهدد سلامة النشاط الاقتصادى العام . لذا احتلت خطط التنمية فى القطاع الزراعى مكان الصدارة فى خطط التنمية فى البلاد المتخلفة ، خاصة بعد بروز مشكلة تزايد السكان ، وتفاقم مشكلة نقص الغـــذاء ، وزيادة الطلب على المواد الأولية الزراعية بالإضافة إلى أن التصنيع فى البـــلاد المتخلفة يعتمد أساساً على المنتجات والخامات الزراعية .

والواقع أن هناك ارتباطا ما بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية وأن تطور كل منهما شرط أساسى لنجاح وتطور الآخر ، حيث إن فى تطوير الصناعة فائدة تعود على تطور الزراعة ، بتزويدها بالمعدات ، والآلات ومستلزمات الانتاج كالجرارات والأسمدة والمبيدات الحشرية بجانب تصنيع المنتجات الزراعية ، وامتصاص العمالة الزراعية الزائدة عن الحاجة ، والتى تمثل نسبة كبيرة من البطالة المقنعة والموسمية .

كما أن تنمية القطاع الزراعى يعود بالفائدة على القطاع الصناعى من

ناحية توفير الخامات والمواد الأولية اللازمـــة للتصنيع وكذا المواد الغذائية اللازمة للسكان والعاملين بقطاع الصناعة وتوفير العملات الحرة فى استيراد المواد الغذائية من الخارج[1] .

وتواجه الكثير من البـــلاد صعوبات جمة لتحقيق تنمية زراعية شاملة ، لاعتمادها على مواردها الذاتية ، وعدم توافر إطار تكاملى مع دول أخرى ، يمكن معه تحقيق معدلات عالية من النمو فى هذا المجال .

ومن الملاحظ أن الدول الاسلامية تتباين لديهـــا الإمكانيات الزراعية . فالدول الإسلامية البترولية تفتقر إلى هذه الإمكانيات (عدا إيران) على عكس بعض الدول الغير بترولية والتى يتوافر لديها الإمكانيات الزراعية[2] . ولكن إذا نظرنا للأمة الإسلامية ككل نجدها ذات وفرة للموارد الطبيعية المختلفة ، مما يسهل عملية التخصص فى

---

(١) فالجزائر مثلا تؤدى ٥٠ ٪ من دخلها البترولى لاقتناء المواد الغذائية الأساسية . أنظر / محمد الرفعى ـ آفاق التعاون الزراعى العربى ـ بحث مقدم لمؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب السادس ـ الرباط يوليو ١٩٧٦ .

(٢) نسبة الإنتاج الزراعى إلى الناتج القومى ضئيل جـــدا فى السعودية والكويت وليبيا ودولة الإمارات ودول الخليـــج . هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه الدول تمتلك مساحات صغيرة من الأراضى الزراعيـــة : فالبحرين ٢٠٠٠ هكتار ، قطر ٢٠٠٠ هكتار ، الكويت ١٠٠٠ هكتار ، الإمارات العربيـــة ١٣٠٠٠ هكتار . أما الدول الغير بترولية فنجد أن لدى بعضها مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية وعلى سبيل المثال ما يلى : تركيا ٢٧،٦ مليون هكتار ، =

العمل بينها ، وذلك فى حالة ما إذا قامت بإجراء تكامل إقتصادى وقطعت فيه شوطا كبيراً . حيث تستطيع هذه الأمة أن تخطو قدما نحو التنمية الاقتصادية الكاملة باستغلال المميزات النسبية لكل دولة .

كما تتوافر لدى بعض الدول الإسلامية مساحات من الأراضى القابلة للزراعة ولم تستغل بعد . وتبلغ مساحتها ٨٠ مليون هكتار وهى تمثل حوالى ٨٥٫٤ ٪ من جملة المساحة الصالحة للزراعة فى هذه البلاد ويتركز وجود هذه الأراضى فى السودان ، حيث يوجد بها ٣٨ مليون هكتار ، والمغرب ٨٫٤ مليون هكتار ، والصومال ٨٫٤ مليون هكتار ، والجزائر ٧ مليون هكتار ، والعراق ٦ مليون هكتار[1] .

وتوضح البيانات المتاحة عن الإنتاج والاستهلاك من القمح والأرز والذرة والشعير فى بعض البلاد الإسلامية (الدول العربية) وجود عجز فى إنتاج هذه المحاصيل عن معدل الاستهلاك فيها يقــــدر بحوالى ٣٫٧ مليون طن . منها ٣٫٤٨ مليون طن قمح ، ٠٫١٤ مليون طن من الذرة بنوعيها ، ٠٫٢٥ مليون طن من الشعير . وتختلف هذه البلاد عن

= نيجيريا ٢٣٫٨ مليون هكتار ، باكستان ١٩٫٤ مليون هكتار ، أندونيســـيا ١٩٫٤ مليون هكتار ، إيران ١٥٫٩ مليون هكتار ، النيجر ١٥ مليون هكتار .

U. N.' Statistical year Book, 1977.

F. A. O'' production year Book'' 1977,

(١) أنظر : د . أحمد عبد السلام هيبة ـ الانتاج الزراعى فى الوطن العربى ـ القاهرة ١٩٧٥ ص ٥٦ جدول رقم (١) .

بعضها البعض فى حجم هـذا العجز[1] رغم أن البلاد الإسلامية تمتلك ٢٥٢,٤ مليون هكتار من الأراضى الزراعية . وهى تعادل ١٦,٩ ٪ (بما يعادل ١/٦) من إجمالى ما يملكه العالم من هذه الأراضى (العالم ١٤٨٨ مليون هكتار) .

ويرجع هذا العجز إلى العوامل الآتية :

١ ــ انخفاض إنتاجية المحاصيل عامة والحبوب بصفة خاصة ، مما يضطر هذه الدول لاستيراد كميات كبيرة منها ، رغم أن معظمها دولا زراعية . وقد كان معدل إنتاج القمح عام ١٩٧٢ يتراوح بين ١٠,٣ إلى ٣,١ طن هكتار والأرز يتراوح إنتاجه ما بين ١,٠ إلى ٣,٥ طن / هكتار . والشعير ما بين ١٠,٧ الى ٢,٨ طن / هكتار . والذرة الشامية ما بين ٥,٠ إلى ٣,٧ طن / هكتار . والذرة الرفيعة يتراوح ما بين ٢,٠ إلى ٣,٩ طن / هكتار .

وبإجراء مقارنة ما بين معدلات إنتاج الفدان من بعض المحاصيل الزراعية فى أعلى هـذه الدول إنتاجا (مصر) مقارنا بأعلى معدلات إنتاج بعض دول العالم (متوسط ٧٠ ــ ٧٢) نجد الآتى[2] :

---

(١) أنظر : دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية ــ دراسة تبريرية لإنشاء شركة عربية للزراعة والانتاج الزراعى ص ٣ حيث تشير إلى أن العجز بلغ عام ١٩٧٢ بالنسبة لمصر ١٣١٧ ألف طن والسعودية ٥٧٦ ألف طن ولبنان ٤٦٠ ألف طن وليبيا ٣٠٩ ألف طن .

(٢) أنظر دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية ــ المرجع السابق ص ٩ .

	إنتاجية الفدان فى مصر		إنتاجية الفدان فى الدول الأجنبية	
القمح	٨٫١٢	أردب	١١٫١٣	أردب فى فرنسا
ذرة شامية	١١٫٢١	«	١٥٫٤٥	أردب فى كندا
أرز شعير	٢٫٢٦	طن	٢٫٥٨	طن فى أسبانيا
قصب السكر	٨٤٨	قنطار مترى	١٤٠٩	قنطار مترى بيرو

ومن هذه الإحصائية يتضح مدى تخلف أساليب الزراعة بالبلاد الإسلامية وأن ثمة مجالات واسعة للارتفاع بمستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية بالدول الإسلامية بوجه عام ، وذلك بإدخال بعض التحسينات الفنية على أساليب الإنتاج الزراعى ، وتحسين الأراضى الضعيفة والاهتمام بمشروعات الرى والصرف واستخدام الأساليب العلمية الحديثة .

٢ — بدائية وسائل الانتاج :

والجدول التالى يوضح نصيب بعض الدول الإسلامية من الجرارات الزراعية ، ومنه يتضح مدى ضآلة نصيب هذه الدول من تلك الجرارات[1] .

(١) أنظر مذكرة المعهد القومى للتخطيط رقم ٧٠٦ عام ١٩٧١ — إعداد قسم التخطيط الاقتصادى « التكامل الاقتصادى الزراعى العربى » .

الدولة	عدد الجرارات لكل ألف هكتار
سوريا	٠و٧٠
السودان	٠و٠٩
ليبيا	٠و٢٢
مصر	٤و٥٨
الجزائر	٠و٧٢
تونس	١و٨١
الأردن	١و٧٢
لبنان	٦و٨٨

هذا ويقدر عدد السكان العاملين فى البلاد الإسلامية طبقا لأرقام عام ١٩٧٦ بحوالى ٢٢٦و٨ مليون نسمة . أى بنسبة ١٣و٣ ٪ من مجموع السكان العاملين بالعالم وتقدر القوة العاملة فى قطاعات الزراعة بحوالى ١٣٩و٣ مليون نسمة ، أى حوالى ٦١ر٤ ٪ من إجمالى عدد السكان العاملين .

ويتفاوت نصيب الفرد من المساحة المزروعة حيث تتراوح الكثافة السكانية للهكتار الواحد من الأراضى المزروعة ما بين ١ر٠ نسمة فى

سوريا والعراق ، إلى ٢ر٣ نسمة فى السودان ، بينما تصل فى مصر إلى ١٢ر٠ نسمة . وهذا التفاوت يدعو إلى إعادة توزيع القوى العاملة فى القطاع الزراعى بين البلاد الإسلامية بما يحقق سد العجز فى بعض البلاد والتخلص من الزيادة فى البلاد الأخرى[1] .

كما يتميز الوطن الإسلامى بتوافر المواد الخام اللازمة لاقامة صناعات الآلات الزراعية كالجرارات ، وآلات الحرث ، والرى والحصاد . كما تتوفر لديه مواد أولية تدخل فى تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعى ، كالأسمدة والمبيدات الحشرية . الا أن حاجة الوطن الإسلامى أكبر مما هو متوفر لديه مما يؤدى إلى استيراد كميات كبيرة من المدخلات الصناعية ، وكذا الأسمدة والمبيدات . ويمكن مع إتخاذ الخطوات الخاصة بالتكامل الاقتصادى إجراء توسع فى الإنتاج فى هذا المجال بحيث يفى بحاجة الزراعة العربية[2] .

---

(١) كانت مصر من أول الدول الإسلامية التى بادرت إلى ذلك حيث تم ترحيل بعض الأسر من الريف المصرى إلى كل من السودان والعراق فى السنوات الأخيرة .

(٢) تشير دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية « دراسة تبريرية لإنشاء شركة عربية للزراعية والإنتاج الغذائى » ص ٢٣ . إلى أن إنتاج واستهلاك الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية المستخدمة فى الوطن العربى عام ١٩٧٢ كالآتى :

	الانتاج	الاستهلاك أو الاحتياج	العجز
— الآلات الزراعية (بالعدد)	١٥٠٠٠٠	٣١٤٥٦٤	١٦٤٥٦٤
الأسمدة (بالطن)	٧٩٩٢٠٠	٩٣٩٢٢٢	١٤٠٠٢٩
المبيدات (بالطن)	—	٥٩٩٠٢	٥٩٩٠٢

مما سبق يتضح لنا مدى تخلف الدول الاسلامية فى المجالات الزراعية رغم توفر الإمكانيات اللازمة لرفع قدرتها الإنتاجية . حيث إن الأراضى الزراعية المستغلة حاليا بالمنطقة العربية وحدها تقدر بحوالى ٥٢,٥ مليون هكتار — بينما الأرض الصالحة للزراعة والتى لم تستزرع تقدر بحوالى ٨٠ مليون هكتار — وبذلك يمكن لو أحسن الاستغلال زراعة هذه الأراضى — المزروعة حاليا والتى لم تستزرع — وأدخلت الأساليب الجديثة لزراعتها لأمكن الحصول على إنتاجية زراعية تقدر بحوالى خمسة أضعاف الإنتاجية الحالية على الأقل — هذا مع ملاحظة توافر العمالة الزراعية والفائضة عن الحاجة ببعض البلاد ، والتى يمكن توزيعها على الدول ذات العجز فيها . كل ذلك يمكن تحقيقه فى إطار التكامل الاقتصادى الإسلامى والذى يمكن أن يخطو خطوات كبيرة لأجل التنمية الزراعية وتوفير حاجة البلاد الإسلامية من المنتجات الزراعية .

المبحث الثانى

اختلاف الهياكل الإنتاجية خاصة الإنتاج الصناعى

سبق أن أشرنا إلى أن اقتصاد الدول الإسلامية فى مجموعة اقتصاد متخلف . ويبرز ذلك فى الارتفاع الكبير فى نسبة المشتغلين بالأنشطة الأولية كالزراعة وفى الانخفاض الكبير فى نسبة المشتغلين بالنشاط الصناعى وخاصة فى مجال الصناعات التحويلية وانخفاض الكفاية الإنتاجية وبدائية الأدوات المستخدمة فى الإنتاج ، مع انتشار الأمية. ولا يتعارض ذلك مع وجود ثروة لدى بعض الدول البترولية نتيجة لتصديرها للبترول .

وقد قطعت الدول الإسلامية شوطا فى التصنيع فى ظل استراتيجية إحلال الواردات . غير أن سياسة إحلال الواردات سرعان ما تكشفت عن بعض الجوانب السلبية، التى تتمثل فى تضاءل فرص التنمية الصناعية، لصغر حجم الأسواق المحلية وفى معالجة مشكلة البطالة الهيكلية أو تخفيف درجة اعتماد الدول الإسلامية على العالم الخارجى فى تصدير أو استيراد أو توفير فرص الاستثمار المنتج والمضمون لدول الفائض .

ولقد سارت الصناعة فى الدول الإسلامية على أساس سد الحاجات

المحلية المتزايدة وإحلال الواردات . فقامت وحدات إنتاجية صغيرة الحجم ، متخلفة فى الفنون الإنتاجية ومستخدمة الأيدى العاملة غـــير الفنية والأساليب العتيقة فى الإنتاج .

ونظرا لضعف القدرة الشرائية لغالبية المستهلكين المحليين، بالإضافة إلى ضيق وصغر حجم السوق مما اضطر معه إلى تشغيل الصناعات بأقل من طاقتها الاقتصادية ، حتى ارتفعت نسبة الطاقات العاطلة فى معظم البلدان الإسلامية ما بين ٢٥٪ إلى ٣٥٪ فى كل من العراق وسوريا والأردن ومصر والجزائر وتونس ، وارتفعت إلى ٥٠٪ فى المغرب. بينما لم تستطع الدول البترولية تطوير قطاع محلى للصناعة التحويلية وذلك لاعتمادها على فائض عوائد البترول فى سد حاجتها المتزايدة بالاستيراد من الخارج . أو بسبب ضعف الطاقات الاستيعابية والتى تقف حائلا أمام قيام صناعة تحويلية ناجحة .

ويلاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية يبلغ ٩٫٥ ٪ من الناتج المحلى فى الدول الإسلامية عامة ، بينما يبلغ ١٪ إلى ٥٪ فى بعض البلاد البترولية وهى السعوديه والكويت وليبيا والإمارات [١] .

---

(١) أنظر . مذكرة السكرتارية التنفيذية لمركز التنمية الصناعية للدول العربية ــ تصور للخطوط العربية لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية ــ المرجع السابق .

U. N., siatistical year book, 1977.

وتتميز الصناعات التحويلية فى معظم الدول الإسلامية بعدة خصائص منها ما يلى :

١ ـــ ضآلة رؤوس الأموال الموظفة فى القطاع الصناعى . وقلة مساهمة الصناعة فى حجم الإنتاج الإجمالى .

٢ ـــ تخصص معظم المؤسسات الصناعية بالدول الإسلامية فى إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية ، ويرجع ذلك إلى أنها تعمل لأجل سد جزء من حاجة الاستهلاك المحلى . ويلاحظ انتشار هذه المؤسسات وبقاء مستوى الكثافة الإنتاجية محدودا مما يجعل إنتاج كل منها غير إقتصادى وغير مربح .

٣ ـــ صغر حجم معظم المؤسسات الصناعية القائمة حيث يبلغ متوسط عدد العاملين فى كل مصنع حوالى ٥٠ عاملا مما يؤدى إلى ما يلى :

أ ـــ انخفاض إنتاجية العمل . بسبب انخفاض مستوى العاملين ، وتخلف الأساليب والطرق الانتاجية ، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة .

ب ـــ ارتفاع تكلفة الإنتاج .

٤ ـــ اعتماد بعض المؤسسات الصناعية على بعض المواد الخام أو السلع نصف مصنعة المستوردة من الخارج .

٥ — عدم الاستفادة من تصنيع المواد الخام المتوفرة بالدول الإسلامية حيث يتم تصدير معظم هذه المواد للخارج فى حالتها الخام .

٦ — تخلف مستوى الإدارة والتنظيم الصناعى والتخصص وتقسيم العمل والتمركز الإنتاجى بالإضافة إلى تخلف مستوى التعليم والتدريب المهنى والفنى اللازم للعمال . وذلك لقلة المدارس الصناعية والمعاهد المتخصصة وعدم وجود تنسيق أو ترابط بين التخطيط الاقتصادى والتخطيط التربوى والصناعة . وسوء استخدام الكوادر الفنية رغم قلتها .

ويتركز الجزء الأكبر من الصناعة التحويلية فى عدد قليل من الدول الإسلامية ، حيث تبلغ نسبة هذه الصناعة للناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول (أعلى الدول تقدما فى هذا القطاع) مايلى :

ايران ٢٠٪ ، تركيا ١٩٪ ، مصر ١٧٪ .[١]

ومن الملاحظ أن البلاد الإسلامية تمتلك العناصر الضرورية من اللازمة لإنشاء صناعة متكاملة فى مجالات البتروكيماويات والأسمدة والصلب والنسيج . كما تمتلك بعض هذه البلاد حوالى ثلث الاحتياطى العالمى من

---

(١) أنظر :

U. N., Statistical year book, 1977

UNOTAD, Basic Data on the Less Developed Countries, 1978.

الفوسفات ، وتساهم بمعدل ۲۰٪ من الإنتاج العالمى . حيث ينتج المغرب وحده حوالى ١٦٪ من الإنتاج العالمى ومصر وتونس والجزائر حوالى ٥٪ ورغم ذلك نجد أن البلاد الإسلامية لا تستفيد من هذه الثروة ، حيث يتم تصديرها كمادة خام دون تصنيع للبلاد الأجنبية التى تحسن استغلالها كمادة للتصنيع .[1]

كما أن البلاد الإسلامية تمتلك حوالى ٦٦٫٣٪ من الاحتياطى العالمى من البترول ، ٤٣٫١٪ من الإنتاج العالمى . ويتم تصدير معظم البترول كمادة خام فى الوقت الذى تقوم فيه البلاد الإسلامية باستيراده من الخارج بعد تكريره فقد بلغ ماتم إنتاجه من البترول لدى بعض الدول الإسلامية البترولية ٦٢٣ ألف طن عام ١٩٧٠ ، تم تكرير ٥٥ ألف طن فقط والباقى تم تصديره خام .

والجدول التالى يوضح جملة ماتم انتاجه وتكريره ، وما تم تصديره خام ونسبة ماصدر خام لما أنتج (بالألف طن) :

---

(١) أنظر : د . الحبيب المالكى ـ التنمية المندمجة للمجموعة الاقتصادية العربية بين الخيال والواقع ـ بحث مقـــدم لمؤتمر الاقتصاديين العرب السادس ـ الرباط ١٩٧٦ .

البــلاد	جملة ما لديها من بترول عام ١٩٧٠	جملة ما تم تكريره	جملة ما صدر خام	نسبة ما صدر خام إلى ما أنتج
السعودية	١٧٧	٢٨	١٤٩	٨٤٪
ليبيــا	١٦٢	—	١٦٢	١٠٠٪
الكويت	١٣٧	٢٢	١١٥	٨٤٪
العراق	٧٦	٣	٧٣	٩٦٪
الجزائر	٤٧	٢	٤٥	٩٥ر٧٪
قطر وعمان	٣٤	—	٣٤	١٠٠٪
المجموع	٦٣٣	٥٥	٥٧٨	٩١ر٣٪

المصــدر : د . الحبيب المالكى ـ التنمية المندمجة للمجموعة الاقتصادية العربية بين الخيال والواقع ـ المرجع السابق :

من الجدول السابق يتضح الآتى :

١ ـ جملة ما تم إنتاجه من بترول عام ١٩٧٠ فى بعض البلاد الإسلامية ٦٣٣ ألف طن .

٢ ـ جملة ما تم تصديره من هذا الإنتاج كمادة خام ٥٧٨ ألف طن .

٣ ـ نسبة ما تم تصديره من بترول خام إلى ما تم إنتاجه ٩١ر٣٪ .

يتبين لنا مما سبق مدى توافر مجالات العمل فى تصنيع البترول والذى تصدره البلاد الإسلامية مما يفقدها ثروات طائلة نتيجة لذلك. وحرمانها من تشغيل العماله الزائدة لديها فى القطاعات المختلفة .

كما أن البلاد الإسلامية لديها مناجم من الحديد خاصة فى موريتانيا والجزائر ويقدر الاحتياطى منه بحوالى ١٠ مليار طن . كما أن هذه المناجم لم تستغل بعداستغلالا اقتصاديا سليماوما زالت البلادالاسلامية تستورد معظم احتياجاتها منالحديد من الخارج (١) .

ويلاحظ أنه رغم توافر هذه الإمكانيات الصناعية الغير مستغلة لدى البلاد الإسلامية ، نجد أن موقف هذه البلاد من الإنتاج الصناعى العالمى ضعيف حيث يبلغ ناتج الصناعة التحويلية ٩,٥٪ من هيكل الناتج المحلى الاجمالى فى العالم الإسلامى بينما تبلغ هذه النسبة على مستوى العالم ٣٠,٧٪ .

وما تزال الفجوة واسعة بين البلدان الإسلامية وباقى بلاد العالم المتقدم والمتخلف ويبرز ذلك إذا ما قارنا بين متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الصناعى فى بعض البلدان الإسلامية (الدول العربية) ودول العالم حيث تبلغ فى الأولى ٣٠,٨ دولار بينما يبلغ فى الثانية حوالى ٢٧٩,١ دولار (٢) .

---

(١) أنظر / الحبيب المالكى ـ المرجع السابق .

(٢) أنظر : د . خالد عبد النور ـ والأستاذ / دانيال عبد الله رزق ـ تصور للخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية المرجع السابق .

إن هذه الفجوة تعني أن على البلاد الإسلامية أن تسعى بجدية إلى مضاعفة مجهوداتها لأجل اللحاق بركب الدول الأجنبية المتقدمة ولا يتأتى ذلك إلا بالتكامل الاقتصادي .

إن الحقائق السابقة تؤكد أن إمكانيات التصنيع القائم على إحلال الواردات ماتزال كبيرة بشرط أن يعمل على اتساع السوق . وعلى ذلك يتعين إعادة بناء صناعة إحلال الواردات على نطاق جديد وفي الإطار المتسع الذي يسمح به التكامل الاقتصادي الإسلامي .

إن صناعة إحلال الواردات في مجال السلع الاستثمارية والوسيطة يساعد على استيعاب العمالة الفائضة . ويتوقف ذلك على عدة عوامل منها درجة التكامل الرأسي للأنشطة الاقتصادية وطول سلسلة العلاقات التكنولوجية التي تأخذ في إعتبارها نسب المدخلات والمخرجات والمطلوب من السلع الاستثمارية لصيانة الطاقات الإنتاجية القائمة وبناء طاقات إنتاجية جديدة

ومن هنا تستمد صناعة إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستثمارية والوسيطة تأثيرها المفيد على العمالة . فضلا عن تشجيعها قيام أو توسيع الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية والأنشطة الأولية التي تقوم على رعاية هذه الموارد الطبيعية .

من أجل هـــذه الغايات كلها يبدو أن التعاون والتنسيق الصناعي الإسلامي في مجال صناعات إحلال الواردات ضرورة مصير وليست

بمجرد شعار سياسى أو سلاح اقتصادى يرفع فى وقت الأزمات فحسب وذلك داخل إطار التكامل الاقتصادى .

كما أن قيام الصناعة التحويلية فى جميع البلاد الإسلامية — على أن تتخصص كل دولة فى أكثر المنتجات ملاءمة لها — بما يتفق مع نسب عوامل الإنتاج فيها ومزاياها النسبية — كفيل بقيام المشروعات الأكبر حجما والأكثر كثافة رأسمالية والمتقدمة تكنولوجيا فى مجال إنتاج المنتجات التى ستتخصص فيها كل بلد إسلامى . وبهذا ترتفع جودة المنتجات وتنخفض تكلفة الإنتاج ومن ثم تتاح لهذه المنتجات التنافس داخل السوق الإقليمى والأسواق العالمية .

ولا يمكن الوصول إلى تلك النتائج الطيبة إلا فى إطار التكامل الصناعى بين البلاد الإسلامية والذى وضح لنا من الدراسة مدى توافر بعض مقوماته .

المبحث الثالث

تباين إمكانيات رأس المال البشرى :

تعتبر القوى البشرية الدعامة الرئيسية للنظام الاقتصادى لكل بلد فى العالم . وتهتم البلاد التى فى طور النمو بصفة خاصة بدراسة هذه القوى لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ، حيث إنها أحد عوامل الإنتاج الرئيسية للوطن . وتقوم هذه البلاد بإجراء حصر لمصادر القوة البشرية ، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى كل قطاع رئيسى فيها — صناعى ، زراعى ، خدمات ، بحث علمى — وذلك لتقدير حجم العمل المتاح لكل القوى البشرية التى لديها .

ويلاحظ أن هناك تباينا فى حجم القوى البشرية لدى البلاد الإسلامية فبعضها يعانى من عجز كبير فى الأيدى العاملة ـ مثل السودان والعراق والبلاد البترولية ـ رغم توافر مجالات العمل . فى الوقت الذى نجد فيه بلادا أخرى لديها مساحات بسيطة من الأرض الزراعية وعمالة زائدة وكثيرة عن الحاجة مما أدى إلى وجود بطالة مقنعة وموسمية فى هذا المجال من العمل (١) .

---

(١) من الملاحظ أن البلاد البترولية أقل البلاد الإسلامية تعدادا للسكان بالرغم من كبر مساحتها. وعلى سبيل المثال نجد أن السعودية يبلغ مقدارها حوالى=

وقد قدر عدد سكان الوطن الإسلامى بحوالى ٥ر٦٦٧ مليون نسمة بنسبة ٥ر١٦٪ من جملة سكان العالم . بينما تبلغ مساحة الوطن العربى حوالى ٥ر٢٩ مليون كيلو متر مربع بنسبة ٧ر٢١ ٪ من مساحة الرقعة الأرضية فى العالم .

وهذا يشير إلى الخفة السكانية فى الوطن الإسلامى مجتمعاً بالنسبة للكثافة السكانية فى العالم ، حيث تبلغ الكثافة السكانية فى الوطن الإسلامى ٦ر٢٢ بينما فى العالم ٣٠ .

وتعانى معظم البلاد الإسلامية من ندرة الأيدى العاملة الماهرة ومتوسطة المهارة ، وذلك يرجع لانخفاض مستوى التدريب ، والتعليم والفن الإنتاجى .

وينتج عن ذلك ، انخفاض مستوى الكفاءة وبالتالى إنتاجية العمل وذلك إذا ما قورنت بالبلاد المتقدمة . فعلى سبيل المثال ، تبلغ القيمة المضافة للفرد من القوة العاملة فى مصر — وهى تعتبر من أكثر البلاد الإسلامية تقدما — بالقطاع الزراعى نحو ٢٨٩ دولار وفى خارج الزراعة بنحو ٨٥٧ دولار . فى حين أن هذه الانتاجية ، لدى البلاد

= ٨,٤٤ مليون نسمة ، الكويت ٨٧٣ ألف نسمة ، ليبيا ٢,١٧٧ مليون نسمة قطر ١٢٠ ألف نسمة ، الإمارات ٢١٠ ألف نسمة . بينما البلاد الغير بترولية مكتظة بالسكان وعلى سبيل المثال مصر تبلغ ٣٨,٠٦٧ مليون نسمة ، وبنجلاديش ٨٠,٥ مليون نسمة ، أندونيسيا ١٣٩,٦ مليون نسمة ، أندونيسيا ١٣٩,٦ مليون نسمة ، باكستان ٧٢,٣ مليون نسمة وتركيا ٤٠,١ مليون نسمة .

المتقدمة ، لا تقل عن ١٦٩٤ دولار للعامل الزراعى ، ٢٩٠٦ دولارا للعامل خارج الزراعة[١] .

وقد ساهمت مصر (وبعض البلاد الإسلامية الأخرى مثل باكستان وبنجلاديش وأندونيسيا) بقدراتها البشرية ، لأجل العالم الإسلامى ، حيث يوجد حاليا مجهود تلقائى غير منسق وغير مخطط يتمثل فى انتقال بعض المهارات والخبرات ، من مصر إلى بعض الدول الإسلامية . ورغم كثرة الأعداد التى تصـدر سنويا لهذه البلاد ، الا أنها غير كافية لمواجهة الاحتياجات وسد النقص المطلوب لهذه الدول . ونود أن نشير هنا الى أنه كان من الواجب أن يتم تنسيق ذلك فى إطار نظرة هادفة للتـكامل الاقتصادى الإسلامى .

هـذا وقد حصلت البلاد البترولية على النصيب الأكبر من هـذه الخبرات ، حيث يبلغ نسبة المصريين العاملين فى الكويت والسعودية وليبيا ، حوالى ٥٥ ٪ من جملة العاملين فى هذه البلاد . كما أن نسبة المؤهلين والفنيين ، تبلغ حوالى ٥٠ ٪ منهم .

كما تشير البيانات الرسمية إلى أن عـدد المهندسين الذين يتوجهون للعمل بالبلاد الثلاثة يعادل ٤٠ ٪ من عدد الخريجين وكذلك بالنسبة للأطباء والصيادلة .

---

(١) أنظر : د . محمد عبد المنعم عفر ــ الموارد المالية والتـكامل الاقتصادى ــ مصر المعاصرة العدد ٣٦٠ ــ أبريل ١٩٧٥ ص ٧ .

ومن الملاحظ أن مصر تتحمل أعباء كثيرة نتيجة هجرة هذه المؤهلات حيث أن ٩٥ ٪ من هؤلاء من ذوى الخبرة فى العمل لمدد تتراوح ما بين ٤ — ٨ سنوات .

مما سبق يتضح لنا أن بعض البلاد الإسلامية وخاصة البترولية تعانى من نقص رأس المال البشرى بينما يتوفر هذا العنصر لدى البلاد الإسلامية الغير بترولية مثل أندونيسيا وبنجلاديش وباكستان ومصر كما وضح لنا أن القوة العاملة الإسلامية تتركز أساسا فى قطاع الزراعة ونسبة قليلة فى قطاع الصناعة مع ملاحظة انخفاض إنتاجية العمل والتى ترجع لأسباب كثيرة منها عدم كفاية التدريب ، وانخفاض مستوى التعليم ، وارتفاع نسبة الأمية ، والاهتمام بالتعليم فى المجال النظرى دون العملى .

ومن عوامل نجاح التكامل الاقتصادى الإسلامى من الناحيةالفنية الاهتمام برأس المال البشرى ، والعمل على رفع كفاءته الإنتاجية بالتدريب والتعليم وبالتنسيق على مستوى الوطن الإسلامى عن طريق الاستعانة بالعمالة والخبرات الفائضة لدى بعض البلاد الغير بترولية ، وذلك فى اطار احداث تكامل ما بين رأس المال البشرى ورأس المال المادى ، خاصة وأن تكوين رأس المال البشرى يحتاج الى فترات طويلة تتراوح ما بين عشر الى خمسة عشر سنة ، ويصعب تعويضه عن طريق الاستعانة بالخبرات الأجنبية نظراً لوجود عدة عوائق منها اختلاف اللغة والعادات .

المبحث الرابع

اختلاف القدرة التمويلية :

من الملاحظ أن البلاد الإسلامية تنقسم إلى طائفتين :

إحداهما : تشمل الدول الإسلامية المصدرة للبترول ، وتتميز بوجود فائض من العملات الأجنبية ، يأتى من إيراداتها البترولية ، ومن المتوقع أن تزاد أهمية هذا الفائض حتى إنها لا تقدر على استيعابه محليا .

والطائفة الثانية : تعانى من وجود عجز فى موازين مدفوعاتها وتعتمد على مصادر التمويل الأجنبية .

وإن اختلاف القدرات المالية بالمقارنة بالإمكانيات الاستثمارية بين الدول الاسلامية على النحو السابق ، يعتبر فى رأينا من أهم العوامل اللازمة ، لإحداث تكامل اقتصادى إسلامى .

وفى إحدى تقديرات البنك الدولى للإنشاء والتعمير نجدها تشير إلى أن الايرادات البترولية فى بعض البلاد الإسلامية عام ١٩٨٠ لسوف تكون كالآتى :

(بالمليون دولار)[1]

السعودية	٤٣٤٥٠
الكويت	١٢٣٥٠
أبوظبي	١٢٧٥٠
قطر	٢٩٠٠
العراق	١٦٧٥٠
الجزائر	٥٧٥٠
ليبيا	١٢٧٥٠
المجموع	١٠٨٧٠٠

بينما تقرير آخر للصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى يشير إلى أن بعض البلاد الإسلامية (البلاد العربية) الغير منتجةللبترول

(١) أنظر تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير — مشار إليه فى تقرير
ENAIR EL DIN" The Importance of Financial consideration in the stablishment of Joint projects in the Arab World"

ومن الملاحظ أن هذه التقديرات كانت عام ١٩٧٢ أى بأسعار ما قبل حرب أكتوبر وكان سعر البرميل فى ذلك الوقت لايتجاوز خمس دولارات بينما سعره حاليا وصل إلى ٢٦ دولار . وهناك احتمال رفعه إلى ٣٠ دولارا للبرميل الواحد وبذلك نجد أن هذه التقديرات قد ارتفعت قيمتها إلى حوالى خمسة أضعافها على الأقل .

سيبلغ قيمة العجز لديها خلال الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥ ما بين ١و١٤ إلى ٤و٢٢ مليار دولار[١] .

وترجع أسباب إرتفاع العجز لدى الدول الغير مصدرة للبترول للعوامل التالية :

ا ـ كبر معامل رأس المال المتوقع لهذه البلاد . وقد بلغ هـــذا المعامل خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ ٩و٥٪ بالنسبة لمصر ، ٤٪ بالنسبة للسودان ، ٢٪ بالنسبة للأردن[٢] .

هذا وإن كانت تقديرات المنظمات الدولية تتوقع انخفاضا لمعامل رأس المال فى كل من مصر والسودان خلال السنوات القادمه حيث يصل إلى ٣و٢ بالنسبة لمصر ، ٥و٢ بالنسبة للسودان[٣]

ب ـ ازدياد عبء خدمة الديون الخارجية لهذه البلاد الإسلامية

---

(١) أنظر دراسة الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ـ تدفقات الموارد المالية ـ دراسة غير منشورة ـ ١٩٧٤ ص ٥٣ من الملحق الاحصائى.

(٢) أنظر :

O. N. U. Ressources financieres ponr le developpment Rapport du Secrètartat de Ia C. N. U. C. E. D. Presente a la conference d'UNCTAD, Sontiage, Chile, 1972, pp. 11 - 12.

(٣) أنظر المرجع السابق .

الغير منتجة للبترول خاصة مصر والجزائر وتونس والسودان كما هو موضح فى الإحصاءات التالية :

	١٩٧١	١٩٧٢
مصر	٢٥و٥	١١و٥
الجزائر	١٢	١٤و٥
المغرب	٨و٢	٨و٥
السودان	١٢و١	١٢و٣

علما بأن ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجى يزيد من احتياجات البلاد لاستيراد رؤوس الأموال من الخارج[١] .

جـ ـ ضعف معدل الادخار القومى خلال الستينات حيث بلغ فى مصر ١٥و٧ ٪ وفى السودان ٦و١٠ ٪ وفى الأردن ١و١٠ ٪ . وإذا نظرنا إلى معدل الادخار فى مصر نجد أنه كان مرتفعا ، إلا أنه نظراً لارتفاع معامل رأس المال فإنه لا يحقق معدلا للنمو إلا بمقدار ٣و٤ ٪ سنويا ، وهو معدل متواضع بمقارنته بمعدل زيادة السكان الذى يبلغ ٢و٥ ٪ سنويا فى المتوسط .

د ـ الزيادة المطردة فى السكان لارتفاع معدل المواليد، مع عدم تدبير قدر

(١) أنظر المرجع السابق .

كبير من الاستثمارات للحفاظ على مستوى الدخل الفردى ومستوى المعيشة دون انخفاض .

هـ ــ ضعف القدرة التصديرية للدول الغير بترولية وتخصصها فى تصدير المواد الأولية بما يؤدى إلى عدم إمكان ارتفاع مقدار الصادرات لهذه الدول ، نظراً لانخفاض طلب الدول المتقدمة على هذه الصادرات ، وانهيار معدل التبادل الدولى لارتفاع أسعار الواردات من الدول المتقدمة بالنسبة لأسعار الصادرات من الدول المتخلفة[1] .

ويثور سؤال هنا عن مدى قدرة البلاد الإسلامية البترولية (كلا منها على حدة) على استيعاب[2] فوائض رؤوس الأموال البترولية ؟

والجواب عن ذلك هو أن قدرتها على الاستيعاب محدودة وذلك للآتى[3] :

---

(١) أنظر الاحصائية الخاصة بذلك فى :

O. N. U. "Ressources financiers..." Rapport op. cit p. 17.

(٢) أنظر أصل ونشأة مفهوم القدرة على استيعاب رأس المال فى المرجع التالى :

Guillaumontp, "La Capacite d'absorption du Capital" These Paris, 1964.

(٣) أنظر : د . إسماعيل عبد الرحيم شلبى ــ مقومات انسياب رؤوس الأموال العربية فى المنطقة العربية ــ معهد الدراسات المصرفية ــ القاهرة ــ فبراير ١٩٧٩ .

أ ـ اعتماد البلاد الإسلامية المنتجة للبترول على قطاع أولى واحد وهو قطاع استخراج البترول حيث نجد أن هذا القطاع يمثل نسبة كبيرة من صادرات هذه البلاد .

ب ـ صغر حجم السكان بهذه البلاد (عدا العراق وإيران) عن الحجم الأمثل اللازم لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وبالتالى صغر حجم السوق مما يؤدى بالتالى إلى عدم إمكان تصريف الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية والصناعات البتروكيماوية .

جـ ـ ضعف فرص الاستثمارات خارج القطاع البترولى ، وافتقار هذه البلاد إلى الإمكانيات الزراعية أو المنجمية الأخرى ، والتى بدونها يصعب إحداث حركة تصنيع شاملة . حيث من المعروف أن هناك ارتباطا قويا بين امكانيات النمو الزراعى، حيث نجد أن جزءا كبيرا من المدخلات اللازمة للقطاع الصناعى تأتى من القطاعى الزراعى . كما أن امكانيات التوسع الزراعى ، تتوقف على توافر الكثير من مستلزمات الإنتاج التى يوفرها القطاع الصناعى .

وإذا ما نظرنا إلى باقى الدول الإسلامية (ذات العجز) نجد أنه

لديها بعض الخصائص التى تؤدى إلى ارتفاع قدرتها الاستيعابية من ناحية ، وإلى ارتفاع قدرة العالم الاسلامى كـكل من ناحية أخرى . نظرا لأن أوجه القصور الموجودة فى الدول البترولية ، نجد لها حــــلا وعلاجا لدى الدول الاسلامية الغير بترولية ، مما يؤدى إلى ارتفاع القدرة الاستيعابية للوطن الاسلامى .

المبحث الخامس

اتساع السوق على نطاق العالم الإسلامى

تتصف السوق المحلى لكل بلد إسلامى على حدة بالضيق ، ويرجع ذلك إلى أن المصدر الرئيسى للناتج القومى الإجمالى فى جميع البلاد الإسلامية مايزال يتركز فى قطاع من قطاعات الإنتاج الأولى .

فتعتمد مجموعة من البلاد الاسلامية كلية على قطاع زراعى متخلف تنخفض فيه الإنتاجية ويعانى من بطالة صريحة وموسمية ومقنعة ، وبالتالى تنخفض فيه القدرة الشرائية لمعظم السكان .

وتعتمد المجموعة الأخرى على قطاع استخراجى للبترول ، وهو قطاع متطور إلى حد ما ولكنه يخضع فى بعض حالاته للشركات الأجنبية الدولية . ومن الملاحظ أن معظم عائداته المالية تودع فى البنوك الأجنبية ، وبالتالى لا يساعد على تقدم ونمو بقية قطاعات الاقتصاد القومى ، ولا يساعد على ارتفاع القدرة الشرائية لغالبية السكان . بل إن أسواق البلاد المنتجة للبترول تعتبر امتداداً لأسواق المنتجات الصناعية فى البلاد الصناعية المتقدمة أكثر مما تعتبر أسواقاً للصناعات المحلية . وذلك يرجع إلى صغر الطاقات الاستيعابية فى هذه البلاد ، وصعوبة

قيام صناعات محلية ناجحه فى ظل الهياكل الصناعية والاجتماعية القائمة .

ونظرا لضيق السوق وصغر حجمه خاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية فى البلاد الإسلامية فإن نصيب الفرد من الناتج الصناعى يتراوح بين ٩,٩ دولارا فى السودان ، ١٢٥ دولارا فى الكويت . كما يتراوح نسبة نصيب الفـــرد من الإنتاج الصناعى إلى نصيبه من الدخل القومى الإجمالى ما بين ٣,٣٪ فى الكويت إلى ١٧,٦٪ فى مصر . وهى نسب تزيد عن الحد الأدنى والأقصى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعى فى البلاد الإفريقية وآسيا ولكنها أقل كثيرا من الحد الأدنى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعى فى أمريكا اللاتينية وأوربا الغربية والشرقية والولايات المتحدة [١] .

ومما يزيد من تأكيد صغر حجم السوق إجراء مقارنة بين نصيب الفرد من الاستهلاك الصناعى فى البلدان الإسلامية ومثيله بأمريكا اللاتينية والعالم . فنجد أن نصيبه فى البلدان الإسلامية لم يتجاوز ٥٢,١ دولارا فى السنة، مقابل ٢٢٢,٦ دولارا البلدان أمريكا اللاتينية، ٢٧٩,١ دولارا بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد فى العالم [٢] .

---

(١) أنظر : د . خالد عبد النور ـ ودانيال عبد الله رزق ـ تصور الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية ـ المرجع السابق جدول ص ٢٤.

(٢) أنظر : د . خالد عبد النور ودانيال عبد الله رزق ـ المرجع السابق جدول رقم (٦) ص ٢٨ .

ومن العوامل التى تساعد على ضيق نطاق السوق بالبلاد الاسلامية، سوء توزيع الدخل ووجود مناطق متخلفة فى كل بلد عربى ، وتخلف القطاع الزراعى الذى يؤدى إلى حياة عدد كبير من السكان دون الكفاف .

وعلى ذلك يتطلب توسيع السوق الإسلامية ، العمل على إعادة توزيع الدخـــل ، وتطوير قطاع الزراعة ، ورفع إنتاجية وتنمية المناطق المتخلفة واستغلال جميع الموارد الطبيعية التى تحتويها هذا المناطق .

وليس المقصود من توسيع السوق هو زيادة الطلب وخلق الحافز على التعجيل بالتصنيع . بل هو أيضا ضرورى لرفع الكفاية الإنتاجية للمشروعات القائمة ، وتشجيع الدول والمنظمين الأفراد على الدخول فى مجالات جديدة للصناعة . وإقامة هيا كل صناعية أكثر تقدما ، وأفضل تكاملا ، وتوفير إمكانيات تنويع الانتاج . حيث إن زيادة الطلب على المنتجات الصناعية الاستهلاكية ونمو هذه الصناعة سوف يشجع على قيام الصناعات الاستثمارية والوسيطة .

كما أن توسيع السوق سوف يظهر أهمية الربط بين التصنيع وتطوير الزراعة للتوصل إلى أفضل أســـلوب لدفع التنمية فى القطاعين معا . حيث إن اتباع سياسة زراعة دينا ميكية قد يكون حافزا على المزيد من التصنيع عن طريق الزيادة التى تتحقق فى دخول سكان الريف ، وبالتالى دخولهم إلى أسواق المنتجات الصناعية . كما أن تنمية إنتاجية

القطاع الزراعى يساعد على توفـــير الكثير من مستلزمات الانتاج الزراعية بتكلفة مقبولة وبجودة عالية ، وبالتالى تشجيع القطاع الصناعى على إقامة الصناعات الزراعية والتوسع فيها . مما يزيد من الفائض المتاح للتصدير فيؤدى بالتالى إلى زيادة قدرة البلاد الاستيرادية مما يحقق معدلا أعلى للتنمية الاقتصادية .

مما سبق تبرز أهمية اتساع السوق على نطاق المنطقة الإسلامية وضيقها على نطاق معظم البلاد الإسلامية بمفردها . واتساع السوق يساعد على إقامة الصناعات التى تحتاج الوحدة الإنتاجية المثلى فيها إلى حد أدنى من السوق .

كما يسمح اتساع السوق بالمساومة مع الكتل الاقتصادية الأخرى إذا ما دخلت معها فى تعامـل . وكلما اتسعت السوق وتباينت الإمكانيات التى تعد من عوامل إنجاح التكامل الاقتصادى كلما أدى ذلك إلى جعل السوق أكثر اتساعا وعملية للتنمية أكثر تقدما وديناميكية .

الفصل الثانى

العقبات فى سبيل التكامل الاقتصادى

بالرغم من وجود الدوافع القوية لإنجاح التكامل الاقتصادى الإسلامى ، والتى سبق الإشارة إليها إلا أن البعض كثيرا ما يردد أنه توجد بعض العقبات فى سبيل التكامل . إلا أننا نرى أن كل ما يثار يمكن التغلب عليه إذا ما سلكت الدول الاسلامية الطريق السليم والصادق لأجل إقامة تكامل اقتصادى إسلامى .

وسوف نتعرض باختصار لما يثار من عقبات ، ثم نلقى الضوء على الحلول اللازمة حتى يمكن التغلب عليها .

وتتلخص العقبات التى سنتعرض لها فى الآتى :

١ ـ التكامل الاقتصادى والتنظيم الضريبى .

٢ ـ توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن التكامل الاقتصادى .

٣ ـ تنافس الاقتصاديات الإسلامية .

٤ ـ اختلاف النظم الاقتصادية .

٥ ـ اختلاف نظم الحكم .

المبحث الأول

التكامل الاقتصادى والتنظيم الضريبى

من المعروف أنه إذا اختلفت نظم الضرائب اختلافا كبيرا بين البلاد فإن ذلك قد يكون معوقا لتكاملها ، وحجر عثرة فى حركة انسياب رؤوس الأموال وانتقال الأشخاص والسلع بين بلاد التكامل. حيث تفضل رؤوس الأموال الاتجاه إلى البلاد التى تفرض فيها ضرائب أقل من غيرها .

كما أن اختلاف نظم الضرائب داخل منطقة التكامل يعرقل من قيام المنافسة بين المشروعات الموجودة فى هذا التكامل . وهذا يستدعى العمل على إجراء تعديل للنظام الضريبى فى تلك البلاد .

وقد يتبادر إلى الذهن بأن الدول المتكاملة قد تميل إلى توحيد نظمها الضريبية ولكن ذلك لا يحدث الا فى حالة ما إذا قطع التكامل شوطا كبيرا ووصل إلى مرحلة السوق المشتركة أو حدثت وحدة اقتصادية بين البلاد التى يجمعها التكامل الاقتصادى .

أما خلاف هذا فإن البلاد عادة تبقى على استقلالها بتنظيمها الضريبى . حيث إنه من العسير الاكتفاء بتوحيد النظام الضريبى وحده ، لارتباطه

ارتباطا شديدا بغيره من النظم المالية والاقتصادية المعمول بها فى كل من الدول المتكاملة .

وعلى ذلك فإما أن تتوحد هذه النظم جميعا أو تبقى جميعا قائمة . لهذا فإن تغيير النظام الضريبى فى أى بلد ليس بالأمر اليسير ، نظرا لارتباطه بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والسياسية السائدة فى كل بلد . وعلى سبيل المثال ما عليه الحال ببعض الدول الإسلامية . حيث إن الدول البترولية تعتمد أساسا فى إيراداتها على عائدات البترول لسد حاجتها من السلع ، وعلى ذلك لا تفرض ضرائب ذات شأن . بينما تعتمد الدول الإسلامية لغير بترولية أساسا على فرض الضرائب . كما يصعب توحيد الضرائب بين بلد يرى وجوب استخدام الضريبة كوسيلة من وسائل إعادة توزيع الثروات والدخول بين الأفراد ، وبين بلد أخرى لا ترى ذلك .

ولهذا يستحسن الاكتفاء فى هذا المجال بالعمل على تنسيق النظم الضريبية بين البلاد المتكاملة دون توحيدها تماما ، إلا عند الرغبة فى تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة . مع ملاحظة أن يتم هذا التنسيق فى ضوء دراسة دقيقة لتطوير تلك النظم . وما يمكن توقعه من تطور فى المستقبل فى البلاد المتكاملة . مع اختيار أفضل الوسائل لتحقيق التنسيق .

ومن الملاحظ أن معاهدة روما الخاصة بالسوق الأوربية المشتركة قد التزمت جانب الحذر فى مجال الضرائب داخل دول السوق ،

واكتفت بالحيلولة دون إحداث تمييز لصالح منتجات أحد الأعضاء على حساب منتجات عضو آخر داخل دول السوق. حيث إن ذلك يتنافى مع وجوب تحقيق مبدأ المنافسة بينهم جميعا. كما نصت المعاهدة على قيام لجنة السوق بالتنسيق بين الضرائب غير المباشرة[1] التى تفرضها الدول الأعضاء وذلك بما يحقق الصالح المشترك.

ولكن لم تنجح السوق فى تحقيق تنسيق للضرائب بالمعنى الدقيق، إلا فى حدود ضيقة، كان من أهمها ضرائب رقم الأعمال. حيث تم إحلال تنظيم موحد محل النظم المختلفة التى كانت تتبعها الدول كل على حدة. وفى عام ١٩٦٧ قرر السوق أن يعمل بنظام الضريبة الفرنسية على القيمة المضافة فى جميع الدول، إلا أنه حتى الآن لم يتفق الأعضاء داخل السوق على تنسيق وعاء وفئات هذه الضريبة.

أما بالنسبة لتجربة بعض الدول الإسلامية (الدول العربية) فلم تسلك نفس أسلوب السوق الأوربية المشتركة بإجراء تنسيق لنظمها الضريبية. بل قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بوضع مشروع اتفاقية بتجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب بين دول المجلس. واتفاقية ثانية بالتعاون بين دول المجلس لتحصيل الضريبة. ولكن

---

(١) تشير المادة ٩٩ من المعاهدة إلى تحقيق التنسيق بالنسبة لضريبة رقم الأعمال ورقم الإنتاج والضرائب غير المباشرة الأخرى. وقد نجحت السوق إلى حد كبير فى الحيلولة دون استخدام كل من الدول الأعضاء الضرائب والرسوم لتمييز منتجاتها الوطنية ضد منتجات غيرها من دول السوق.

لم يتم التصديق على الاتفاقيتين حتى الآن (١) .

مما سبق يتضح لنا أن هذه الدول الإسلامية لم تهتم بتنسيق نظمها الضريبية ويرجع ذلك إلى اختلاف هذه النظم اختلافا بينا فيما بينها ، كما تختلف الظروف التى تفرض وتحصل فيها تلك الضرائب باختلاف البلاد .

كما أن هذه الدول الإسلامية لم تسع سعيا جادا لتجنب الازدواج الضريبى ، وقد يرجع ذلك إلى أن بعضها خاصة البلاد البترولية تخفف من أعباء الضريبة اكتفاء بمواردها البترولية . والبعض الآخر يمنح اعفاءات وتخفيضات ضريبية للأموال الواردة لها من الخارج . بالإضافة إلى أن الممولين فى هذه البلاد الإسلامية لم يشعروا حتى الآن

---

(١) حررت الاتفاقية الأولى فى ٣ ديسمبر ١٩٧٣ بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى رأس المال فيما بين دول المجلس . كما أنه يوجـــه إلى هاتين الاتفاقيتين الـكثير من النقد والذى يتلخص فى إغفال الاتفاقية الأولى النص على بعض ضرائب الدخل مثل الضريبة على الأرباح الزراعية والضريبة على الإيراد . كـذلك يلاحظ عليها عدم الدقة .

أنظر :

د . إسماعيل عبد الرحيم شلبى ـ مقومات انسياب رؤوس الأموال العربية فى المنطقة العربية ـ المرجـع السابق .

بوطأة الازدواج الضريبي عليهم . بسبب ما أشرنا إليه من عوامل ، والتي تخفف من الأعباء الضريبية الواقعة عليهم عند انتقالهم أو انتقال رؤوس أموالهم من بلد إسلامي إلى آخر . وهذا لا يمنع من احتمال تعرض الممول لازدواج ضريبي شديد الوطأة . أو أن الدول البترولية قد ترى في المستقبل العمل على رفع فئات الضرائب على الدخل عندها .

لهذا فإننا نرى حلا لهذا الموضوع أن يتم إجراء التنسيق الضريبي اللازم على مستوى الوطن الإسلامي . طبقا لخطوات التكامل الاقتصادي التي تتم .

المبحث الثانى

توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن التكامل الإقتصادى(1) :

تحقق البرامج المختلفة للتكامل الاقتصادى ، فوائد وأضرار لكل من الدول الأعضاء . وتتوقف المنافع والأضرار الخاصة بالتكامل ، على الطريقة التى ينمو بها سوق أى من السلع التى تنتجها كل بلد. وتتوقف كذلك على إنخفاض درجة الحماية التى كانت تتمتع بها سلع أخرى قبل إلغاء عقبات التعامل داخل هذا الإقليم .

(1) أنظر المراجع التالية :

– Nations Uniēs, problemes actuels d'integration economique "Reportition des avantages et des couts dans L'integration entre pays en Voie de developpement. TD/B/394 New York, 1973. p. 12.

– UNCTAD, "Fiscal Compensation and the distribution of Benefits in Economic Groupings of Developing Countries" in (Current problems of Economic Integration, TD/B/322-) New York, 1971.

– UNCTAD "The Distribution of Benefits and costs in Integration Among Developing Countries" in (Current problems of Economic Integration TD/B/394) New York 1973.

ومن خلال هذه العوامل نجد أن من صور المنافع التى يمكن أن يحققها التكامل ما يلى :

١ ـ الآثار الانعكاسية (repercussion de proche) التى تحدثها تجارة السلع المستفيدة من تحرر المعاملات . حيث ينتج عن تجارة بعض السلع ، آثارا مختلفة على إنتاج السلع الأخرى من خلال تأثر المواد الأولية ، والمنتجات نصف المصنعة ، والمنتجات النهائية .

فكلما كانت الآثار الانعكاسية قوية ، كلما كانت المنافع التى تنتج عن زيادة المعاملات الإقليمية أكبر .

٢ ـ الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج :

كذلك فى حالة ما إذا استطاع أى بلد أن يزيد إنتاجه من بعض السلع ، مستفيداً من عناصر إنتاج معطلة مسبقا . فيمكن لهذا البلد ، أن يستفيد بشكل أسرع من اتساع السوق ، الذى نتج عن إنشاء التكامل .

٣ ـ إنخفاض الحواجز الحمائية غير الاقتصادية :

وهى صورة أخرى للمنافع التى يمكن أن يحققها التكامل للبلاد المشتركة وتتعلق بخلق معاملات تجارية . وتأتى هذه المنافع من انخفاض الحواجز التى كانت مرتفعة من قبل والتى كانت تسبب قبل نشوء التكامل اختلالا أو تفاوتاً فى تخصيص الموارد . كما أن تطبيق تعريفة

جمركية خارجية مشتركة يتطلب عقد مفاوضات مع الدول الأخرى ، قبل إحداث أى تغيير فى التعريفة المطبقة باتفاق مشترك . وهو مايقوى أيضاً من وضع أو موقف كل دولة مشتركة — داخل نطاق التعاون — فى المفاوضات الثنائية مع الدول الأخرى .

أما بالنسبة لانتقال عناصر الإنتاج ، فمن الملاحظ أن معظم هذه الانتقالات تتجه للعمل فى الأقاليم الأكثر تقدماً . لذلك فإنه من الواجب فرض بعض الرقابة على تلك الانتقالات ، وأن يفرق بين حالة الأيدى العاملة — المدربة وغير المدربة — وبين انتقالات رأس المال.

فانتقالات الأيدى العاملة ، يمكن أن تخدم الدول المستقبلة ، والدول المصدرة . وحتى يكون هناك إنتقال منظم للأيدى العاملة ، لابد أن يكون هناك برنامج موجود حول اتفاق مشترك بين الدول ، لإيجاد توافق فى مجال هياكل الأجور والسياسات الاجتماعية المختلفة . وكذا بالنسبة للبطالة التى سادت غالبية الدول الساعية للنمو .

وغالباً مايحدث انتقال العمالة من اقتصاد امكانيات العمل فيه نادرة إلى اقتصاد آخر تتوافر فيه فرص أكبر للعمل .

وبالنسبة لتحركات رؤوس الأموال، فهى مرتبطة ببرنامج إقليمى معد بطريقة تؤكد التوزيع الجغرافى العادل للأنشطة الاقتصادية . ولكى تصل تحركات رؤوس الأموال داخل منطقة التكامل بحرية كاملة ، فمن الضرورى أن تتخذ كل الدول الأعضاء فى مواجهة الدول الأخرى

سياسة مشتركة ، فى مجال الرقابة على الصرف ، وإلا فستستفيد الدول الأكثر تحرراً فى هذا المجال ، عن الدول الأخرى الأكثر تشدداً .

كما أنه يجب وضع سياسة مشتركة فى مواجهة تدفقات رؤوس الأموال والواردة من الدول الأخرى ، وبالنسبة للأنظمة ذات الطابع الضريبى والنقدى ، فكل منها تستطيع من خلال طبيعتها ، أن تمارس التـأثير اللازم فى توزيع المنافع والأضرار . ومن الضرورى التوفيق بينها . ولا يعنى ذلك أن يكون معدل الضرائب المفروضة موحداً أومتطابقاً ، بل يمكن للوسائل الضريبية ، أن يكون لها تأثيرفى التوزيع الجغرافى للأنشطة الاقتصادية والصناعية المختلفة داخل نطاق منطقة التكامل الاقتصـــادى . هذا بالإضافة إلى أنه يمكن للأنظمة الخاصة بتحصيل بعض الضرائب ، أن تمارس تأثيرا على الأضرار والمنافع التى تصيب أى من الدول الأعضاء ، ويتوقف ذلك على الطريقة أو الأسلوب الذى يتم به توزيع نفقات التحصيل ، وعلى الطريقة التى يتم بها توزيع حصيلة هذه الضرائب نفسها فيما بين الدول الأعضاء .

أما بالنسبة للسياسات النقدية ، فلها من الأدوات ما تستطيع أن تؤثر به على توزيع المنافع والأضرار ، خاصة فى مجال السياسات التى تعمل على الاستقرار الداخلى للأسعار وأسعار الصرف . وعندما يحقق التكامل النقدى تقدما ـــ خاصة عند ما يتواجد اتحاد أووحدة نقدية ـــ فان الموقف الذى تتخذه الدول المختلفة ، فى مواجهة السياسة النقدية يؤثر على توزيع المنافع والاضرار داخل المنطقة .

والخدمات المشتركة بين دول المنطقة ، يمكن أن تحقق للدول الأعضاء منافع وأضرارا كثيرة ، وذلك من وجهة نظر الدول المختلفة كل على حدة . وترتبط أضرار ومنافع الخدمات المشتركة بالأمور التاليـة :

أ ــ سياسة استثمار الخدمات المشتركة .

ب ــ الطريقة التى يتم بها تحديد التعريفات أو الرسوم .

جـ ــ الطريقة أو الأسلوب الذى توفر الخدمات المشتركة من خلاله ، وامكانيات وفرص العمل لرعاية كل دولة .

د ــ المكان الذى يحدد ـ بمعرفة السلطات المركزية ـ للخدمة المشتركة وللسلع التمييزية ومشترياتها الجارية .

هـ ــ الطريقة التى تساهم بها الدول ، فى تمويل الخدمات المشتركة .

ونود أن نشير هنا ، إلى أن الأهمية الرئيسية للخدمات المشتركة من وجهة نظر توزيع الأضرار والمنافع ـ تتمثل فى التأثير الذى تمارسه بالنسبة لتوطن النشاط الاقتصادى ، مع الأخذ فى الاعتبار ـ على وجه الخصوص ـ التأثير الذى يحدثه توطن مشروعات البنية الأساسية على هيكل التنمية داخل المنطقة .

وسنشير فيما يلى إلى بعض الإجراءات ، التى يمكن للدول داخل

نطاق منطقة التكامل ، أن تتخذها من أجل توزيع المنافع والأضرار ، الناشئة عن قيام هذا التكامل وهى :

١ — إجراءات ذات طابع تجارى :

حيث يمكن للدول الأعضاء الأقل نموا داخل التجمع الاقتصادى ، أن تحصل على معاملة تفضيلية لتجارتها ، وذلك باتخاذ أحد الأساليب التاليـــة :

أ — منحها مهلة إنتقال أطول لفتح أسواق المعاملات . وحق تطبيق التعريفات الجمركية المشتركة على مراحل .

ب — منح الأولوية لتحرير تجارة بعض السلع الخاصة بالدول الأقل نموا ، خاصة السلع التى يدخل فى تصنيعها نسبة كبيرة من الموارد الطبيعية ، والطاقات الإنتاجية المعطلة لدى هـــذه الدول .

جـ — تطبيق قواعد أقل صرامة ، لصادرات هذه الدول خلال مراحل الانتقال الأولى .

٢ — الإجراءات المتعلقة بالنقد والمدفوعات :

يمكن فى إطار الأحكام الخاصة بالمدفوعات ، منح الدول الأقل نموا تعويضاً ، والسماح لها بعقد ائتمان أكثر سخاء ، خاصـــة الدول التى

تحقق عجزاً فى معاملاتها مع الدول الأخرى ، داخل نطاق التجمع . ويقدر بعض الخبراء [1] ، أن الإجراءات المتعلقة بقطاع المدفوعات لها أدوات خاصة بتسهيل المعاملات . ولكنها لاتشكل وسيلة لتصحيح الاختلال الهيكلى فى الدول التى لاتحصل على نصيب عادل من منافع التكامل الاقتصادى .

وهذه الإجراءات مرتبطة بالفكرة التى ترى أن العبء الذى تفرضه الإجراءات الخاصة بتصحيح موازين المدفوعات . لابد أن تتحملها الدول التى تحقق فائضاً بنسبة أكبر عما كانت تحققه من قبل قيام الاتحاد .

ومن أجل هذا ، يرى البعض أن من المناسب ، تدعيم الطلب الذى تقدمت به مجموعة الدول الساعية إلى النمو داخل مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة والمقدم إلى صندوق النقد الدولى (IMF) لإيجاد وسيلة لتسهيل عملية منح حقوق السحب الخاصة ، لتدعيم جهود الدول الساعية للنمو فى المجالات المختلفة وحل المشاكل والصعوبات التى تواجه معاملاتها المشتركة [2] .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

U. N. Problemes actuels d'integration economique "Repartion des avantages et des couts dans L'integration entre pays en voie de developpement. op-cit - p-17.

(٢) أنظر : المرجع السابق .

٣ — الإجراءات الخاصة بانتقال عناصر الإنتاج :

إن حرية انتقال الأيدى العاملة ، بين دول التكامل فيه منفعة للدول المصدرة والمستوردة للأيدى العاملة . إلا أنه فى بعض الحالات تكون هناك أضرار لبعض هذه الدول نتيجة هذه الانتقالات . وعلى ذلك فانتقالات الأيدى العاملة ، لاتشكل وسيلة جيدة لإقرار التوازن بين المنافع والمضار بين دول التكامل ، إلا إذا خضعت هذه الانتقالات لرقابة خاصة من الدول صاحبة المصلحة — المصدرة والمستوردة — كما أنه يجب أن يراعى عند فقد الدول الأقل نموا — داخل إطار التكامل — للأشخاص من ذوى الكفاءات النادرة ، أن يتم اتخاذ إجراءات خاصة بالتعويض والمعونة الفنية .

كما أن انتقالات رؤوس الأموال لابد أن تخضع للأمور التالية :

أ — لسياسة الاستثمار المشتركة والمطبقة فى المنطقة كلها .

ب — كما تخضع للمؤسسات المصرفية (والتى تكون شبكة مترابطة) والتى تقوم بإعادة توجيه رؤوس الأموال ، حيث توجهها إلى المناطق الأكثر حاجة لاقتراض الأموال .

كما يجب أن يراعى أن حركات رؤوس الأموال - سواء داخل التجمع أو الواردة من الدول الأخرى - يمكن أن تصلح كأداة توازنية إذا ماتم تطبيق إتفاق تنشيطى مشترك ، تستفيد منه الدول المشتركة

خاصـــة الدول الأقل نموا . كما يجب ألا تصبح هذه المنشطات ـ أو التسهيلات ـ مكلفة لهذه الدول من وجهة النظر المالية .

٤ ـ إجراءات تهم قطاع الخدمات المشتركة :

تشكل الخـــدمات المشتركة أسلوبا مجديا لإعادة توزيع أضرار ومنافع التكامل الاقتصادى بفضل تطبيق سياسات مناسبة فى المجالات التاليـــة :

أ ـــ تحديد التعريفات والرسوم الخاصة بأداء الخدمات .

ب ـــ النشغيل .

جـ ـــ المشتريات .

د ـــ الاستثمارات .

هـ ـــ أماكن توطيد الإدارة .

والخدمات المشتركة ، كالتى تتعلق بالأبحاث العلمية والفنية والتنمية وكذا المؤسسات التى تهتم بالنهوض بالصادرات ... الخ ، تشكل أيضاً إمكانية لخلق منافع خاصـــة للدول الأقل نموا فى التجمع ، مع وضع أولوية خاصة للمشاكل الفنية والسلع التصديرية ... الخ لهذه البلاد .

هـذا ونود أن نشير إلى أن توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن

التكامل ، يعتبر من أهم العوامل المساعدة على إنجاح أو إعاقة التكامل الاقتصادى .

فإذا ما تم توزيع المنافع والأضرار ، بصورة طيبة ومتساوية بين الدول وروعى فيها الدول الأقل نموا ، كان ذلك دعامة من الدعامات الرئيسية لإنجاح حركة التكامل . وإذا لم يراع ذلك فإنه سيكون من أهم الأسباب الرئيسية فى خلق المشاكل وفشل قيام التكامل . وهذا مالاحظناه من تجارب الدول الساعية إلى النمو فى الباب السابق .

المبحث الثالث

تنافس الاقتصاديات الإسلامية :

يقرر بعض الاقتصاديين بأنه يوجـــد تنافس بين الاقتصاديات الإسلامية نتيجة تشابه أبنيتها الإنتاجية . وهى إحدى الخصائص التى تتميز بها البلاد المتخلفة . ومن ثم يصعب تحقيق التكامل الاقتصادى بينهـــا .

ونحن نرى ، بأن تنافس الاقتصاديات الإسلامية لا يعتبر عقبة فى سبيل التكامل الاقتصادى الإسلامى(1) حيث إن تشابه الأبنية الإنتاجية فى الدول الإسلامية يرجع إلى ظروف الاستعمار وما خلفته السياسة التى انتهجها قبل الدول الإسلامية ، حيث كان يتخذها مصدراً للمواد الأولية لبلاده ، وسوقا لتصريف منتجاته الصناعية . وبانتهاء الاستعمار أخذت الدول الإسلامية فى إعادة بناء هياكلها الاقتصادية .

---

(1) أنظر :

James Meade. The Theory ot Customs Union Amsterdam 1955, p. 107.

ويرى أن التكامل الاقتصادى تعظم فائدته كلما كانت البلاد الراغبة فيـه أبنيتها الانتاجية متنافسة حيث أن هـذه الأبنية لن كانت متكاملة فعلا فلا حاجة لهذه البلاد فى اقامة تكامل بينها .

بالإضافة إلى أن الدول الإسلامية لديها من المـــوارد الطبيعية ، والبشرية ـ كما سبق ذكره ما يؤهلها إلى إحداث تكامل إقتصادى بينها . حيث إن البلاد الغنية ماديا فقيرة بالموارد البشرية . والفقيرة ماديا غنية بالموارد الزراعية والبشرية . ويتوفر لدى البعض منها الهياكل الصناعية والإنتاجية السليمة والتى تصلح لأن تكون نواة لقيام مثلها فى الدول الإسلامية الأخرى .

هـــذا بالإضافة إلى أن أصحاب هذا الرأى ينظرون إلى الدول الإسلامية نظرة استاتيكية ولكن إذا ما نظرنا إليها نظرة ديناميكية لوجدنا أن هـذه الدول سيحدث فيها الكثير من التغييرات فى أنظمتها الاقتصادية على المدى الطويل . وأنه فى حالة وجود تنافس بين بعض هذه الدول سيؤدى إلى تحسين الانتاج ، وتخفيض التكلفة وذلك يرجع إلى استغلال كل دولة لمميزاتها النسبية فى فرع معين من الإنتاج مما يعود بالفائدة على الدول الإسلامية المتكاملة جميعها .

وبإلقاء نظرة على دول السوق الأوربية المشتركة نجد أن أبنيتها الإنتاجية كانت متشابهة ورغم ذلك فقد حققت معظم أهدافها الاقتصادية وهى فى سبيلها إلى استكمال الباقى بجانب سعيها إلى تحقيق أهـــدافها السياسية .

المبحث الرابع

اختلاف النظم الاقتصادية ومراحل النمو وأساليب التخطيط :

تختلف الدول الإسلامية من ناحية النظم الاقتصادية . حيث إن البعض منها يتخذ من الرأسمالية أسلوبا له فى نظامه الاقتصادى ويتخذ البعض الآخر من الاشتراكية أسلوبا فى النواحى الاقتصادية .

كما أن الدول التى تتخذ الأسلوب الاشتراكى اختلفت فى تطبيقه . حيث إن البعض قام بإجراءات كثيرة من التأميمات ، وجعل الملكية العامة لمعظم عناصر الإنتاج للدولة . وحددت الملكية الزراعية . والبعض الآخر لم يتوسع فى التأميمات ، كما اختلفت فى تحديد الملكية الزراعية . وقد تراجعت بعض هذه الدول واتجهت نحو النظام الرأسمالى ، باتخاذ أسلوب الانفتاح الاقتصادى . وفتح مجال التجارة والصناعة والحركة للقطاع الخاص . ومن هنا نجد اختلافا من ناحية أساليب التخطيط التى تتبعها هذه الدول وعدم الاستقرار على منهج محدد فى هذا المجال .

ومن رأينا أن هذه الاختلافات ، يمكن أن تكون عقبة فى سبيل الوحدة الاقتصادية الكاملة . ولكنها لا تعوق قيام إحــــدى الصور

الأخرى من التكامل الاقتصادى . حيث إن التكامل يمكن أن يقضى على هذه الاختلافات ، إذا سار بخطى ثابتة بما يسمح فى النهاية بالوصول إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة . وذلك يتقبل حدوث تنازل الدول عن جزء من سيادتها الاقتصادية من أجل هذه الوحدة[1] .

---

(١) أنظر :

E. A. G. Robinson, Intraduction to the Economic consequences of the size of Nations, 1960, p, XXI.

المبحث الخامس

اختلاف نظم الحكم :

يسود بعض البلاد الإسلامية نظام الحكم الملكى ويسود البعض الآخر النظام الجمهورى ، بالإضافة إلى وجـــود نظام الإمارات والسلطنات .

أما عن نواحى النشاط السياسى داخل هذه البلاد . فنجد أن البعض ليس بها أحزاب ، والبعض يوجد لديه حزب واحد ، ومجموعة أخرى لديها أكثر من حزب[1] . كما تتمتع بعض الدول الإسلامية بالنظام الديموقراطى والنيابى السليم ، وهذا يتوافر لدى معظم البلاد الاسلامية التى حصلت على استقلالها منذ فترة طويلة . بجانب وجود بعض النظم الغير نيابية ، ولكن معظم هذه الدول فى سبيلها إلى الحياة الديموقراطية والنيابية .

هذا بالإضافة إلى وجود ارتباطات وعلاقات قوية بين بعض الدول

---

(١) كانت مصر حتى أوائل نوفمبر ٧٦ لايوجد بها أحزاب حتى أعلن السيد رئيس الجمهورية فى مجلس الشعب فى مساء الخميس ١٩٧٦/١١/١١ نشأة ثلاثة أحزاب هى اليمين والوسط واليسار .

الإسلامية والدول الأجنبية في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ولكن ذلك يعتبر ظاهرة مؤقتة وسريعا ما تنتهي فتعود هذه الدول مرة ثانية إلى حظيرة الوطن الإسلامي .

وعلى الرغم من وجود هذه الاختلافات ، إلا أننا نعتقد بأنها ليست عقبة حقيقية في سبيل التكامل الاقتصادي الإسلامي . وإن كان إختلاف نظم الحكم يشكل عقبة في سبيل الوحدة السياسية ، الا أنه لا يشكل عقبة في سبيل التكامل الاقتصادي .

ونحن نرى مثل هذه الاختلافات بين دول السوق الأوربية المشتركة ورغم ذلك فإنها تسير في سبيلها إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة سيرا حثيثاً .

ونود أن نشير في نهاية الحديث عن العقبات التي تعترض قيام التكامل الاقتصادي . إلى أن هذه العقبات يمكن التغلب عليها إذا ما خلصت النية لدى حكام وشعوب الدول الإسلامية للعمل على احداث تكامل اقتصادي بينهم . حيث إن تلك العقبات التي تثار ليست بالعقبات الكبيرة التي يصعب اجتيازها . كما أن مثلها كان متوافرا لدى معظم التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا وأمكن لها أن تتغلب عليها لإيمان الدول المشتركة فيها بفاعلية وأهمية هذه التكتلات في العصر الحاضر ، مما عاد على دولهم بالخير والرفاهية والتقدم والرقي في المجالات الاقتصادية[1]

---

(١) هناك عقبات أخرى غير اقتصادية أهمها الاقليمية والاعتبارات الشخصية وجود الوعي الاسلامي العام وسلبيته فضلا عن الاستعمار ووسائله المتعددة ووجود إسرائيل داخل الوطن الإسلامي وتدعيمها بمعرفة الصهيونية العالمية .

الفصل الثالث

الأساليب المختلفة للتكامل الاقتصادى

سبق أن أشرنا فى الباب الأول إلى مدى أهمية التكامل الاقتصادى للدول المتخلفة — ومنها الدول الإسلامية — والذى أصبح من ضروريات تنميتها . وعن طريقه يمكن تضييق حدة الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وبذلك فقد ارتبط قيام التكامل الاقتصادى بين هذه الدول بمصيرها .

كما أشرنا أيضا إلى مزايا التكامل الاقتصادى ، وإلى تجارب بعض الدول المتخلفة مثل أمريكا الوسطى ، وشرق أفريقيا وبعض الدول الإسلامية (الدول العربية) فى هذا المجال .

ثم تعرضنا لعوامل نجاح وعقبات التكامل الاقتصادى الإسلامى ، حيث وضح لنا مدى إمكانية نجاح التكامل الاقتصادى داخل الأمة الإسلامية ، حيث تتوافر الكثير من الظروف والإمكانيات المختلفة لإنجاح هذا التكامل .

بعد هذا السرد للتكامل الاقتصادى ، فإنه يثور سؤال ذو أهمية عن الأسلوب الملائم لأجل قيام تكامل إقتصادى إسلامى .

إن اختيار أسلوب للتكامل الاقتصادى لأى مجموعة من الدول يتوقف على اتجاهات هذه الدول ـ رأسمالية أو اشتراكية ، أم هى من الدول الساعية للنمو ـ كما يتوقف أيضا على حالتها الاقتصادية ومدى تقارب هذه الدول فى مستواها الاقتصادى والإنتاجى . ومدى توافر هيا كل البنية الأساسية . كل هذه العوامل تحدد الأسلوب الملائم لقيام التكامل الاقتصادى بين مجموعة هذه الدول .

ويلاحظ أنه رغم تعدد الأساليب من الناحية النظرية ، فإنه لا يوجد ـ واقعيا ـ حدود فاصلة بينها . حيث إن كل أسلوب يقام يعمل على الاستفادة من بعض أدوات الأسلوب الآخر .

وقد اختلفت الدراسات الاقتصادية فى تقسيمها لأساليب التكامل الاقتصادى فمنها من قسمها إلى أسلوب التكامل الكلى ، وأسلوب التكامل الجزئى ، ومنها من قسمها إلى أسلوب غير مباشر وأسلوب مباشر . وسوف نشير إلى هذه الأساليب فيما يلى :

المبحث الأول

أسلوب التكامل الكلى :

يعمل أسلوب التكامل الكلى على إزالة مختلف العقبات المصطنعة أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج ، فهو يحدث تغييرا فى الإطار التنظيمى للنشاط الاقتصادى . وينقسم هذا الأسلوب إلى أسلوبين هما :

١ ــ أسلوب التكامل الكلى بلا تنسيق (أسلوب السوق) .

٢ ــ أسلوب التكامل الكلى مع التنسيق .

١ ــ أسلوب التكامل الكلى بلا تنسيق (أسلوب السوق) :

يكتفى هــــذا الأسلوب بتحرير السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المشتركة فى التكامل تاركا تحقيق التكامل لقوى السوق التلقائيه . أى أن هذا الأسلوب لا يعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية أو الإنتاجية لدول التكامل .

كما أن هذا الأسلوب لا يحقق مفهوم التكامل ، حيث إن التكامل فى رأينا يبدأ من مرحلة تدخل الحكومات للتنسيق بين سياستها وأنشطتها الإنتاجية المختلفة .

أما ترك تحقيق التكامل لقوى السوق التلقائية ، فانه يؤدى إلى الكثير من الأضرار لا الفوائد التى قام التكامل من أجلها - ويؤيد هذا الأسلوب أصحاب فكرة الحرية الاقتصادية - كما أن هذا الاتجاه أو الرأى يعتبر متطرفا فى العصر الحاضر بالإضافة إلى أنه يصعب عليه مواجهة مشاكل دول التكامل[1] . حيث إنه فى حالة وجود مجموعة من الدول تتفاوت بينها مستويات النمو والتطور ، فإذا ما قام بينها تكامل لاصطدم بعدة مشاكل وصعوبات . منها توحيد السياسة التجارية ، وحركة التبادل التجارى وعناصر الإنتاج بينها .

فالدول الأكثر نموا فى المجال الصناعى - داخل هــذا الاتحاد - لاتحتاج إلى حماية جمركية بالقدر الذى تحتاجه الدول الأقل نموا . حيث تتميز الأولى بوجود صناعة متطورة لديها فلا تجد منافسة من مجموعة الدول الأخرى . وينتج عن تحرير التجارة بين المجموعتين حصــول المجموعة الأولى على معظم المنافع الناتجة عن قيام التكامل ، بينما يقع على المجموعة الثانية جميع الأضرار ، نظراً لأن الميزان التجارى داخل إطار التكامل سيكون فى صالح المجموعة الأكثر تقدما صناعيا . وعلى ذلك فهذا الأسلوب لا يصلح لمجموعة الدول التى تتفاوت مستويات النمو

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

UNCTAD' "Main problems of Trade Expansion and Economic Intergration Among Developing Contries" Report by UNCTAD secretarila. Third session, Santiago de Chile, vol,, May, 1972 p, 143.

فيما بينها . حيث إن الدول الأكثر تقدما تستأثر بالنصيب الأكبر من عناصر الإنتـــاج الأكثر كفاءة ، وذلك لتوافر الهياكل الأساسية اللازمة لديها .

مما سبق يتضح أن أسلوب السوق يستلزم تطبيقه بين مجموعة من الدول المتقدمـــة والمتساوية فى أنشطتها الاقتصادية . أو متقاربة فى هياكلها الانتاجية والتى ينتج عنها حجما مناسبا من التيارات التجارية ، لا يعوقها سوى بعض القيود والحواجز الجمركية والتى لو أزيلت لزاد حجم التجارة الإقليمية ونشطت القطاعات الإنتاجية القائمة . وهـذا ليس حال البلاد المتخلفة ، وبذلك فهذا الأسلوب لا يتناسب معها .

٢ ـــ أسلوب التكامل الكلى مع التنسيق :

بجانب تحرير حركة الـلع بين دول التكامل ، يعتمد هذا الأسلوب على التدخل للتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنظمة للنشاط الاقتصادى فى الدول الأعضاء[1] . وذلك من أجل خلق ظروف متكافئة فى بلاد التكامل لمختلف أوجه النشاط الاقتصادى فيها .

وعلى ذلك فإن نجاح هذا الأسلوب يكون بين مجموعة من الدول

(١) لا يعنى التنسيق هنا التوحيد ـ والتوحيد لا يكون للسياسات المتبعة دائما وإنما لآثارها . أنظر :

— B. Ballassa "Theory of Economic Integration" op - cit - p. 272.

تتقارب فيها الهياكل الاقتصادية والتنظيمية مثل دول السوق الأوربية المشتركة . حيث نجد تقاربها فى مستويات التطور ، ونظمها الاقتصادية ولديها وحدات إنتاجية كبيرة ومتنوعة وذات كفاءة عالية . مما يتيح لها قدراً كبيراً من التيارات التجارية بين دولها . بالإضافة إلى وجود شبكة كبيرة ومتقدمة للنقل والمواصلات مما يساعد على السيولة التجارية بين دول التكامل .

وعلى ذلك فإزالة القيود على التجارة مع التنسيق بين السياسات المختلفة فى مثل هذه الظروف ، تعتبر إجراءات ذات فعالية فى تحقيق التكامل [1] . وبذلك يمكن القول أن السوق الأوربية المشتركة قد تحقق لها النجاح نظراً لاتباعها أسلوبا للتكامل يتناسب مع ظروفها وخصائصها وهو أسلوب التكامل الكلى مع التنسيق .

---

(١) وهذا لايعنى عدم وجود مشاكل ، حيث واجهت السوق بعض هذه المشاكل ومنها مشكلة الوحدة النقدية . ولكنها تغلبت عليها بالتدخل وبالتنسيق بين السياسات المختلفة . وخاصة تدخلها فى تنسيق السياسة الزراعية المشتركة .

المبحث الثانى

أسلوب التكامل الجزئى :

يقوم أسلوب التكامل الجزئى على تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بالتخطيط أو التنسيق . وذلك لتلافى أسباب التميز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول التكامل حتى لا يحدث أى نوع من الازدواج بين اقتصاديات هذه الدول . وكفالة إجراء توزيع عادل للمنافع والمضار بينها .

وأسلوب التكامل الجزئى ينقسم إلى نوعين هما :

١ - التنسيق الشامل .

٢ - التنسيق الجزئى ، والذى ينقسم إلى :

أ - التنسيق على مستوى القطاع .

ب - التنسيق على مستوى المشروع .

١ - أسلوب التنسيق الشامل :

يقصد بهذا الأسلوب إجراء تنسيق شامل لكافة الأنشطة

الاقتصادية فى الدول الأعضاء حتى إنه ينظر إلى هذه الدول كوحدة واحدة حيث يوضع لها خطة إقليمية مشتركة تتضمن سياسة استثمارية. ويشترط لنجاح هذا الأسلوب أن يكون اقتصاد مجموعة هذه الدول قائماً على التخطيط الملزم. لذلك فالتنسيق بهذا الأسلوب يتطلب عدة إجراءات تساعد وتسهل العمل عليه[1].

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلى :

١ ـ توحيد خطط التنمية فى بلاد التكامل من ناحية المدة والزمن.

٢ ـ عمـل موازين سلعية حاضرة ومستقبلة لمختلف الموارد والاستخدامات على المستوى القومى والاقليمى معا.

٣ ـ تكوين هيئة عليا ، لها من السلطات ما يعلو السلطات المحلية للدول المشتركة مع الالتزام ببعض التنازلات بالنسبة للسيادة والاستقلال الداخلى لكل دولة بالنسبة لهذه الهيئة.

ومن الواضح أن مثل هذا الأسلوب لا يناسب الدول المتخلفة ـ ومنها الدول الإسلامية نظراً لما يتصف به من خصائص وما تعانيه

---

(١) أنظر تفصيلات هذه الاجراءات فى المرجع التالى :

د. على لطفى ـ التخطيط الاقتصادى ـ دراسة نظرية وتطبيقية ـ القاهرة ١٩٧٠.

هذه الدول من مشاكل خاصة وأنه لا يتوافر لديها متطلبات التنسيق الشامل .

ويقوم مجلس التعاون الاقتصادى (الكوميكون) باتباع هـــذا الأسلوب فى الوقت الراهن نظراً لأن مجموعـة الدول الاشتراكية المشكل منها هذا المجلس تتوافر لديها الإمكانيات والظروف التى تساعد على تطبيق مثل هذا الأسلوب[1] .

٢ ــ أسلوب التنسيق الجزئى :

يقصد بالتنسيق الجزئى ، حدوث نوع من التنسيق يقل عن التنسيق الشامل ، حيث يتم التنسيق طبقا لهذا الأسلوب على مستوى قطاع معين من القطاعات المختلفة سواء كانت صناعية أو زراعية . أو يتم التنسيق على مستوى مشروع من المشروعات . وبذلك يتم التنسيق الجزئى بإحدى صورتين :

أ ـ التنسيق على مستوى القطاع .

ب ـ التنسيق على مستوى المشروع .

---

(١) أنظر تفصيلات هذه التجربة فى المراجع التالية :
ــ د. فؤاد مرسى ــ الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى فى السوق المشتركة ودور المشروعات المشتركة ــ المرجع السابق ص٣٦ .
ــ د. عبد الحكيم الرفاعى ــ التكتلات الاقتصادية والرسوم الجمركية ــ المرجع السابق .

أ ـ التنسيق على مستوى القطاع :

يقصد بالتنسيق على مستوى القطاع ، إتفاق الدول الأعضاء في التكامل على حدوث تنسيق فيما بينها على مستوى قطاع معين . وذلك بإجراء دراسة حول نفقات الإنتاج المختلفة لهذا القطاع من الدول المشتركة ، مع التعرف على سياسات الأعضاء وأهدافهم المتعلقة بهذا القطاع ، حتى يمكن التنسيق بينها . ويشمل التنسيق مرحلة الانتاج والتسويق الداخلي والخارجي لمنتجات هذا القطاع . مع تخصيص وإعادة توزيع الموارد بين الدول الأعضاء وفقا للتكاليف النسبية ، والأهداف الاقليمية . وعـــدم الإضرار بمصلحة أي دولة من الدول الأعضاء في التكامل .

ويتطلب التنسيق على مستوى القطاع توافر درجة من المرونة في القطاعات التي يتم الاتفاق عليها حتى يمكن إعادة تخصيص مواردها دون الإضرار بمصالح أي من الدول الأعضاء . ومثل هذا التنسيق يصلح للقطاع الصناعي بالدول المتخلفة(١) .

---

(١) يلاحظ أن معظم التكتلات الاقتصادية المعاصرة قد أخذت بهذا الأسلوب في بداية تكتلها . مثل الكوميكون وذلك في القطاع الصناعي والزراعي والنقل كما أن دول أوربا الغربية ـ عدد من دول السوق الأوربية المشتركة ـ قد أقامت مثل هذا الأسلوب في المجمع الأوربي للفحم والصلب . وكذا دول أمريكا اللاتينية أنظر ماسبق الإشارة إليه من هذه التجارب بالباب الثاني وكذا المرجع التالي :
„Repartition des avantages et de couts"
Nations Unies, op. cit, p.-84.

هذا وقد قامت دول أمريكا الوسطى وهى دول متخلفة ـ بتطبيق هـذا النظام فى صورة تكامل صناعى ، إلا أنه قد واجهتها الكثير من الصعوبات نظراً لما تعانيه مجموعة دول أمريكا الوسطى من مشاكل هيكلية نتيجة لضعف الهياكل الإنتاجية ، وتفاوت مستوى التقـــدم والنمو فيما بينها مما اضطر هذه الدول لإجراء تنسيق بين القطاعات المختلفة خاصة القطاع الصناعى وعمل تنسيق بين السياسات الاقتصادية إلى جانب الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة .

وبذلك يتضح لنا أن هذا الأسـلوب يتطلب لقيامه إجراء تنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة والمتعلقة بالانتاج خاصـة فى القطاع الصناعى وتحرير التجارة . وعلى ذلك فإن أسلوب التنسيق على مستوى القطاع يواجه نفس المشاكل الخاصة بالتنسيق الشامل . وهذا مالا يتلاءم مع ظروف الدول الساعية للنمو كما سبق أن ذكرنا خاصة إذا كان لا يتواجد لديها الإمكانيات والظروف التى تساعدها على تحقيق هـذا التنسيق .

ب ـ أسلوب التنسيق الجزئى على مستوى المشروع المشترك [1]

يعنى هـذا الأسلوب تعاون دولتين أو أكثر لتنسيق سياسات الاستثمار فى نطاق إنتاج قائم بالفعل أو إنتاج جديد .

---

(١) سوف نشير تفصيليا لهذا الأسلوب فى الباب الثالث من الدراسة .

ويتميز هذا الأسلوب بالكثير من المزايا حيث لا يتطلب من الدول الأعضاء فى التكامل التخلى عن سياساتها أو أنظمتها الخاصة، كما لا يتعارض مع حالة اختلاف مستويات النمو والتقدم بين دول التكامل . حيث إن لديه من النماذج والصيغ مايتلاءم مع كل دولة مهما اختلفت فى مستواها أو أنظمتها الاقتصادية ودون أن يتعارض مع مصالحها (١) .

كما يتميز التنسيق الجزئى - فى نطاق مشروع معين - بأنه لا يثير كثيرا من المشاكل التى تثيرها صور التكامل الأخرى كالاتحاد الجمركى والسوق المشتركة . . . . . . الخ

ومن الملاحظ أن ضعف نسب التبادل التجارى بين الدول المتخلفة لا يرجع إلى القيود المفروضة عليها ، بقدر ما يرجع إلى وجود قصور واختلال فى الهياكل الانتاجية . ولهذا فإن هذه الدول فى حاجة ملحة إلى إقامة البنيان الإنتاجى وتطويره بقدر أكبر من حاجتها إلى إزالة القيود الجمركية - التى سنلاحظ أنه ليس لها أى تأثير إلا بنسبة بسيطة على حالة التجارة بين الدول المتخلفة - وسنجد أن فى قيام المشروعات المشتركة فى المجالات انتاجية مايكفى لإزالة هذا القصور والاختلال .

بعد هذه النبذة المختصرة عن أساليب التكامل الاقتصادى فإنه يثور

---

(١) والامثلة على ذلك كثيرة منها قيام شركة فيات للسيارات بتقديم عرض لإقامة مشروع مشترك فى الاتحاد السوفيتى ولإقامتها لمصنع فى بولندا .

التساؤل السابق الاشـــارة إليه حول الأسلوب الملائم لقيام التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ؟

ونحن نرى أنه على ضوء الظروف الحالية للبلاد الاسلامية وتفككها والصراعات الداخلية والخارجية الموجودة فيها ـ وما يحيط بها من أخطار خارجية ، فإننا نفضل أسلوب المشروعات المشتركة كأسلوب مناسب لقيام تكامل اقتصادى للأمة الإسلامية فى الوقت الراهن .

وإذا ما تحسنت الأوضاع السياسية ، وتقاربت هـذه الدول من بعضها البعض وأنهت خلافاتها فيمكن تغييرهذا الأسلوب بإحدى الصور المتقدمة من صور التـكامل الاقتصادى ، والتى تتلاءم مع حالة الدول المشتركة فى إطار التكامل .

ونرجو أن تعلو هذه الدول على خلافاتها ومشاكلها وأن يجمعها هدف واحد هو إقامة دولة إسلامية واحدة فى ظل قانون وتشريع واحد ، هو كتاب الله وسنة رسوله حتى لا يضلوا من بعد ذلك أبداً «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » صدق الله العظيم.

الفصل الرابع

المشروعات المشتركة أنسب الأساليب لإحداث تكامل اقتصادى بين الدول الإسلامية

مقدمة

المشروعات المشتركة عبارة عن مشروعات اقتصادية يتعاون فى إقامتها بلدان إسلاميان أو أكثر ، عن طريق قيام كل منها بتزويد المشروع برأس المال أو العمل أو غيرهما من عناصر الإنتاج، وتتحقق بقيامها مصلحة اقتصادية لأكثر من دولة إسلامية فضلا عن الكثير من الفوائد الأخرى كالآتية :

١ — المشروعات المشتركة تعد أحد الأساليب أو الصيغ الخاصة بالتكامل الاقتصادى الجزئى ،حيث إنها لاتمس إلا جزءا من الاقتصاد القومى . فهى لا تتعدى تعاون عدد من الدول فيها يتعلق بمنتجات معينة محددة سلفا ، ولهذا فإنها لا تثير الكثير من المشاكل التى تثيرها الصور الأخرى من التكامل الاقتصادى وذلك عكس الصورالأخرى من التكامل الاقتصادى مثل منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجركى ، السوق المشتركة ... الخ .

كما أنه من الأفضل للدول الإسلامية ، أن تبدأ مشروعاتها المشتركة، بالمشروعات التي تتميز بشمول نفعها للأطراف المشتركة جميعا ، والتي تحتاج إلى أموال تعجز الدولة الواحدة عن توفيرها .

٢ — إن المزايا الأساسية للمشروعات المشتركة - وهي الاستفادة من مزايا الحجم الكبير ، واتساع السوق ، .... الخ لا تختلف عن المزايا الأساسية التي تحققها الصور الأخرى من التكامل الاقتصادي بصفة عامة ، إلا أن للمشروعات المشتركة مزايا إضافية لا تتحقق بغيرها من صور التكامل ، حيث تتميز بأهمية خاصة بالنسبة للدول التي في سبيلها إلى النمو ، بأنها لا تتطلب من الدول الأعضاء أن تتخلى عن سياستها أو نظمها الخاصة . كما أنها لا تتعارض مع خاصية اختلاف مستويات النمو والتقدم بين الدول .

والصور المختلفة والتي يمكن أن تتخذها المشروعات المشتركة ، تتيح لكل دولة أيا كان نظامها أو مستواها الاقتصادي أن تشترك وتتعاون اقتصاديا في مجال معين ، وبالأسلوب والصيغة التي لا تتعارض مع مصالحها الخاصة .

٣ — إن المشروع المشترك كصيغة مبسطة من صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي ، لا يثير الكثير من المشاكل ، التي يمكن حدوثها في الصور والصيغ الأخرى من التكامل الاقتصادي . حيث تتميز المشروعات المشتركة بتقدير التكاليف والأعباء المترتبة على التكامل

مقدما أو الفوائد التى ستعود من هذه المشروعات ، وبذلك يسهل الاتفاق على توزيعها بين الدول المشتركة .

٤ — إن البلاد التى فى سبيلها إلى النمو ، تعانى من وجود اختلال وقصور فى هياكلها الإنتاجية ، وضعف نسب التبادل التجارى بينها ، بسبب ضعف البنيان الإنتاجى بها . لهذا فإن من عوامل إصلاح هذا البنيان إقامة المشروعات المشتركة بين هذه البلاد .

٥ — أسلوب المشروعات المشتركة ، يمكن أن يحقق هدفين من الأهداف التى تعمل الدول التى فى طريقها إلى النمو على تحقيقها . وهما القضاء على تبعية البلاد الإسلامية للاقتصاديات الأجنبية ، وإقامة التكامل بين الوحدات الاقتصادية ، من أجل خلق اقتصاد متطور والتكامل بالإضافة إلى أنها قادرة على إقامة الجهاز الإنتاجى المتطور والمتقدم .

وانتشار المشروعات المشتركة الاسلامية — وهى أنسب الصيغ القانونية والمالية الممكنة — سوف يجعل منها البديل الأفضل فى المستقبل لانتشار الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية وذات النشاط الدولى فى المنطقة .

٦ — إن ظاهرة عدم حدوث تكامل اقتصادى بين دول الوطن الإسلامى ، لهو من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ما تعانيه عمليات التنمية القطرية بهذا الوطن من بطء وتعثر . ففى الوقت الذى تعانى

فيه البلاد الإسلامية كل على حدة من النقص فى بعض الموارد الاقتصادية، فان هذه الموارد تتوافر على المستوى الإسلامى الشامل ، لتؤكد إمكان قيام التكامل الاقتصادى الذى يشكل الطريق الأفضل للاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتعجيل التنمية الاقتصادية .

٧ — إن التوسع فى المشروعات المشتركة داخل البلاد الإسلامية - وكلها بلاد آخذة فى النمو - يؤدى إلى زيادة حجم التبادل التجارى بينها، خاصة فى ظل تطبيق سياسة لتحرير هذا التبادل مما يحقق استخداماً أمثل لعوامل الإنتاج عن طريق تقسيم العمل على المستوى الإسلامى . مع التركيز فى اختيار الطرق التى تتلاءم أكثر مع ظروفنا وواقعنا الإسلامى والذى يعوزه الجهاز الإنتاجى المتقدم .

٨ — تبين من التجارب السابقة لبعض الدول الإسلامية (الدول العربية) أن تنفيذ المشروعات — داخل النطاقات القطرية — التى تحتاج إلى رأس مال ضخم ، أو إلى سوق كبيرة تعتبر عملية غير ناجحة اقتصاديا وتنتهى بالفشل . خاصة إذا لم تتوافر لها الحماية والدعم الحكومى — فى حين أن مثل هذه المشروعات يتهيأ لها فرص النجاح إذا أخذت صيغة المشروعات المشتركة ، حيث يمكنها التعامل مع الوحدات الإنتاجية الدولية من مركز قوة .

٩ — من عوائق تحقيق التكامل الاقتصادى فى التجربة العربية الاعتماد على أسلوب تحرير التبادل وحده ، لأن القدرات الإنتاجية

لكل دولة من دول هذه التجربة محدودة بالإضافة إلى الصفة التنافسية لمنتجاتها والتى لم تجد التنسيق اللازم بين خطط إنتاجها .

ولذلك يلزم للقضاء على هذه المعوقات ، أن يصل حجم ونوعية السلع المنتجة فى البلاد الإسلامية إلى المستوى الذى يلزم لتحقيق تبادل تجارى ذى قيمة بينها . ومن الوسائل الفعالة التى تؤدى إلى ذلك ، المشروعات المشتركة والتى تغير من أنماط وحجم القدرات الإنتاجية فى المنطقة فى حالة توفر المناخ والبيئة والموارد اللازمة لها .

١٠ — إن صيغة المشروعات المشتركة تأتى كحل أمثل لتلاقى إقتصاديات مجموعة البلاد الإسلامية ذات التراكمات المالية والتى لا تقدر على استيعابها ، باقتصاديات البلاد الإسلامية ذات العجز ، والتى يتوافر لديها فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب وينقصها الموارد المالية اللازمة لذلك .

١١ — يحقق قيام المشروع المشترك عدة مصالح لأكثر من دولة كأن يقوم المشروع على استغلال موارد طبيعية مشتركة بين دولتين أو أكثر أو يعتمد على أكثر من دولة فى الحصول على المنتجات الوسيطة اللازمة له أو لتسويق منتجاته أو ربط بعض البلاد بوسائل النقل والمواصلات المختلفة .

١٢ - إن أفضل السبل إلى تنفيذ المشروعات الضخمة والتى قد تعجز موارد دولة واحدة عن تمويلها أو عن تصريف منتجاتها فى سوقها

المحلية ، وللحصول على مزايا الإنتاج الكبير هى المشروعات المشتركة ، لما للاستثمار الأولى فيها من آثار مضاعفة على الاقتصاد القومى . حيث يدفع إلى موجات أخرى من الاستهلاك المولد من الاستثمار المولد . وبذلك يشكل أداة فعالة لتنشيط الموارد المحلية ، وخلق مجموعة جديدة من رجال الأعمال والإدارة ، مما يسهم فى تيسير إمكانات نقل وتطويع التكنولوجيا المتقدمة واللازمة للانتاج الحديث .

وبعد هـــذه الإشارة السريعة عن المشروعات المشتركة وأهميتها للدول الإســـلامية فإنه يثور سؤال عما إذا كان من الأفضل قيام المشروعات المشتركة برأس مال إسلامى بالكامل ، أم اشتراك رأس المال الأجنبى معه ؟

إن اشتراك رأس المال الأجنبى مع رأس المال الاسلامى فيه فائدة كبيرة تعود على الدول الإســـلامية نتيجة الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا التى تجلبها الشركات المتعددة الجنسية مما يعطى دفعة كبيرة لهذه المشروعات .

كما أن إشتراك دولة إسلامية ـ أو عدد من الدول الإسلامية ـ فى نصيب من رأس مال المشروع ، مع رأس مال أجنبى ، يعطى للدول الإسلامية نصيباً من الدخل المتولد عن المشروع أكبر مما تحصل عليه فى صورة ضرائب على دخل المشروع المملوك ملكية خالصة لرأس المال الأجنبى .

إلا أنه من الملاحظ أن الشركات المتعددة الجنسية فى حالة مشاركة رأس المال الوطنى معها فى مشروعاتها لدى الدول المتخلفة فإنها لاتميل إلى نقل المعرفة الفنية المتقدمة إلى المشروع المشترك الجديد دون مقابل، أو بيعها للمنتجات الوسيطة بأسعار ميسرة.

لهـــذا فإننا نرى قيام المشروعات المشتركة الإسلامية برأس مال إسلامى بالكامل وذلك لأن دخول رأس المال الأجنبى فى المشروعات سيمكنه من السيطرة واستغلال المشروع لمصلحته الخاصة ، نظراً لما له من أساليب ملتوية فى إدارة هذه المشروعات ويمكن للدول الإسلامية فى حالة حاجتها الى التكنولوجيا أن تستورد ما تحتاجه وما يلائمها من أجل مشروعاتها [1] .

ولا يفوتنا فى هـذا الصدد أن نشير إلى ماحدث للسوق الأوروبيـة المشـتركة فى مواجهة نشاط الشركات الأمريكية الكبيرة . حيث كان الأمل من توقيع اتفاقية روما أن يؤدى التكامل الاقتصادى الأوربى إلى خلق السوق الأوربية ، وإعطاء دفعة كبيرة لنمو الشركات الأوربية الكبيرة والتى يتعدى نشاطها الحدود القومية لدول السوق . إلا أن

(١) أنظر عيوب الشركات المتعددة الجنسية فى تعاملها مع الدول المتخلفة للمرجع التالى :
د . إسماعيل عبد الرحيم شلبى ـ مقومات انسياب رؤوس الأموال العربية فى المنطقة العربية . المرجع السابق .

دول السوق لم تستغل تلك الظروف التى استغلتها الشركات الأمريكية ، مما أدى إلى نموها فى أوربا بمعدل فاق بكثير معدل نمو الشركات الأوربية نفسها (١) .

وإزاء هذه التجربة والتى حدثت بين أكبر كتلتين اقتصاديتين ، ألا يكون ذلك مدعاة بعدم السماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية فى المشروعات المشتركة الإسلامية .؟

مما سبق وضح لنا مدى أهمية قيام المشروعات المشتركة الإسلامية كأسلوب ملائم لإحداث تكامل اقتصادى إسلامى .

ولكن ما هى الأنشطة والقطاعات الملائمة لقيام المشروعات المشتركة فيها ، هل تقوم المشروعات فى القطاع الزراعى أم الصناعى . وهل تتركز فى الصناعات الاستهلاكية أم الصناعات الانتاجية ؟ .

وما هى المراحل المختلفة والتى يجب على المشروعات المشتركة أن تلتزم بها حتى يكتب لها النجاح ؟ .

هذا ما سوف نشير اليه فى الصفحات التالية .

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

Kindelperger, C. R. ; "European Integration and the International Corporation "in Europe and Dollar, M. I. T. Press, Cambridge, 1966 .

المبحث الأول

الأنشطة والقطاعات ذات القدرة التكاملية والمراحل التى يجب أن تلتزم بها المشروعات المشتركة الإسـلامية

إن عمليـة اختيار الأنشطة من القطاعات ذات القدرة التكاملية ، والتى يجب مراعاة تركيز المشروعات المشتركة الإسلامية فيها ، تمر بعدة مراحل وهى :

١ ـ مرحلة اختيار القطاع الاقتصادى .

٢ ـ مرحلة توطين المشروعات المختارة .

٣ ـ مرحلة التنظيم .

مرحلة اختيار القطاع الاقتصادى :

سبق أن أوضحنا فى دراستنا أن المشروعات المشتركة هى أحسن الأساليب الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادى الإسلامى .

ولكن ما هى القطاعات الاقتصادية التى ستقام فيهـا مشروعات

إسلامية مشتركة . هل ستكون فى قطاع الصناعة ، أم قطاع الزراعة ، أم قطاع الخدمات أم فى جميع القطاعات؟ وما هى أنواع النشاط المختلفة داخل القطاع المختار، والتى سيتم عن طريقها إجراء التنسيق والتكامل ؟ .

لقد أجمع الاقتصاديون بأن الصناعة لها الدور الأول بل الرئيسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والإسراع بها ، والوصول باقتصاديات البلاد التى فى سبيلها الى النمو ، الى درجات عالية من التطور والتقدم (١) ويرجع ذلك إلى أن مستوى الإنتاجية فى القطاع الصناعى مرتفع ، وتتوفر فيه المقدرة الديناميكية فى التأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية .

إن الخاصية الأساسية للهيكل الاقتصادى الذى ينبغى تحقيقه للدول الإسلامية من أجل تنميتها هو تغليب الطابع الصناعى على هذا الهيكل لحل المشكلة الاقتصادية لا يمكن أن يكون الا بتطوير الصناعة ، وذلك لأن تطوير القطاع الزراعى أصبح مشروطاً بإيجاد فرص تشغيل للفائض المستمر من القوة العاملة ، بل وبجزء من القوة العاملة فى الزراعة فى نشاط إنتاجى آخر. وبالإضافة إلى ذلك فإن تطوير القطاع الزراعى

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المراجع التالية :

- W - Restwo, ''The stages of Economtc Growth'' Cambridge university press 1960.
- C - Clark, ''The condition of Economic progress'' Macmillan London, 1967.
- A. F. Ewing'' Industry in Africa'' Oxford university press London - 1966, p. 15.

برفع إنتاجية العمل ويستلزم - إلى جانب ذلك - وجود قاعدة صناعية تستطيع أن تمد القطاع الزراعى باحتياجاته من أدوات الإنتاج ، ومن المواد الصناعية التى أصبحت من أساسيات الزراعة الحديثة .

هذه الخصائص التى يتميز بها قطاع الصناعة تعطى له أولوية معينة فى مواجهة النشاطات الأخرى خاصة الزراعة . وهى أولوية تجعل لها حظا أكبر فى الجهود التطويرية وخاصة فى الاستثمارات . على أن ذلك لا يعنى إهمال النشاطات الأخرى ، إذ أن تطوير الصناعة مشروط بتطوير النشاطات الأخرى ، لما بين جميع النشاطات الاقتصادية من علاقات متبادلة ومترابطة ، تحـــول دون تطوير نشاط معين بسرعه كبيرة ، وترك نشاط آخر على درجة معينة من التخلف ، الأمر الذى يعرقل — بعد فترة — تطوير الاقتصادالقومى فى مجموعه .

ولكن إذا ما انتهينا إلى أن الغلبة يجب أن تكون فى المشروعات المشتركة الإسلامية من نصيب القطاع الصناعى ، فيثار هنا سؤال آخر وهو أى المشروعات تفضل فى قطاع الصناعة . هل المشروعات التى تنتج سلعا استهلاكية أم التى تنتج سلعا إنتاجية ؟

إن المشروعات التى تنتج سلعا استهلاكية ، تـــكون فترة نضوج الاستثمار فيها قصيرة [1] وبذلك يكون فيها العائد سريعا . أما فى

---

(١) يقصد بفترة نضوج الاستثمار بالفترة التى تمر بين البدء فى الاستثمار والبدء فى تشغيل الطاقة الإنتاجية الجديدة . وهذه الفترة تسمى أحيانا بفترة تفريخ الاستثمارات .

Periode de maturite — gestation Period .

الحالة الثانية ففترة نضوج الاستثمار أطول ، حيث قد يستغرق إقامة مصنع للحديد والصلب فترة خمس سنوات ، ثم يبدأ بعدها فى إنتاج سلعة لا تطرح للاستهلاك ، وإنما تستخدم وصناعات أو مشاريع أو فى إنتاج سلع أخرى .

وهكذا نجد أن العائد من قيام هذه الصناعة لا يكون سريعا بالقياس بعائد الصناعة الاستهلاكية ، ولكن من المسلم به أن الصناعات الإنتاجية تعطى معدلا أعلى فى نمو الاقتصاد ، ولكن لا يظهر آثاره إلا بعد فترة طويلة نسبيا ، تؤدى بعدها إلى زيادة الإنتاج بمعدل أكبر من المعدل الذى كان يأخذ مكانا فى غياب الصناعات الانتاجيه . وذلك لما لهذه الصناعات من آثار مباشرة وغير مباشرة على الصناعات الأخـــرى . باعتبار أنها تمثل الأساس الصناعى فى وقت تعددت فيه مراحل عملية الإنتاج ، تعددا يزيد من أهمية أدوات الإنتاج التى تنتجها هذه الصناعات. يضاف إلى ذلك عدم الاتجاه إلى هذه الصناعات الانتاجية داخل الوطن العربى وإعطائها الأولوية فى المشروعات المشتركة ، فإن الدول الإسلامية ستلجأ إلى السوق العالمى وتعتمد عليه فى جلب ما تحتاجه من آلات ومهمات صناعية الأمر الذى قد يـــكون ذى آثار غير طيبة اقتصاديا وسياسيا .

ولـــكن من الملاحظ أن الاختيار بين الصناعات التى يمكن للمشروعات المشتركة الإسلامية ، الدخول فيها يخضع لعدة معايير

يتلخص أهمها فى الآتى (١) :

١ — أن يكون هناك احتياج حقيقى لإنشاء الصناعة أو لتنميتها وذلك بالنسبة للدول الإسلامية فى إطار التكامل الاقتصادى بينها . ويستدل على ذلك من دراسة خطط التنمية الخاصة بها ومعرفة الأهمية النسبية لهذه الصناعة فى تلك الخطط .

٢ — دراسة علاقات الارتباط والتشابك بين كل صناعة وغيرها من الأنشطة والصناعات المختلفة (Linikage effects) وذلك لمعرفة مدى أثرها فى دفع عجلة النمو الصناعى والاقتصادى بصفة عامة.

ويفضل الصناعات التى تتميز بتمتعها بقوتى الدفع إلى الأمام (Forward ettect) والدفع إلى الخلف (Backward ettect) ، مثل الصناعات الميكانيكية حيث يكون لها تأثير على تنشيط القطاع الصناعى ككل (٢) .

---

(١) أنظر :
— د . سلطان أبوعلى — تنسيق الخطط و"تكامل الاقتصادى — مصر المعاصرة يناير ١٩٧٢ .

– UNCTAD, "Some Issues of Planning of Industrial Integration Among Developing Countries "Seminar on Problems of Trade expansion and Economic Integration Among Arabe Countries, Cairo, May 1974.

(٢) أنظر تفصيلات دراسة أثر الدفع إلى الأمام وإلى الخلف المرجع التالى:

A. D. Hirschman, „The Strategy af Economic Development." yale university press, New Haven, 1958.

٣ — أن يكون المشروع المشترك مشروعا متعدد المنتج ، بحيث تستفيد كل دولة بتوطن منتج أو القيام بمرحلة من مراحل الصناعة ، الأمر الذى يخفف من تركيز فوائد التكامل فى بلد واحد .

٤ — أن يكون للصناعة المختارة قوة تأثير على حل مشاكل التجارة الخارجية ، ومنها التوصل إلى نوع الصناعة التى تحل محل أهم الواردات لدول التكامل الاقتصادى ، وفى نفس الوقت ذات اتساع مستمر فى داخل الوطن الإسلامى والسوق العالمية (١).

هذا وبعد أن نختار الصناعة الملائمة وفقا للمعايير سالفة الذكر ، تلتزم المشروعات المشتركة القائمة بهـــا بالعمل على إدخال الأساليب الفنية الحديثة والتكنولوجيا الـــلازمة لها . مع ملاحظة أن بعض المشروعات الصناعية المشتركة يمكن إقامتها على المستوى المحلى ، وأن البعض الآخر يمكن إقامتها على المستوى الإقليمى .وهذا يعطى المرونة اللازمة لدول التكامل الاقتصادى العربى فى سلوك أحد السبيلين لممارسة

---

(١) ومثال لهذا النوع من الصناعات صناعة الغزل والنسيج ، والتى تصنع من عدة مواد أولية مختلفة مثل القطن ، الصوف ، الحرير ... وكذا صناعة الجرارات الصناعية حيث لها قدرات مختلفة بالإضافة الى لمكانية تخصص كل دولة فى تصنيع جزء منها فى حالة وجود ميزة نسبية بين الدول المتكاملة فى تصنيع هذه الأجزاء ويتم تجميعها فى آخر المراحل .

أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

— UNCTAD 3" Agriculture and Industrial Co-operation among Developing countries, in (Current Problems of Economic Integration) New York' 1971,

نشاطها الصناعى على المستويين المحلى والإقليمى .

ويختص النشاط الصناعى المحلى بالمشروعات الصناعية ذات الحجم الصغير ، والتى لا تحتاج إلى جهود أكثر من دولة إسلامية لأجل انشائها . أما الصناعات ذات الحجم الكبير والتى يتم انشاؤها على المستوى الإقليمى ، فهى تتطلب اشتراك أكثر من دولة فى جميع مراحلها . وهذه الصناعة تحقق المزايا الاقتصادية والصناعية نتيجة للتكامل الاقتصادى والتنسيق بين الدول . وهذا ما لا يمكن تحقيقه فى حالة قيام دولة بمفردها بهذا المشروع .

كما يراعى فى هذا المجال مدى توافر عوامل الإنتاج ومصادر الطاقة اللازمة لقيام المشروع ومدى تأثير تكاليف النقل والتخزين فى حالة استيراد هذه المواد من الخارج [1] .

مرحلة توطين المشروعات الصناعية :

يتحكم فى عملية توطين المشروعات الصناعية واختيار مكان إقامتها عدة عوامل ، اقتصادية واجتماعية . فالعوامل الاقتصادية تتمثل فى اختيار الموقع الذى تكون فيه تكلفة الانتاج منخفضة عن باقى المواقع بدول التكامل ، ويطلق على هذا المعيار ، معيار الكفاءة .

(١) نود أن نشير هنا إلى أن نقص المواد الخام لا يعد عائقا أمام قيام الصناعة والدليل على ذلك نجاح اليابان وإيطاليا فى صناعة الحديد والصلب رغم عدم توفر الخامات الأساسية اللازمة لهذه الصناعة بها .

أما عن المعيار الاجتماعى فهو خاص بمراعاة ظروف الدول الأقل تقدما ونموا ، بحيث لا تتركز معظم الصناعات لدى الدول الأكثر تقدما ، وتحرم منها الدول الأقل تقدما ويسمى هذا بمعيار العدالة .

١ - معيار الكفاءة :

وهذه المعيار يتكون من عدد من العناصر ذات التأثير على تكلفة الانتاج حيث يدرس مدى توافر هذه العناصر فى كل بلد من بلاد التكامل ، مع تحديد الأهمية لكل عنصر منها بالنسبة للصناعة المطلوب انشاؤها ، وعلى ذلك يمكن تحديد أكفأ البلاد التى يتم إنشاء المشروع الصناعى بها ، وأهم هذه العناصر هى :

أ - مدى توافر الهياكل الأساسية :

ويقصد بالهياكل الأساسية - البنية الأساسية - مدى توافر الطرق والكبارى والمياه والكهرباء ووسائل المواصلات كالسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية ومدى توافر المستشفيات والمدارس والجامعات والمساكن . ويصعب إقامة أى مشروع صناعى دون توافر هذه الهياكل الأساسية ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إنشاء المشروع وبالتالى ارتفاع تكلفة الإنتاج .

ب ـ مدى توافر الأيدى العاملة:

تتميز البلاد المتخلفة بتوافر الأيدى العاملة الغير مدربة ، ولهذا كانت المشروعات التى تقام بها تستفيد من وفرة الأيدى العاملة الرخيصة. ولكن تجابهها مشكلة عدم تدريبها. أما بالنسبة للبلاد المتقدمة فتوجد بها الأيدى العاملة المدربة ولكن لا تتوافر بالعدد المطلوب ، مما أدى إلى إدخال التكنولوجيا فى مجال الصناعة حتى يتم ملء هذا الفراغ وبذلك أصبحت الحاجه إلى العمالة قليلة .

وعلى ذلك نجد توطن الصناعات ذات الكثافة العمالية والتى لا تحتاج إلى مهارة كبيرة من العمال فى البلاد التى فى سبيلها إلى النمو ، مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ، أمـــا بالنسبة للبلاد المتقدمة فتتوطن بها الصناعات التى تتميز بكثافة رأس المال والتى تحتاج إلى مهارات فنية أعلى .

ولكن يمكن عن طـــريق التدريب والاستفادة من الخبرات التخصصية أن تعمل البلاد المتخلفة على رفع كفاءة العمال بها ، وبذلك تدخل فى مجال الصناعات المتقدمة .

جـ ـ تكلفة النقل :

تعمل الدولة عادة على إقامة المشروعات الصناعية ، بالقرب من مصادر المواد الأولية التى تحتاجها . وذلك لأجل تخفيض نفقة إنتاج السلع

المنتجة . كما تحرص المشروعات الصناعية والتى تعمل فى مجال الإنتاج الاستهلاكى أن تكون بالقرب من أسواق الاستهلاك . إلا أنه فى الوقت الراهن ، ونظرا لتيسر وسائل النقل التى أصبحت لا تشكل عائقا فى نقل المواد الخام اللازمة للصناعة لانخفاض أسعارها ، فقد فقد عامل النقل الكثير من أهميته فى تحديد مكان إقامة المشروع . إلا أن ذلك غير متوافر إلا لدى الدول المتقدمة . أما الدول المتخلفة التى لا يتوافر لديها الوسائل السهلة للنقل فإنها تفضل الالتزام بمبدأ إقامة المشروع الصناعى بجوار أو بالقرب من مصادر المواد الخام .

د ـــ مراعاة العلاقات التبادلية بين الصناعات :

يجب على الدول المتكاملة مراعاة العلاقات التبادلية بين الصناعات الجارى انشاؤها ، وذلك بالتنسيق فى مجال إنشاء المشروعات الصناعية المرتبطة بعضها ببعض ، بحيث يتم إنشاء المشروعات التى يكمل بعضها البعض فى مكان واحد أو بالقرب من بعضها .

٢ ـــ معيار العدالة :

يعنى معيار العدالة ، مراعاة ـــ فى حـــالة توطين المشروعات الصناعية ـــ ألا تستحوذ الدول الأكثر نموا داخل نطاق التكامل على معظم المشروعات ـــ وبالتالى تحصل الدول الأقل نموا على القليل من هذه المشروعات ـ حتى تشعر كل دولة داخل التكامل أنها حصلت على نصيب عادل من فوائد قيام هذا التكامل .

والأخذ بمعيار العدالة فى توزيع الفوائد من قيام التكامل ، يكتنفه الكثير من الصعوبات خاصة ما يتعلق بقياس الفوائد التى تعود على كل دولة من قيام التكامل ، وحدوث تعارض ما بين معيار العدالة وبين معيار الكفاءة ، حيث يتطلب إقامة المشروع بمراعاة معيار الكفاءة أن يتم إنشاؤه فى بلد (س) . وأنه من ناحية العدالة نجد أن هذا البلد (س) تستحوذ على عدد كبير من المشروعات الصناعية والتى أقيمت لديها لنفس هذه الأسباب مما ينتج عنه تركز الصناعة لديها ، وهذه الظاهرة غالبا ما تحدث لدى البلاد الأكثر نموا للأسباب سالفة الذكر (ومنها توافر الهياكل الأساسية اللازمة للصناعة)[1] . لذا فإنه إزاء هذه الحالة يجب على الدول الأعضاء فى المشروعات الصناعية المشتركة ، والتى تجمعها دائرة التكامل الاقتصادى أن تتخذ بعض الإجراءات اللازمة لضمان حد أدنى من العدالة فى توزيع فوائد التكامل [2] .

---

(١) أنظر ما حدث للسوق المشتركة وتوطين الصناعات بشرق أفريقيا وكذا الصناعات المتكاملة بأمريكا الوسطى بالباب الثانى .

(٢) أنظر التفصيلات عن أدوات وكيفية توزيع فوائد التكامل فى المراجع التالية :

— UNCTAD, "Fiscal Compensation and the Distribution of Benefits in Economic Groupings of Developing Counries" in (Current problems of economic Integration, TD/B 1322 - New York, 1971.

— UNCTAD, "The Distribution of Benefits and Costs in Integration among Developing countries "in (Current Problems of Economic Integration TD/B.394). New York 1973.

ومن هذه الإجراءات ، أن تقوم الدول الأقل نموا بمنح قروض بفوائد مخفضة أو إعانات مالية ، وإعفاءات ضريبية ، أو تأجـــير الأراضى بأسعار زهيدة ، لمثل هذه المشروعات الصناعية حتى تجد المشروعات الحافز المــادى على إقامة بعض الصناعات فى تلك البلاد[1].

وقد حاول بعض الاقتصاديين ، وضع بعض القواعد التى تضمن تحقيق فوائد العدالة ، ولـكل الدول الأطراف ، أيا كان موقع إقامة المشروع ، مما يخفف من حدة مشكلة تركيز فوائد التكامل . ومن الدراسات التى تمت فى هذا المجال دراسة ليتل والتى تتلخص فى الآتى[2]:

أ ـ أن يتم مساهمة كل دولة فى رأس مال المشروع بنسبة استهلاكها من إنتاجه . على ألا تحصل أى منها على أكثر من ٤٩٪ من الأسهم . ويمـكن تمويل جزء من المشروع ـ فى حالة عجز

---

(١) ومن هذه الإجراءات ــ ما سبق الإشارة فى الباب الثانى :

ا ــ اجراءات ذات طابــع ضريبى .

ب ــ اجراءات متعلقة بالنقد والمدفوعات .

جـ ــ اجراءات خاصة بانتقال عناصر الإنتاج .

د ــ اجراءات ذات طابع تجارى .

هـ ــ اجراءات تهم قطاع الخدمات المشتركة .

(٢) أنظر تفصيلات نموذج ليتل فى المرجــع التالى :

— I, M. D. Little, "Regional International Companies, an Approach to Economic Integration" "Journal of Common Market studies, Vol, 5, 1966.

الدول عن تمويله بالكامل - عن طريق أحد البنوك الدولية أو الشركات الأجنبية . وعلى أن يراعى مساهمة الدولة المقام بها المشروع بنسبة أكبر من نسبة استهلاكها من المنتج. مع تحويل جزء من نصيبها عن طريق أرصدتها الذاتية . وألا تبيع أى دولة نصيبها من رأس المال إلا لمواطنيها فقط .

ب - أن يحصل المشروع على عدة مزايا،منها اعفائه من كافة الضرائب المحلية ، ووارداته من الرسوم الجمركية ، مع توحيد التعريفة الجمركية الخارجية التى تفرض على منتجاته ، وأن تتمتع أرباح المشروع بحرية التحويل . مع توزيع أكبر نسبة من الأرباح على المساهمين ، والعمل على منع استغلال المشروع لصالح البلد المقام به .

ونود أن نشيرهنا إلى ملاحظة حول هذا النموذج وهى خاصة بقاعدة أن تتم مساهمة كل دولة فى رأس مال المشروع بنسبة استهلاكها من انتاجه . حيث إن هذه القاعدة يصعب تطبيقها لدى الدول الإسلامية ، نظرا لعدم توافر التناسب بين المقدرة التمويلية والاستهلاك فى الوطن الإسلامى . حيث إن البلاد الإسلامية ذات الفائض يقل فيها عادة نسبة الاستهلاك (نظرا لانخفاض نسبة السكان عن الدول الأخرى) عن البلاد الإسلامية ذات العجز (والتى يرتفع فيها نسبة السكان عن الدول الأولى)،

مـرحلة التنظيم :

ومرحلة التنظيم لها مفهومان : المفهوم الأول منها يتعلق بقيام الأجهزة الإدارية والفنية اللازمة لدراسة موضوعات ومحاولات التكامل ، والعمل على متابعتها والإشراف عليها وتنفيذها .

والمفهوم الثانى ، يقصد به الصيغ والأشكال القانونية التى ستقوم عليها المشروعات المشتركة .

أما عن قيام الأجهزة الإدارية والفنية اللازمة لدراسة موضوعات التكامل ، فهناك الكثير من الأمثلة عن قيام هذه الأجهزة . وذلك إذا ما رجعنا إلى التجمعات الاقتصادية المختلفة ، والتى أقيمت بالبلاد الرأسمالية والاشتراكية ، والبلاد الساعية للنمو .

ويمكن للبلاد الإسلامية أن تختار من هذه التجارب ما يلائمها من أجل إقامة الأجهزة الإدارية اللازمة لمشروعاتها المشتركة .

أما عن الصيغ والأشكال القانونية الخاصة بالمشروعات المشتركة، فسوف نشير اليها فى خلال هذا الباب .

المبحث الثانى

أوجه النشاط الصناعى والزراعى والتى يمكن للمشروعات المشتركة الإسلامية الدخول فيها ومدى أهمية نقل التكنولوجيا

سبق أن أشرنا إلى الأنشطة ذات الصفة التكاملية للمشروع المشترك ، ومدى أهمية إقامة المشروعات المشتركة فى مجالات الصناعة المختلفة ، حتى يمكن للدول التى فى سبيلها إلى النمو أن تحصل على دفعة كبيرة لأجل التنمية .

وتطبيقا لذلك نشير إلى بعض أوجه النشاط الصناعى والزراعى (على سبيل المثال) والتى يمكن إقامتها عن طريق المشروعات المشتركة الإسلامية ، وذلك بغرض إجراء تنمية اقتصادية للدول الإسلامية وذلك فى نطاق التكامل الاقتصادى الإسلامى ، وتدعيما لقيامه نظرا للأسباب والظروف التى سنذكرها .

ومن أوجه النشاط الصناعى والزراعى والتى يمكن للمشروعات المشتركة الإسلامية الدخول فيها هى :

أ ـ صناعة البتروكيماويات .

ب ـ صناعة الحديد والصلب .

جـ ـ استصلاح الأرضى الزراعية بالدول الإسلامية .

أ ـ صناعة البتروكيماويات :

تحقق صناعة البتركيماويات ـ وهى من الصناعات الحديثة والهامة ـ عدة أهداف حيث تزود القطاع الزراعى بما يلزمه من الأسمدة والكيماويات اللازمة لمقاومة الحشرات كما أنها توفر بدائل لكثير من المواد المعروفة مثل الصابون والورق والألياف الطبيعية والأخشاب والزجاج والجوت .

وتتميز هذه الصناعة ببعض المميزات الخاصة بتصنيعها والتى تتلخص فى الآتى :

١ ـ ضخامة رأس المال اللازم لإقامتها وذلك بسبب تعقد عملياتها الفنية والمستوى المتقدم الذى تحتاجه فعلى سبيل المثال يتكلف إقامة تكرير البترول فى أوروبا حوالى ١٢ إلى ٢٠ دولارا لكل طن منتج بينما يتكلف إقامة وحدة للبولى ايثلين حوالى ٦٠٠ دولار لكل طن منتج [١].

(١) أنظر مذكرة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ـ الصناعات البتروكيماوية فى العالم العربى ـ مستقبلها وإمكانيات تنظيمها على أساس إقليمى ـ ص ٣ .

ونود أن نشير إلى ارتفاع الأسعار بصفة مستمرة وأنه حالياً يمكن أن تصل نسبة ارتفاع الأسعار إلى الضعف أو أكثر من تلك الواردة فى الثمن .

٢ - كما تتميز بأنها من أسرع الصناعات تطورا وذلك بسبب كثرة البحوث المستمرة لتطوير منتجاتها واستحداث منتجات جديدة وكذا تطوير طرق الإنتاج [١] .

٣ - من المقدر أن حوالى ٢٠٪ من إجمالى الاستثمارات العالمية الجديدة أو التسهيلات الصناعية تكون فى أحد مجالات تصنيع الهيدروكربونات (بتروكيماوية ، تكرير البترول ، عمليات استخراج الغازات الصناعية) . ومن المعروف أن صناعة البتروكيماويات هى أكثر هذه الصناعات انتشارا وتزداد بمعدل من ١٠ إلى ١٥٪ سنويا .

وقد بلغت قيمة الإنتاج حوالى ٧٦ بليون دولار عام ١٩٧٠ ومن المقدر أن تصل إلى ١٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ .

وقد بدأ العالم يتجه إلى إنتاج مواد بديلة للمواد الطبيعية نظرا لأنها لا تلاحق الزيادة المطردة فى عدد سكان العالم بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الطبيعية إلى درجة كبيرة لكثرة الطلب عليها مع قلة المتوفر منها .

---

(١) كان الاكريلونيتريل ينتج منذ سنوات قليلة من الاسيتلين وسيانيد الهيدروجين وقد بطل استعمال هذه الطريقة وأصبح إنتاجه يتم عن طريق أكسدة البروبلين بالنشادر والهواء . وقد أدى استعمال هذه الطريقة الحديثة إلى خفض سعر الاكريلونيتريل من ٤٦٠ دولار للطن فى عام ١٩٦٠ إلى ٣٣٠ دولار عام ١٩٦٤ .

(٢) أنظر : د. حامد حسنين عامر - إمكانيات قيام المشروعات العربية المشتركة فى مجال صناعة البتروكيماويات - بحث مقدم لندوة المشروعات العربية المشتركة القاهرة - ديسمبر ١٩٧٤ .

٤ ـ أجرى الجهاز الفنى لمشروع البتروكيماويات بجمهورية مصر العربية دراسة فى يونيه ١٩٧٤ أبرز فيها أن صناعة البتروكيماويات من الصناعات التى تستخدم العديد من المواد الكيماوية اللازمة للتفاعلات الداخلة فيها وكذلك كميات كبيرة من الكهرباء والمياه بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى عمالة ذات نوعية خاصة ماهرة ومدربة على استعمال وتداول الأجهزة وتستوعب هذه الصناعة أعدادا كبيرة من العمالة ذات الكفاءة العاليةمن مهندسين وكيمائيين وعمال مدربين وغير مدربين وأوضحت الدراسة أن هذه الصناعة تفتح مجالات العمل أمام الأفراد والارتفاع بمستواهم الفنى والمعيشى .

ومن الملاحظ توافر عدة عوامل تساعد على قيام المشروعات المشركة الاسلامية فى مجال صناعةالبتروكيمات توجزها فيما يلى :

١ ـــ حلول المنتجات الصناعيـة محل المنتجات الطبيعية حيث حل المطاط الصـــناعى محل المطاط الطبيعى والبوليستر محل القطن وحلت الألياف الأكريليك محل الصوف أو مزجت به كما حل الميلامين محل الفخار والصينى وهكذا ـ كما أن المنتجات الصناعية الجـديدة قد فتحت أسواقاً جديدة لتكملة حاجة العالم من المواد الطبيعية .

وقد أوضحت دراسة قام بها مكتب الدراسـات (BEICIP) التابع لمعهد البترول الفرنسى (IFP) فى يناير ١٩٧٢ ـ المقـــدم إلى مشروع

البتروكيماويات بمصر - أن إستهلاك بعض الدول الإسلامية من مواد البلاستيك والمطاط الصناعى والألياف الصناعية للفترة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨٠، ستزيد بحوالى ثلاث مرات ونصف بالنسبة للبلاستيك إذ يبلغ جملة الاستهلاك عام ١٩٦٨ حوالى ٩٧٫٥ ألف طن ويقدر بأنه سيبلغ حوالى ٤٤٢٫٥ ألف طن عام ١٩٨٠ . وأما بالنسبة للمطاط فسيصبح أكثر من الضعف حيث بلغ الاستهلاك ٧٢٫٥٠ ألف طن عام ١٩٦٨ وسيصل الاستهلاك إلى ١٦٣ ألف طن عام ١٩٨٠ . ومن تلك الأرقام يتضح لنا مدى الزيادة المنتظرة فى استهلاك البتروكيماويات فى الدول العربية .

كما أوضحت دراسة أخرى لمعهد البترول الفرنسى (IFP) أن توفر مصادر الطاقة والمواد الأولية فى البلدان التى فى طريقها للنمو والمنتجة للهيدروكربونات بأسعار زهيدة تكون العامل الرئيسى والمؤثر فى قدرتها على المنافسة [١] .

٢ — رغم ارتفاع تكلفة صناعة البتروكيماويات وضخامة مستلزماتها إلا أنها تسترجع رأس المال المستثمر فيها خلال خمس سنوات فى أغلب الحالات [٢] .

---

(١) أنظر : د . حامد حسنين عاص - إمكانيات قيام المشروعات العربية العربية المشتركة فى مجال صناعة البتروكيماويات - المرجع السابق ص ١٧ .

(٢) أنظر : دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - الصناعات البتروكيماويات فى العالم العربى - المرجع السابق ص ٧ .

٣ ــ توافر معظم العناصر اللازمة لإقامة المشروعات المشتركة لصناعة البتروكيماويات لدى الدول الإسلامية حيث يوجد التمويل اللازم من رؤوس أموال بجانب توافر كميات كبيره من الإحتياطى العالمى من البترول الخام . بالإضافة إلى توافر الغازات الطبيعية خاصة فى الجزائر وليبيا ومعظم هذه المواد يتم تصديرها إلى الخارج فى صورتها الأولية .

والجدول التالى يوضح تقديرات الإحتياطى من البترول والغاز الطبيعى لدى بعض الدول الإسلامية فى ١ يناير ١٩٧٣ .

البلد	إحتياطيات البترول (بآلاف ملايين البراميل) بليون برميل	إحتياطيات الغاز (بآلاف ملايين الأقدام المكعبة) بليون قدم مكعب
السعودية	١٣٨	٥٠و٠٠٠
الكويت	٦٤و٩	٣٣و٠٠٠
الجزائر	٤٧و٠	١٠٥و٠٠٠
ليبيا	٣٠و٤	٢٧و٥٠٠
العراق	٢٩و٠	٢٥و٠٠٠
أبو ظبى	٢٠و٨	١٢و٠٠٠
سوريا	٧و٣	و٧٠٠
قطر	٧و٠	٨و٠٠٠
مصر	٥و٢	٧و٥٠٠
عمان	٥و٠	١و٧٥٠
دبى	٢و٠	١و٠٠٠

المصدر :

Oil and Gas Journal, Vol. 70, No. 52, pp. 82 & 83, 25 December 1972.

أما بالنسبة للعمالة الفنية فهو متوافرة لدى الدول الإسلامية خاصة مصر والجزائر وسوريا . ويمكن إستيراد المعدات اللازمة لهذه الصناعة من الخارج الى أن يتم إقامة الصناعات الإسلامية الثقيلة والتى تقوم بعد ذلك بتصنيع مثل هذه الآلات وتطويرها .

ب ـ صناعة الحديد والصلب :

تدل التجربة التاريخية على أن القضاء على التخلف التكنيكى والاقتصادى لبلد ما ، يتطلب تنويع الهيكل الاقتصادى على أساس تزويد الاقتصاد بأحدث أنواع التكنيك ، واستخدام وسائل وطرق الإنتاج التكنولوجية الحديثة . ويعتبر التصنيع أساساً للتغيير الجذرى للهيكل الصناعى [١] .

وقد اجتازت بعض الدول الإسلامية مراحل كبيرة فى التصنيع وأقامت الهياكل الصناعية السليمة وان كان ينقصها بعض العمليات

(١) أنظر : مشكلات التصنيع فى البلدان النامية ـ دار التقدم ـ موسكو ١٩٧٤ .

التمويلية المادية وأن دخول المشروعات المشتركة الإسلامية فى هذا المجال الصناعى لأجل تنمية العالم الإسلامى على أساس التركيز على إنشاء وتطوير الخدمات الأساسية والصناعات الثقيلة سيعود بالفائدة المرجوة من إجراء تنمية اقتصادية سريعة بالإضافة إلى المساهمة فى إحداث تكامل اقتصادى إسلامى .

والتركيز على هذه الأنشطة الاقتصادية بالذات لازمة لإمكان بناء قطاع إقتصادى متطور وبالتالى إحداث تطوير بالقطاع الزراعى هو الآخر على مستوى الأمة الإسلامية .

ويرجع تفضيل المشروعات المشتركة الإسلامية فى مجال الصناعات الثقيلة للآتى :

١ ـ الصناعات الوسيطة والرأسمالية ـ بالإضافة إلى توفر الخدمات الأساسية ـ هى التى تزيد من التشابك القطاعى وتجرى تطويراً لهياكل الإنتاج الضعيفة بالإضافة إلى كثرة وفوراتها الاقتصادية على المدى الطويل عن الصناعات الاستهلاكية كما يزيد من معدل النمو .

٢ ـ انخفاض نصيب الدول الإسلامية من الناتج الصناعى حيث يبلغ ٥,٩٪ من هيكل الناتج المحلى الإجمالى بينما يبلغ ٧,٣٠٪ فى الدول المتقدمة .

٣ ـ إمكانيات التصنيع القائم على أساس احلال الواردات ماتزال كبيرة لدى الدول الإسلامية بشروط توسيع السوق حيث يؤدى ذلك إلى إصلاح هياكل الصناعات الإسلامية من حيث حجم المشروع ونوعية الإنتاج وتقدم الفنون الإنتاجية .

وتعتبر صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات التى لها دور رئيسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى . لهذا أصبح مقدار استهلاك الفرد من منتجات الحديد والصلب ـ لدى الكثير من الاقتصاديين ـ أحد المؤشرات الدالة على التقدم الاقتصادى . وقد تبين أن متوسط إستهلاك الفرد من هذه المنتجات بلغ فى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وكندا مايزيد عن ٥٠٠ كجم / سنويا للفرد . وفى أوروبا يتراوح مابين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ كجم [١] .

أما فى بعض الدول الإسلامية (الدول العربية) فبلغ متوسط الاستهلاك السنوى للفرد حوالى ٥٩ كجم (تقديرى) عام ١٩٧٥ [٢] . وتتركز أهمية صناعة الحديد والصلب فى مجال التنمية الصناعية ، فيما

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

ONU, "International Symposium on Industrial Development Sectoral Studies Prepared for the Symposium" Iron and Steel Industry, Athens. 1967.

(٢) أنظر : مهندس / أمين حلمى كامل والمهندس / كامل مقصود — لمكانيات قيام المشروعات العربية المشتركة فى مجال الصناعات المعدنية ـ بحث مقدم لندوة المشروعات العربية المشتركة ـ ديسمبر ١٩٧٤ ـ القاهرة .

يتصف به هـــذه الصناعة من علاقات ترابط وتشابك مع مختلف الصناعات . مما يؤدى إلى مايسمى بقوة الدفع إلى الأمام ، وقوة الدفع إلى الخلف [1] .

وعلى ذلك فإقامة صناعة الحديد والصلب، تتطلب إقامة وتنمية صناعات أخرى تسبقها لكى تمدها بمستلزمات الإنتاج ، مثل التعدين والكهرباء ، وصناعة الكوك ، كما أنها تؤدى إلى إنشاء بعض من الصناعات والأنشطة المستخدمة لمنتجاتها ، مثل صناعة البناء والتشييد ، وصناعة السيارات والجرارات ومختلف الصناعات الهندسية .

كما تتميز صناعه الحديد والصلب بأنها تخلق العديد من فرص العمالة والتشغيل وزيادة الدخل ، ومعالجة العجز فى موازين المدفوعات لدى الدول الغير بترولية ، لأنها تحد من استيراد مستلزمات الإنتاج من

---

(١) قوة الدفع الى الأمام Forward ettect تعنى أن المنتجات النهائية لهذه الصناعة تستخدم كمنتج وسيط فى صناعات أو مشروعات أخرى ، كما أن قوة الدفع الى الخلف Backward effect تعنى أن المشروع يحتاج لمستلزمات انتاج من مصنع آخر . ومن المعروف أن بعض الصناعات يكون لها قوة دفع الى الأمام ، وبعض الصناعات يكون لها قوة دفع الى الخلف الا أن صناعة الحديد والصلب تتميز بأنها تجمع ما بين القوتين (كالصناعات الميكانيكية) وهذا النوع من الصناعات له تأثير قوى على تنشيط القطاع الصناعى عامة .

أنظر تفصيلات دراسة أثر الدفع الى الأمام والى الخلف المرجع التالى :

A. D. Hirschman, "The Strategy of Economic Development" Yale University press, New Haven, 1958.

الحديد والصلب ومن منتجات الصناعات الهندسية من الخارج [1] . كما تؤدى إلى زيادة الصادرات من السلع المصنعة وذلك فى المراحل المتقدمة من الصناعة . كما أن تعدد منتجات صـــناعة الحديد والصلب يفيد فى إجراء التنسيق الصناعى بين الدول الإسلامية .

هذا وقد بلغ إجمالى إنتاج بعض البلاد الإسلامية من الصلب الخام عام ١٩٧١ حوالى المليون طن ، بينما أن الاستهلاك بلغ حوالى ٣و٥ مليون طن . وفى عام ١٩٧٥ يبلغ الإنتاج (تقديرى) حوالى ٥و٤ مليون طن بينما الاســـتهلاك يقدر بحوالى ٥و٨ مليون طن فى نفس العام [2] .

أما عن الطاقة اللازمة لهـذه الصناعة ـ من بترول وغاز طبيعى ـ وكذا رؤوس الأموال اللازمة لها فتوفرة لدى البلاد العربية البترولية كما أن العمالة الفنية متوفرة إلى حد ما لدى بعض الدول الإسلامية ، ويوجد عجز فى البعض الآخر . وقد يرى لصالح هذه الصناعة تكوين

---

(١) إن صناعة الحديد والصلب تتميز بأنها تخلق فرص عمالة أكثر من أى صناعة أخرى ــ حيث أن العامل الواحد فى صناعة الصلب يؤدى إلى خلق فرص عمل لثمانية عمال آخرين فى الصناعات المرتبطة أو المكملة لها .

أنظر : « الحديد والصلب العربى » كتاب مقدم من الأمانة العامة للاتحاد العربى للحديد والصلب عام ١٩٧٤ . المرجع السابق .

(٢) أنظر : مهندس حلمى كامل والمهندس / كامل مقصود ــ إمكانية قيام المشروعات العربية المشتركة فى مجال الصناعات المعدنية ــ المرجع السابق ص ١٢ .

العديد من الكوادر الفنية المدربة على مستوى عال ، مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية - مؤقتاً - حتى يتم تكوين تلك الكادرات الوطنية .

مما سبق يتضح لنا أن صناعة الحديد والصلب - أو الصناعات الثقيلة - تعتبر أهم الصناعات الأساسية للدول الإسلامية . حيث أنها توفر الآلات والماكينات والأجهزة اللازمة لقيام القطاع الصناعى وتطوير القطاع الزراعى والمساهمة فى إقامة قطاع البنية الأساسية للمساهمة فى تصنيع ما يحتاجه من مهمات وآلات .

كما أن ظروف توطين هذه الصناعة متوفرة حالياً لدى بعض الدول الإسلامية الغير بترولية . وأنه يمكن التركيز عليها لدى هذه الدول حتى يمكن تطويرها ونجاحها . هذا مع مراعاة تطبيق معايير التوطن مستقبلا بالنسبة لما يتم من إنشاءات وتوسعات جديدة لهذه الصناعة فى الوطن الإسلامى .

استصلاح الأراضى الزراعية بالدول الاسلامية :

تواجه الدول الإسلامية - وغيرها من الدول المتخلفة - فى الوقت الراهن تحديات كثيرة من أهمها مشكلة توفير الغذاء لسكانها الذين يتزايدون بمعدلات عالية مما يتطلب الإسراع فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية فى هذا المجال والذى لا يقل أهمية عن المجال الصناعى .

ويمكن علاج هذه المشكلة بالعمل على زيادة الانتاج الزراعي لتوفير إحتياجات السكان الأساسية من السلع الغذائية حتى لاتضطر الدول الإسلامية إلى استيراد المزيد منها بالعملات الصعبة ، مما يستنفذ جزءاً من رؤوس الأموال المخصصة لمشروعات التنمية الاقتصادية .

وإذا ما ألقينا نظرة على العالم الإسلامى نجد أن المساحة الأرضية به تبلغ أكثر من خمس مساحة العالم (٢١٫٧٪) . وتقدر مساحة الأراضى الزراعية فى الوطن الإسلامى بحوالى سدس مساحة الأراضى الزراعية فى العالم (١٦٫٩٪) . هذا مع ملاحظة أن عدد سكان العالم الإسلامى يقدر بسدس عدد سكان العالم (١٦٫٥٪) إذن فالأراضى الزراعية متوفرة بالمساحة الملائمة لعدد السكان لكن من الملاحظ على الزراعة بالعالم الإسلامى مايلى :

١ — أن القوة العاملة فى العالم الإسلامى تبلغ ١٣٫٣٪ من القوة العاملة فى العالم . بينما تعداد السكان فى العالم الإسلامى يبلغ ١٦٫٥٪ من القوة العاملة فى العالم . إذاً فهناك نسبة كبيرة من سكان العالم الإسلامى (٣٫٢٪ من العالم) بلا عمل .

٢ - وجود نسبة كبيرة من الأيدى العاملة فى الوطن الإسلامى تعمل فى قطاع الزراعة تبلغ ٦١٫٤٪ من عدد العاملين . بينما هذه النسبة تبلغ ٤٦٫٧٪ فى العالم . مما يدل على وجود نسبة كبيرة من البطالة المقنعة فى العالم الإسلامى فى قطاع الزراعة .

٣ ـ إنخفاض الإنتاجية فى الزراعة بالوطن الإسلامى لتأخر وتخلف اسلوب الزراعة ووجود أراضى زراعية لاتستغل .

٤ ـ اختلاف مساحات الأراضى الزراعية لدى البلاد الإسلامية ، أدى إلى اختلاف نصيب الفرد منها . حيث تتراوح هذه النسبة ـ كما سبق الإشارة اليها ـ للهكتار الواحد مابين صفر ، ٠و١ نسمة (فى الدول البترولية والعراق والسودان) إلى ٠و١٢ نسمة (فى الدول البترولية والعراق والسودان) الى ٠و١٢ نسمة (فى مصر) .

٥ ـ نتج عن هذه العوامل بالإضافة إلى تخلف الصناعة أن الناتج المحلى الإجمالى للدول الإسلامية يبلغ ٤و٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى للعالم .

مما سبق يتضح لنا مدى حاجة الدول الإسلامية الى العمل على استغلال هذه المساحات الكبيرة من الأراضى القابلة للزراعة نظراً لحاجتها الشديدة الى سد العجز لديها من الحبوب والمنتجات الزراعية المختلفة .

لهـــذا فانه يلزم انشاء بعض الشركات ـ كمشروعات مشتركة إسلامية ـ من أجل العمل فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى الصالحة للزراعة، حيث أن جميع الظروف مهيأة لإنجاح هذه المشروعات بتوافر الأراضى الصالحة للزراعة لدى كل من السودان والمغرب والعراق والصومال والجزائر، وتوافر الأيدى العاملة والخبرة فى القطاع الزراعى

لدى كل من تركيا وإيران ومصر وسوريا ، وكذلك رأس المال اللازم لهذه المشروعات لدى الدول البترولية .

كما أن تنمية القطاع الزراعى فيه الكثير من الفوائد التى تعود على القطاع الصناعى من ناحية توفير المواد الأولية للتصنيع والمواد الغذائية للعاملين .

كما أن توطين هـذه المشروعات سيتم لدى الدول الإسلامية والتى تتوافر لديهـا الأراضى الزراعيـة القابلة للزراعة - وبذلك سنجد أن الدول الإسلامية الأقل نمواً سيكون لها نصيب كبيرمن هذه المشروعات الحيوية .

ويمكن للدول الإسلامية بعد إجراء التطوير اللازم للقطاع الزراعى وإستصلاح الأراضى القابلة للزراعة ، أن يصبح لديها فائض من الإنتاج الزراعى - بأسعار منخفضة - مع الاستغناء عن استيراد المواد الغذائية من الخارج وتوفير العملات الخاصةبذلك والتى يمكن استغلالها فى التصـنيع الزراعى وفى تنمية وتطوير وإجراء البحـوث المستمرة للقطاع الزراعى والذى لايقلأهمية عن القطاع الصناعى خاصة بعد أن ظهر العجز الكبير فى المواد الغذائية على المستوى العالمى وتفاقمت أزمة الغذاء بصورة كبيرة .

الاهتمام بنقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة للبلاد الإسلامية [1] :

تعنى القدرة التكنولوجية تطبيق العلم الحديث على الإنتاج ووسائله ، أى تطبيق كل جديد ومستحدث فى مجال العلوم النظرية بما يساعد على زيادة الإنتاج والثروة التى تتمتع بها البشرية .

وتعيش الدول المتقدمة - من منتصف القرن التاسع عشر - فى نهضة علمية تعود عليها بوفورات تكنولوجية أدت إلى النمو الإقتصادى فى هذه البلاد بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى الذى حققته .

ويرجع الاهتمام الكبير بموضوع التطوير التكنولوجى من جانب البلاد الصناعية المتقدمة إلى عدة عوامل منها مايلى :

---

(١) أنظر :

ا — عبد الفتاح قنديل — نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الاقتصادى العربى الأول — ١٩٧٦ .

ب — Development and transfer of industrial technology (Unido)
التنمية ونقل التكونولوجيا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO مقدم لمؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية — طرابلس ١٩٧٤ .

جـ — Industrial Property and transfer of technology
الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا (المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية) بحث مقدم فى مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية — طرابلس ١٩٧٤ .

١ - معدل النمو الاقتصادى يعتمد بدرجة كبيرة على معدل التطور التكنولوجى .

٢ - المنافسة بين المشروعات الصناعية لا تعتمد على اختلاف الأثمان بقدر اعتمادها على القدرة على إنتاج سلع جديدة وابتكار وسائل إنتاجية حديثة .

٣ - إهتمام الدول بتطوير الأسلحة خاصة فى مجال القنابل الذرية والهيدروجينية والصواريخ مما أدى إلى تدعيمها للأبحاث فى هذا المجال.

٤ - إهتمام المنظمات الدولية والحكومات بالتحقق من كفاءة السياسات المحلية الخاصة بتدعيم التطور التكنولوجى وحسن الاستفادة منه فى المجالات المختلفة .

ويرجع اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة إلى التخلف الحضارى بينها وارتفاع نسبة الأمية بالبلاد المتخلفة وعدم اهتمامها بالتعليم ووجود عيوب فى نظمه القائمة حيث يصعب استيعاب وتطوير التكنولوجيا المستوردة وعدم اهتمام الحكومات بتدعيم مجالات البحث العلمى والتكنولوجى وتدهور الأوضاع الاقتصادية - مما يساعد على عدم امكانها تدعيم وتمويل الأبحاث العلمية وارسال بعثات للخارج واتخاذ بعض هذه الدول لسياسة الانغلاق مما يؤدى إلى عدم حدوث احتكاك كاف مع الدول المتقدمة لنقل التكنولوجيا بالإضافة إلى هجرة الأيدى العاملة الماهرة من البلاد المتخلفة للدول

المتقدمة سعيا وراء ظروف معيشية أفضل ومستوى أجور أكبر (١) .

بالاضافة إلى عـــدم ملاءمة التكنولوجيا الخاصة بالبلاد المتقدمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى عليها حاليا البلاد المتخلفة مما يقلل من فرص الاستفادة منها عن ارتفاع تكلفة نقلها من البلاد المتقدمة للبلاد المتخلفة . فوفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U N C T A D) بلغ ما دفع لبراءات الاختراع والخبرات الإنتاجية والعلامات وحقوق التصنيع والأسماء التجارية ومختلف الخدمات الإدارية مليار ونصف دولار عام ١٩٦٨ ومن المتوقع أن تبلغ قيمة هذه الأشياء حوالى ٩ مليار من الدولارات عام ١٩٨٠ حيث

---

(١) بلغ مجموع من هاجر من الكفاءات بالدول العربية الى الولايات المتحدة وحدها خلال الفترة من ١٩٦٢/٦/٣٠ حتى ١٩٦٩/٦/٣٠ ما يلى :

٦٥٦٠ من الإخصائيين والفنيين ، ١٢٨٣ من المهندسين ، ٤٨١ من علماء الطبيعة ، ٧٩ من علماء الاجتماع ، ٤٨٣ من الأطباء ، ٢٠٢ من الممرضات الإخصائية .

كما بلغ من هاجر من الدول المتخلفة الى الولايات المتحدة عن نفس الفترة عدد ١٢٥٠٨ طبيب ، ٦٥٢٨ عالم طبيعة ؛ ١٩٣٥٨ مهندس .

أنها تزيد بمعدل ٢٠٪ سنويا (١) .

مشاكل نقل التكنولوجيا :

تهتم الدول المتخلفة - فى الوقت الراهن - بنقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة حيث أن النمو الاقتصادى يتوقف على درجة نقل واستيعاب التكنولوجيا الراقية . إلا أنه يعوق ذلك بعض المشاكل ، منها ما يتعلق بشروط نقل التكنولوجيا ومنها ما يتعلق بالآثار السلبية التى تترتب على عملية النقل .

أما عن الشروط فان الدول المتقدمة كثيرا ما تفرض الشروط المرهقة التى تنوء بها ميزانيات الدول المتخلفة وذلك فى صورة رفع أثمان قطع الغيار والسلع الوسيطة والخامات اللازم استيرادها من الدول المتقدمة . وما تفرضه من قيود على استخدام حقوق الإنتاج وتحديد أسواق معينة

(١) أنظر :

"Major Issues Arising from the Transfer of Techn-ology to developing countries "Document UNCTAD TD/B/AC 11/10lRev.

كما تشير هذه الدراسة فى صفحة ٥٨ ، ٥٩ إلى أن نصيب الولايات المتحدة من اجمالى .1974 p. 42 مدفوعات الدول المتخلفة مقابل الحصول على التكنولوجيا خلال الفترة من ٦٥ إلى ١٩٦٩ (٩٠٪) ونصيب باقى الدول وهى بريطانيا ، ألمانيا ، اليابان ، فرنسا ، بلجيكا ، السويد ، الدانمارك بلغ ١٠٪ ، كما بلغ نصيب الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية ٨٥٪ من اجمالى هذه المدفوعات .

لتسويق السلع المنتجة ومحاولة البعض منها الاشـــتراك فى رأس مال المشروع أو الاشتراك فى الإدارة كشرط لمنح حقوق الإنتاج .

أما الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا فتتلخص فى أن الكثير من الاقتصاديين قد أثاروا المخاوف من حدوث بطالة اضافية على البطالة التى تعانى منها الدول المتخلفة نظرا لأن استخدام الآلات الحديثة يوفر الكثير من الأيدى العاملة فضلا عن ما تتحمله هذه الدول من أعباء مالية لنقل التكنولوجيا . إلا أن البعض الآخر يرى أن الدول المستوردة للتكنولوجيا يمكنها أن تعوض هذه الأعباء المالية بالاستفادة من زيادة الإنتاج الجيد المتطور بتصديره للخارج إلا أنة فى بعض الحالات تعمل الدول المتقدمة على الحد من توسع الدول المستوردة للتكنولوجيا فى تسويق منتجاتها للخارج .

كما أن من الآثار السلبية لنقل التكنولوجياعدم الاستغلال الكامل لها لعدم ملاءمتها لظروف البلاد المستوردة وظهور طاقات عاطلة بالمصانع لعدم استيعاب الأسواق المحلية الضيقة للإنتاج الكبير بالإضافة إلى احتمالات حدوث تلوث للبيئة .

<u>أهمية نقل التكنولوجيا للدول الإسلامية :</u>

أن من متطلبات الانطلاق فى التنمية الاقتصادية وضمان استمرار نموها واتساع قاعدتها الاعتمادعلى التكنولوجيا الحديثة المتقدمة واحلالها تدريجيا محل طرق التصـــنيع التقليدية . وينادى بذلك الكثير من

الاقتصاديين حتى أن بعضهم طالب بتشجيع الابتكار والتطبيقات الرائدةللتكنولوجيا الجديدةفى الدول الإسلامية وذلك بتوفير الظروف والوسائل الملائمة لها . وأنه لن تتمكن الدول الإسلامية من إقامة نهضة صناعية وثقافية طالما لم تقم بتطوير القدرة على الخلق والإبداع ، ولا تستطيع فى نفس الوقت منع استنزاف العقول ، طالما لا تتوافر لهم الحوافز على العمل داخل البلاد الإسلامية » (١) .

ونظرا لعدم وجود الظروف الملائمة لخلق التكنولوجيا حاليابالدول الإسلامية فانه فى الإمكان استيرادها من الخارج مع تطوير التخصصات والاختراعات المحلية ويشمل هذا التطوير تطويع التكنولوجيا الأجنبية المستوردة بقدر الإمكان للظروف المحلية (٢) .

ويشترط فى نقل التكنولوجيا إلى الدول الإسلامية مراعاة ما يلى :

١ ــ أن يكون مناسبا بحيث يلبى احتياجات التصنيع الرئيسية .

٢ ــ أن يقضى هذا النقل على الثغرات التكنولوجية والإنتاجية الكبيرة فى برامج التصنيع .

---

(١) أنظر : د. حسين خلاف ــ نقل التكنولوجيا فى الملكية الصناعية كوسيلة للتنمية الاقتصادية ــ القاهرة ــ مارس ١٩٧٢ ص ٨٠ .

(٢) "Industrial Property and transfer of technology" (WIPO) The Third Conference on Industrial development for Arab States, TRIPOLI, 7-14 April, 1974 .

٣ ــ وضع برنامج للأولويات بتحديد أنواع التكنولوجيا التى تستورد مما يفسح المجال لتطبيق مبدأ المفاضلة والاختيار نظرا لارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا .

٤ ــ الاستفادة من التكنولوجيا المستوردة بشكل فعال وتكييفها وتطويعها لتناسب الظروف المحلية وذلك فى أقل فترة ممكنة .

هذا ونود أن نشير إلى أن الدول الإسلامية بعد تجاوزها لمرحلة « الشراء والاستخدام المباشر للتكنولوجيا » يجب عليها أن تقيم هيكلا تنظيميا ـ يتمثل فى معاهد للبحوث والتطوير يتولى القيام بأعمال البحث وتطوير الكوادر الفنية . وزيادة قــدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية (١) .

ومن بين البحوث الأساسية التى تهم المنطقة هى بحوث الصحراء وتحلية مياه البحر والاســتفادة من الطاقة الشمسية بهدف إيجاد تكنولوجيا تلائم المنطقة الإسلامية فى حل مشكلتها الرئيسية ، فى هذه النواحى المختلفة .

وإذا ما وجدت هذه المراكز تكون نقطة الانطلاق لنشأة تكنولوجيا إسلامية .

---

(١) Development and transfer of industrial technology and UNIDO Activeties in Relation to the Arab Countries Prepared by : United Nations industrial development organization (U N I D O).

بحث مقدم لمؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية ــ طرابلس ــ أبريل ١٩٧٤ .

المبحث الثالث

الصيغ القانونية المختلفة للمشروعات المشتركة

تتخذ المشروعات المشتركة أكثر من صيغة قانونية تتسم بالمرونة ويمكن للمشتركين فيها اختيار الصيغة التى تلائم كلا منهم .

كما تختلف درجة المعرفة بين كل صيغة وأخرى . ففى حالة ما إذا كانت جميع الاطراف فى المشروع من القطاع الخاص ، فيتم المشروع عن طريق إنشاء شركة من الشركات المعروفة فى القانون الداخلى للدولة التى يتم تنفيذ المشروع فيها - أو عن طريق فرع لشركة منشأة فى دولة أخرى .

أما إذا كانت الحكومة طرفا فى المشروع ، فيمكن اتخاذ أشكال جديدة على خلاف ماهو معروف فى القانون الداخلى . وعندما تكون جميع الاطراف للمشروع من الحكومات، تزيد المرونة فى اتخاذ شكل الشركة الملائمة حيث لا يحدها قيد فى القانون الداخلى لتلك الدول أو فى القانون الدولى .

وسنشير فيما يلى إلى بعض الصيغ القانونية للمشروعات المشتركة بإيجاز .

أ ـ الشركة الوطنية العادية :

تشكل الشركة العادية عامة ـ من شركاء محليين أو جانب من القطاع الخاص ، ويقارن أصحاب الشركة الوطنية العادية ما بين إقامة الشركة داخل الدولة التى يتم فيها تنفيذ المشروع ـ أو إقامة الشركة بالخارج . ويتم تنفيذ المشروع عن طريق فرع للشركات بالدولة المعنية ، وعادة ما يرجحون الجانب الذى يغلب فيه مصلحتهم الخاصة .

فإذا كان المشروع سيتم تنفيذه فى شكل شركة محلية ، فسوف يثور البحث عن الشكل الملائم من بين الاشكال التى يتضمنها القانون المحلى للدولة التى سيتم فيها التنفيذ ، وذلك إذا كان لاطراف المشروع حرية الاختيار .

وفى هذه الحالة ـ وعادة ـ ما ينحصر شكل المشروع فى شركة ذات مسئولية محدودة أو شركة خاصة أو شركة تضامن .

إلا أن بعض الدول تحرم على الأجانب الاشتراك فى الشركات المساهمة والبعض الآخر يحدد المشروعات التى يمكن للأجانب الاشتراك فيها (١) .

---

(١) يحظر القانون الكويتى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالشركات التجارية على الأجانب الاشتراك فى الشركات المساهمة إلا بصورة استثنائية فى غير البنوك وشركات التأمين .

وعادة ما يفضل النظام الانجلو سكسونى شكل الشركة ذات المسئولية المحدودة أو الشركة الخاصة وذلك فى حالة للمشروعات المشتركة الصغيرة أو المتوسطة الحجم،[1] لتوفر الحرية الكبيرة للادارة وما يوفره من علاقة وطيدة بين الاطراف وخضوعه لقيود أقل من ناحية الضرائب. ومثال الشركة ذات المسئولية المحدودة فى المنطقة العربية — الشركة السودانية الكويتية للاستثمار.

كما يفضل بالنسبة للمشروعات الكبيرة صيغة الشركة المساهمة لما توفره هذه الصيغة من مرونة ووضوح تام فى التشريع لحقوق وواجبات المساهم الأجنبى.

كما تتمتع الشركات الوطنية باهتمام أكثر من غيرها من جانب الجهات التى تتعامل معها بما فيها جهات التمويل.

وقد يفضل المشترك الأجنبي الابتعاد عن هذه الشركات إذا كانت التشريعات الوطنية تضع قيودا كثيرة واشتراطات على مساهمة الأجانب، أو تشرك العمال فى مجالس اداراتها أو توزع نسبة كبيرة من الأرباح على العاملين فيها أو تخضعها للرقابة لعدة جهات حكومية أو ما شاكل ذلك.

---

(١) راجع : د. ابراهيم شحاته — الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة. ندوة المشروعات المشتركة العربية — القاهرة ١٩٧٤ — ص ١٥.

ب ـ الشركة الوطنية ذات النظام الخاص فى القانون الداخلى :

وهى عبارة عن شركة تحمل جنسية الدول المضيفة ولكنها تتميز عن باقى الشركات الوطنية بأحكام خاصة يجيزها التشريع الوطنى لمشروعات مشتركة معينة غالبا ما تكون الحكومة هى الشريك المحلى فى مثل هذه الشركات ، ومن أمثلة ذلك شركات التنقيب عن البترول ببعض الدول الإسلامية ، وفى جمهورية مصر العربية البنك العربى الافريقى والذى صدر بشأنه القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ والذى أصبح المرجع الأساسى لأعمال ونشاط البنك . وكذلك الشركة العربية لأنابيب البترول .

وغالبا مايسبق تكوين مثل هذه الشركات اتفاق بين الحكومة والطرف الأجنبى وتقوم الحكومة على أثره بإصدار تشريع محلى يتضمن الأحكام الخاصة بهذه الشركة ، وهذه الصيغة من صيغ المشروعات المشتركة يمكن عن طريقها انشاء المشروعات العديدة بين حكومتين دون إبرام معاهدة دولية واتباع الاجراءات الطويلة ـ كالموافقة والتصديق عليها ـ لنفاذها وقد أخذ القانون المصرى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى الأجنبي والمناطق الحرة بهذه الصيغة (١) .

(١) ينص القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على عدة ضمانات ومميزات للمشروعات المشتركة التى تقوم فى ظلاله منها عدم التأميم أو المصادرة والإعفاء من الضرائب وخلافه ـ أنظر المواد من ٥ الى ٢٢ من القانون .

ج ـ الشركة الوطنية ذات النظام الدولى[1] :

تنشأ الشركة الوطنية ذات النظام الدولى بموجب اتفاق دولى بين الحكومات المعنية وينص فى الاتفاق على تنفيذ المشروع فى شكل شركة تتمتع بجنسية احدى الدول الأطراف أو بجنسية دولة غير طرف أو بجنسية جميع الدول الأطراف ـ وذلك فى حالات استثنائية ـ على أن تخضع فى جميع الاحوال لأحكام الاتفاق الدولى المعقود .

وتتميز هذه الشركة بأنها تحافظ على طابع الشركة الوطنية ذات الجنسية الوطنية . لذا فهى تخضع فيما لا يتعارض صراحة أو ضمنا مع أحكام الاتفاق الدولى المنشىء لها لأحكام القانون الداخلى لدولة جنسيتها، ومن ذلك يتضح لنا مزايا هذه الصيغة . حيث تنشأ الشركة فى إطار نظام قانونى معروف (هو الاتفاق الدولى للاطراف المشتركة) وبجنسية محدودة حيث تلتزم دولة الجنسية بالأحكام المتفق عليها .

ويعيب هذه الصيغة ، طول فترة التفاوض حول الاتفاق الدولى والإجراءات الخاصة بالتوقيع والتصديق على الإتفاقية . وإن كان من الممكن التغلب على هذه الصعوبات ، بأن يتم الاتفاق مباشرة بين المؤسسات (الأطراف) المعنية فى الدول الأطراف . أو بإصدار قرار على المستوى الدولى لا يحتاج إلى إجراءات التوقيع والتصديق . ثم تنشأ الشركة بقانون فى دولة المقر يتضمن التفاصيل الخاصة بها كشركة وطنية ذات نظام خاص فى القانون الداخلى .

---

(١) أنظر : د . ابراهيم شحاته ـ الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة المرجع السابق ص٢١ .

وإذا كان الوضع الأخير ينقصه وجود التزام دولى ناشىء عن معاهدة بالأحكام التى يلتزم بها المشروع الداخلى ، فإنه يمكن تغطية هذا النقص بالنص فى قانون الشركة على حق الشركاء الأجانب بالانسحاب منها وبيع أسهمهم للشركة أو لدولة المقر بقيمتها السوقية ، فى حالة إذا ماقامت دوله المقر بتعديل نظام الشركة من جانب واحد خلافا للاحكام المتفق عليها .

د ـ الشركة الدولية:

وهى الشركة التى تنشأ بموجب إتفاق دولى بين حكومتين أو أكثر دون أن تخضع للولاء السياسى والقانونى لأى منها . فهى شركة دولية تتوافر عناصر دولية فى نظامها القانونى والمادى ، ولا تتمتع بجنسية أية دولة .

كما تمارس نشاطها مستقلة تماماً عن القانون الداخلى لأية دولة ، لذلك يثير هذا النوع من الشركات الكثير من المسائل القانونية منها : النظام القانونى الذى تخضع له الشركة ، وطرق تسوية المنازعات الخاصة بها ، وقوانين العمل التى تطبق على العاملين فيها والدول التى لها حق فرض ضرائب عليها ، والعقوبات التى توقع على من يخلون بواجباتهم فيها[1] .

---

(١) أنظر : د . ابراهيم شحاته ـ المرجع السابق ص ٢٢ .

إلا أنه جرت العادة على أن تشمل الاتفاقيه الخاصة بإنشاء هـذه الشركات النص على الإجراءات التى تتخذ حيال هذه المسائل القانونية . إلا أن المشكلة تثار إذا لم يوضح بالاتفاقية مثل هـــذه الإجراءات ، وبعض الاتفاقيات تحيل إلى القواعد المشتركة فى قوانين الدول الأعضاء أو إلى قانون داخلى معين . ، أو إلى أحكام القانون الاقتصادى الدولى غير أن هذا الحل لا يخلو من الغموض .

ومن أشكال المشروعات العربية المشتركة التى قامت على هذه الصيغة نجد المشروعات التى أعدتها الجامعة العربية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[١] .

هـ ـ المؤسسة العامة الدولية :

تنشأ المؤسسة العامة الدولية لأجل إدارة نشاط يتعلق بالمنفعة العامة للدولة . وغالباً ما يكون أحد المرافق العامة للدولة . وتتمتع عادة ببعض السلطات العامة التى تضيفها عليها الدول الأطراف .

---

(١) وذلك فيما عدا شركة البوتاس العربية المحدوده والتى تم الموافقة على إنشائها من المجلس الاقتصادى فى ٢٥ يناير ١٩٥٦ .
أنظر :

د . ابراهيم شحاته ـ الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة ـ المرجع السابق ص ٢٦ ويحيل لدراسة أهم أنواع المؤسسات العامة الدولية والمشاكل القانونية الخاصة بها إلى المرجع التالى :

Sundstorn, "Public Indastrtional Utilety corporations 13 et Ses (1972).

وهى بذلك تشبه المرفق العام . ولكنها تجمع فى الوقت نفسه بين ممارسة السلطة العامة المقررة للحكومات وبين المرونة والمبادرة التى للمشروع الخاص . كل ذلك على مستوى دولى تفرضه طبيعه النشاط الذى تتولاه المؤسسة . وعادة ما تزاول المؤسسة العامة الدولية لنشاطها فى مجالات المرافق العامة المشتركة بين أكثر من دولة فى قطاعات النقل والطاقة ومشروعات التمويل الإنمائى الدولى ومشروعات البحوث والتدريب ، فى المجالات التى تحتاج إلى استثمارات كبيرة .

و ـ الشركة القابضة :

وهى عبارة عن شركة تملك أسهما فى عدة شركات أخرى تسمى بالشركات القابضة (Subsidiaries) بالقدر الذى يمكنها من السيطرة على إدارة الشركات التابعة والتى عادة ماتكون أعضاء فى مجموعة واحدة تسيطر عليها الشركة القابضة . بحيث تدار شئون الشركات أعضاء المجموعة كما لو كانت كلا متكاملا أو مجرد إدارات أو فروع فى مؤسسة كبيرة تملكها الشركة القابضة .

وقد تكون الشركة القابضة عبارة عن شركة وطنية تسيطر على بعض الشركات التابعة فى دولة أخرى . وقد يكون العكس إذ قد تكون الشركة القابضة شركة أجنبية تسيطر على شركة وطنية أو أكثر .

وتعتبر الشركة القابضة ظاهرة قانونية للتركز الاقتصادى بين المشروعات . فهى وسيلة من وسائل تجمع الشركات ، بحيث تعتبر فى

الواقع إطاراً قانونياً للتركز على أساس من الرقابة فى الإدارة والمشاركة فى رأس المال .

وينتج عن قيام الشركة القابضة وسيطرتها على عدد من الشركات التابعة قيام مشروع اقتصادى كبير الحجم فى شكل مجموعة من الشركات ذات النشاط المماثل وتحقق بذلك مزايا المشروع الكبير .

هذا وقد تم اعتماد شكل الشركات القابضة كشكل قانونى للمشروعات العربية المشتركة ، يتلاءم مع تعدد الأنشطة التى تمارسها هذه الشركات القابضة ، من إنشاء شركات فرعية أو فروع لها تعمل كل منها فى ظل النظام الذى يتفق مع الظروف المحيطة بمجال نشاطها . مع تنظيم العلاقة بين الشركة القابضة والشركات الفرعية . كما تتمتع الشركة القابضة باستقلال تام فى إدارة شئونها ، وفى رسم سياستها وفقا للأصول التجارية البحته (١) .

---

(١) أنظر : د . محمود سمير الشرقاوى ــ المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه ــ مصر المعاصرة العدد ٣٦٢ ــ أكتوبر ١٩٧٥ .

من المعروف أن مجلس الوحدة الاقتصادية قد قام بإنشاء ثلاث شركات عربية مشتركة فى إطار المجلس هى :

ا ــ الشركة العربية للتعدين (وسبق الإشارة إليها فى الفصل الخامس من الباب الأول) .

ب ــ الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (سبق الإشارة إليها فى الفصل الخامس من الباب الأول) .

جـ ــ الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية وذلك بقرار المجلس رقم ٦٩٨ فى ٢٤ يونيه ١٩٧٥ برأس مال قدره ٥٠ مليون دينار كويتى ومقرها القاهرة .

ومن سردنا للصيغ القانونية المختلفة للمشروعات المشتركة نشير إلى أننا نفضل - مع آخرين[1] - من هـذه الصيغ ، صيغة الشركة الوطنية ذات النظام الدولى ، حيث أن هذه الصيغة تؤدى إلى تنفيذ المشروع فى وقت أسرع ، وبإجراءات أقل كما أن من شأنها إخضاع المشروع لنظام قانونى محدد ومعروف دون حاجة إلى إبرام معاهدة دولية أو التصديق عليها بقانون يصـدر فى كل دولة طرف ، مما يعطى للمشروع طابعا سياسيا ، ويؤخر تنفيذه فترات طويلة كما برز ذلك فى التجارب السابقة للمشروعات العربية المشتركة .

(١) أنظر فى ذلك المرجـع التالى .
د . إبراهيم شحاته ـ الصيـغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركـة المرجـع السابق .

المبحث الرابع

الأساليب المالية للمشروعات المشتركة :

أشرنا فيما سبق إلى الصيغ القانونية للمشروعات المشتركة ، وأوضحنا مزايا وعيوب كل منها ، كما أوضحنا بعض المشروعات المشتركة العربية التى أخذت بكل صيغة من هذه الصيغ . ولقد انتهينا إلى أننا نفضل صيغة الشركة الوطنية ذات النظام الدولى نظراً لأنها تتميز بعدة مميزات لاتتوافر فى الصيغ القانونية الأخرى .

وإذا كنا قد أوضحنا الصيغ القانونية المختلفة للمشروعات المشتركة فإنه يلزم إلقاء الضوء على الصيغ أو الأساليب المالية الخاصة بهذه المشروعات ثم نختار منها الأسلوب الملائم للشروعات المشتركة الإسلامية .

وسوف نشير فى هذا المضمون إلى ما يجرى عليه الحال فى المشروعات — أو الشركات — الدولية المشتركة . فنوضح الأساليب المالية بها بإيجاز ، ثم نشير بعد ذلك إلى ما سار عليه الحال فى الدول العربية ، ثم نوضح فى النهاية الأسلوب أو الصيغة المالية الملائمة للشروعات المشتركة الإسلامية .

المشروعات ـ أو الشركات ـ الدولية المشتركة[1] :

عندما نتحدث عن المشروعات أو الشركات الدولية المشتركة ، فإننا نقصد بذلك أن نشير إلى شكل من أشكال التعاون الفنى والمالى والتجارى بين شركات دول مختلفة . وبما أن دراستنا تتعلق بالدول الساعية للنمو فالأمر هنا يتعلق بالتعاون بين شركة عامة ، أو خاصة فى دولة متقدمة وشركة عامة أو خاصة فى دولة أقل نموا .

ونظراً لأن ما يهمنا فى هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على الأساليب أو الجوانب المالية لهذه المشروعات أو الشركات ، لهذا فإننا سنشير إلى هذا الجانب بشيء من الإيجاز لنرى ما يسير عليه العمل فى هذه الشركات وهل يتلاءم ذلك مع المشروعات المشتركة الإسلامية . ومن المعروف أن الشركات ـ أو المشروعات ـ الدولية المشتركة قد اتخذت ثلاثة أساليب مالية تتلخص فى الآتى[2] :

---

(١) سنشير بإيجاز للمشروعات أو الشركات الدولية المشتركة وذلك حتى نوضح الصورة التى تسير عليها هذه الشركات ولو أننا نرفض كلية دخول رؤوس الأموال الأجنبية فى المشروعات المشتركة الإسلامية ولكننا نوضح فقط الأساليب المالية التى تسير عليها هذه الشركات .

(٢) أنظر تفصيلات هذا الموضوع فى المرجع التالى :

— JEAN-PIERE BEGUIN, "Les Entreprises conjointes International Dans Les Pays En Voie De Developpement GENEVE, 1972.

١ ــ المساهمات الرئيسية MAJORITAIRE

٢ ــ « المتساوية EGALE

٣ ــ المساهمات المحدودة (أو الأقلية) MINORITAIRE

المســـاهمات الرئيسية :

LA PARTICIPATION MAJORITAIRE

فى هذا الأسلوب ـ أو الصيغة ـ نجد أن المستثمر الأجنبى له الحق فى أن يساهم أو يمتلك إلى ما يصل أحيانا إلى ٩٩ ٪ من أعمال الشركة أو المشروع الوطنى .

وعلى ذلك فالمستثمر الأجنبى يفضل هذا الشكل أو الأسلوب حيث أن موقفه يكون أفضل بكثير عن ما إذا كان يملك ٥٠ ٪ من أعمال المشروع أو الشركة أو أقل .

ويحقق هذا الأسلوب للمستثمر الأجنبى فوائد نوجزها فى الآتى :

أ ــ تحقيق السيطرة على إدارة المشروع .

ب ــ حصوله على معظم الأرباح .

جـ ــ اختيار الأسلوب الملائم فى التشغيل والإنتاج وتحديد العمالة اللازمة من الوطنيين والأجانب وكمية المواد الأولية اللازمة كخامات من الوطن القائم به المشروع .

ومن الشركات الأجنبية التى تقبل الدخول فى المشروعات المشتركة فى الدول الساعية للنمو ، وذلك بأسلوب المساهمات الرئيسية ، المشتركة الإنجليزية Imperial Chemical Industries (I. C. I.)

والشركة الأمريكية Merch Sharp and Dohme (MSD)
والشركة الألمانية Mannesmann .

وفى بعض الحالات يسمح للمساهم المحلى - الوطنى - بأن يكون مسئولا عن جزء لابأس به فى إدارة المشروع المشترك . ومثال ذلك ما لجأت إليه الشركة الإنجليزية للأسمنت فى مشروعاتها المشتركة بماليزيا[1] .

كما أن الشريك الأجنبى قد يمنح للشريك المحلى - الوطنى - بعض المسئوليات المحددة داخل المشروع . ومثال ذلك ما منحته الشركة الألمانية Mannesmann فى تركيا لشريكها المحلى مسئولية القيام

---

(١) أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

— Jean-pierre Eeguin, "Les Entreprises Conjointes Internationales, Dans les pays En Voie De Developpement" op. cit, p. 113.

أنظر تفصيلات ذلك فى المرجع التالى :

— Friedman, W. G. and Kalman off, G. "Joint International Business Vantures". New York and London Columbia University press. 1961. p. 355.

بالأعمال التجارية والإدارية (١) .

ومن النادر أن نجد الشريك المحلى مسئولا فى بداية المشروع عن المسئوليات الفنية . Techniques

كما أن الجهات المحلية - الوطنية - ترى أحيانا أن من مصلحتها أن تخفض من قيمة مساهمتها فى المشروع لصالح المشترك الأجنبى . وعلى سبيل المثال ما قامت به إحدى الشركات السويسرية للآلات بعد الحرب العالمية الثانية بعمل مشروع مشترك فى البرازيل مساهمة قدرها ٦٠٪ فى شركة تستخدم ٤٠ عامل . ثم أصبح المشروع بعد ذلك بعدة سنوات يستخدم ١٦٠٠ عامل . لذلك خفضت المساهمة المحلية فيه من ٤٠٪ إلى ١٪ فقط (٢) .

ومن رأينا أن هذا الأسلوب يشابه إلى حد كبير أسلوب الاستثمار الأجنبى المباشر والذى ينتج عنه الكثير من الاضرار للدول الساعية

---

(١) أنظر ذلك فى المرجع التالى .

— Golbcrt, A. S. "Legal Incentives and Realities of Private Foreign Investment in Turkey" American Journal Comparative Law, Vol. 15 1967, p. p. 36i. 360.

(٢) — Jean-Pierre Beguin, "Les Entreprises Conjointes..... " op. cit. p. 126.

للنمو ، تفوق فى كثير من الحالات الفوائد التى تعود عليها من إقامة مثل هذه المشروعات أو الشركات المشتركة .

ويرى البعض أن وجود رقابة من جانب الحكومة الوطنيه ـ والمساهمين الوطنيين ـ على أعمال المشروع أو الشركة من أجل تحقيق الاهداف الوطنية ، يعد عاملا من العوامل التى تساعد على نجاح هذا الأسلوب ، إلا أننا لا نفضل مثل هذا الأسلوب للدول الساعية للنمو .

٢ ـ المساهمات المتساوية La Participation Egale :

فى هذه الحالة يتساوى كل من المساهم الاجنبى والوطنى . فلكل منهما ٥٠٪ من المشروع ، ولا يقابل هذا الاسلوب دائما بترحاب من المستثمر الأجنبى . لكثرة ما يسببه من مشاكل ومنازعات تحدث بين الحكومات المحلية ـ أو الوطنية ـ والشركاء الأجانب فى بعض النواحى منها ما يلى :

أ ـ كيفية تعيين بعض ـ أو جزء ـ من المديرين .

ب ـ كيفية تعيين بعض ـ أو جزء ـ من التنفيذيين .

ج ـ كيفية تعيين الرئيس .

د ـ كيفية اتخاذ القرارات ضد الحالات المنافسة .

هـ ـ كيفية المصالحة والتحكيم .

و ـ كيفية توزيع الأرباح .

ونظرا لأن هذا الشكل من المشاركة يعتبر مصدرا كبيرا للنزاع المحتمل ، فان بعض الشركات الكبيرة ترفض المشاركة فى مثل هذه المشروعات . وعلى سبيل المثال فقد رفضت الشركة الأمريكية Merck Sharp and Dohme الاشتراك فى شركة مشتركة بشكل متساوى مع هيئة حكومية بالهند .

كما رفضت الشركة الأمريكية Kennecott تكوين شركة متساوية مع حكومة شيلى نظرا لأنها ترى أن هذا الشكل يخلق الكثير من النزاع بين المشتركين[1] .

ورغم المشاكل والصعوبات التى يعانى منها هذا الأسلوب من المساهمة إلا أنه يوجد من الاقتصاديين من يؤيده مثل فريدمان وكالمانوف . Friedman et Kalmanoff[2].

---

(١) أنظر فى ذلك المرجع التالى :

– Jean-Pierre Beguin, "Les Entreprises Conjointes Internationales dans Les pays En Voie Developpement" op. cit, pp. 132-133.

(٢) أنظر تفصيلات آراء هؤلاء الاقتصاديين فى المرجع التالى :

– Friedman, W. G. and Kalmanoff, G. "Joint International Business Vantures" New York and London. Columbie University press. 1961. p. 154.

ويرى جيتسكيل Gaitskell [1] أنه يمكن حل المشاكل والتفاوت الموجود بين الشركاء عن طريق اتفاق مشترك ، يتم الاتفاق عليه بينهم.

٣ ـ المساهمات المحدودة La Participation Minoritaire :

تفضل الدول المتخلفة هذا الأسلوب من المشاركة ، وذلك خوفا من سيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصادياتها . وهذا هو مايقرره كندلبرج Kindleberger [2] من أن الخوف الذى تفترضه الدول المتخلفة فى مواجهة المنافسة الأجنبية ـ من وجهة النظر الاقتصادية ـ هو الذى يدعوها إلى إيجاد الكثير من القيود أمام رأس المال الأجنبي ،

وهذا الاتجاه يعتبر ـ فى رأينا ـ أحد العوامل الأساسية التى يجب أن تعمل به الدول الساعية للنمو .

وقد تتفاوت القيود التى تفرضها الدول المتخلفة إلا أن جميع هذه الدول تفرض رقابة محلية فى كل الأحوال على الشركات المشتركة ، خاصة

(١) — Gaitskell, A., "Investment and Development, the Role of private Investment in Developing Countries" London Overseas Development Institute, 1965, p. 51.

(٢) — Kindleberger, C. P. "American Business Abroad-Six Lectures on Direct Investment" New York Haven, Yale University Press, 1969, P. 110.

التى تكون منها تحت الاختبار . وذلك رغبة منها فى تأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية .

ففى الفلبين لاتستطيع الشركات الأجنبية أن تساهم بأكثر من ٤٠٪ من قيمة المشروعات الوطنية التى تقوم باستغلال الموارد الطبيعية . إلا أن هـــذه الدول تستثنى الشركات الأمريكية والتى تقوم بالاستثمار مع الشركات التى ينظمها القانون الفلبينى على ألا تقل مساهمة الجانب الأمريكى عن ٦٠٪ (١) .

وتفرض المكسيك القيود فى مواجهة المساهمات الأجنبية الرئيسية وينبع ذلك من القانون الخاص والسياسة الحكومية . فهـذا القانون يفرض الرقابة المحلية والقيود على قطاعات الخدمات العامة والبتروكيماويات والتعدين .

ويفضل بعض المستثمرين الأجانب اختيار هـــذا الأسلوب — المساهمة المحدودة — حيث يسمح هذا النوع من المساهمة بتفادى كثير من المخاطر التى يتعرض لهـا المستثمر قبـــل عمليات التأمين وبعض الاجراءات الخاصة بالضرائب وعمليات تمويل الأرباح .

---

(١) — Jean-Pierre Beguin „Les Entreprises Conjointes Internationales dans les Pays . . .'' op. cit. P. 151.

كما أن المستثمر الأجنبي يتعرض في مثل هذا الأسلوب لقدر أقل من الخسائر ، بل يكون من السهل بالنسبة له أن ينسحب من المشروع قبل أن تتغير الظروف إلى أوضاع غير مناسبة بالنسبة لمصلحته .

ومثال ذلك ما قامت به الشركة الفرنسية Remault والتي كانت تساهم في بعض المشروعات لدى بعض الدول المتخلفة — من الانسحاب من هذه المشروعات عندما بدأت تتعرض للكثير من المخاطر المتعلقة بانتقال رأس المال والأرباح (١) .

مما سبق يتضح لنا أن الأساليب الثلاثة والتي تتخذها المشروعات أو الشركات الدولية المشتركة ، يعمل المستثمر أو المساهم الأجنبي فيها على الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح والفوائد مستغلا بذلك ظروف الدول المتخلفة التي يقوم باستثمار أمواله فيها . وأنه في حالة ما إذا لم يتحصل على هذه الفوائد فإنه يقوم بالانسحاب الفوري من هذه المشروعات .

وهذا فيه تأييد لرأينا السابق الاشارة اليه والذي نرى فيه عدم إدخال رأس المال الأجنبي في المساهمة في المشروعات المشتركة الإسلامية .

(١) أنظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

— Jean-Pierre Beguin, „Les Entreprises Conjoints Internationales ...” op. cit, p. 154.

الأسلوب المالى للمشروعات المشتركة العربية فى الفترة السابقة :

سبق أن أشرنا فى تقييمنا للمشروعات المشتركة العربيـة ، أنها لم تلتزم بصيغة قانونية واحدة ، ولكنها أخذت بأكثر من صيغة . لهـذا فقدتعرضنا لدراسة هذه الصيغ القانونية وفضلنا إحداها للأسباب السابق الإشارة إليها .

أما بالنسبة للنظام أو الأسلوب المالى فلم تلتزم المشروعات المشتركة العربية - أيضاً - بأسلوب مالى معين تسير على هديه جميع المشروعات وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها مايلى :

١ — إنتفاء المصـلحة الاقتصـادية المباشرة لبعض الأعضـاء المساهمين فى المشروع وضعف الإمكانيات التمويلية لدى البعض الآخر والتخوف من المستقبل الاقتصادى والسياسى .

٢ — تأثر القائمين على المشروعات المشتركة بالاعتبارات السياسية لدولهم ، دون الاعتبارات الاقتصادية أو روح التكامل الاقتصادى .

٣ — مساهمة الدول العربيـة البتروليـة فى معظم المشروعات المشتركةبنسبة مرتفعة عن باقى مساهمات الدول الأخرى،لتوفر العنصر المادى لديها .

وبذلك كانت تسـتحوذ على معظم المراكز الادارية فى المشروع ، رغم عدم توافر العناصر الفنية أو الإدارية المتخصصة لديها .

٤ — مشاركة الدول العربية الغير بترولية فى المشروع الحيوى بالنسبة لها ،وذلك بنسبة كبيرة عن المشروعات المشتركة الأخرى (١)

الأسلوب المالى الملائم للمشروعات المشتركة الإسلامية :

أوضحنا فى هذه الدراسة الأساليب المالية التى تسير عليها المشروعات الدولية المشتركة ، ونظراً لأننا لا نفضل دخول رأس المال الأجنبى فى المشروعات الإسلامية المشتركة لهذا فإننا نستبعد الأخذ بأساليب هذه المشروعات داخل الوطن الإسلامى وذلك لعدة أسباب منها مايلى :

١ — أن العالم الإسلامى لديه خاصية معينة ، يندر وجودها أو توافرها لدى مناطق أخرى ، وهى وجود فوائض مالية لدى مجموعة من الدول ذات قدرة محدودة على استيعابها وتفتقر فى الوقت نفسه الى الكوادر الفنية والطاقة البشرية ، ومجموعة أخرى من الدول ذات عجز مالى ولكن يتوفر لدى بعضها الكوادر الفنية والطاقة البشرية ، ولديها القدرة على استيعاب الفوائض المالية . لهذا فان العالم الإسلامى يجب أن يكون له أسلوبه المالى الملائم لطبيعته ومكوناته وظروفه ، حتى يكتب لمشروعاته المشتركة النجاح .

---

(١) مثال ذلك شركة البوتاس العربية المحدودة ، حيث نجد أن الأردن قد ساهمت بأكبر نسبة من رأس مال الشركة نظراً لأنها أنشئت لاستغلال البوتاس بالبحر الميت بالأردن .

٢ ــ اختلاف طبيعة وأهداف رأس المال الأجنبي في استثماره داخل الوطن الإسلامي عن طبيعة وأهداف رأس المال الاسلامي ، إذ أن الأول يهدف أساساً إلى مصلحة المستثمر الأجنبي والحصول على أعلى نسبة من الأرباح والاستفادة الكاملة من المشروع أوالشركةداخل الدول الإسلامية باستغلال توافر المواد الأولية والعمالة الرخيصة ومحاولة مثل هذه الشركات السيطرة على اقتصاديات هذه الدول ، وذلك كله عكس مايحدثه رأس المال الإسلامي .

وإذا ماتعرضنا للأسلوب المالى الملائم للمشروعات المشتركة الإسلامية وعلى ضوء مالدى العالم الإسلامي من صناديق للتنمية وبنوك إسلامية فإننا سنطرح بعض المقترحات والتي قد يرى الأخذ بإحداها وهي :

أ ــ الاستفادة من صناديق التنمية الموجودة حالياً لدى بعض الدول الإسلامية وذلك باجراء تنسيق بينها وتخصيص كل صندوق لتمويل مشروعات معينة .

ب ــ فى حالة صعوبة تنفيذالمقترح السابق - خاصة أنصناديق التنمية تعتبر صناديق قطرية ماعدا صندوق الانماء العربي - فإنه يمكن استغلال صندوق الإنماء العربي وصندوق النقد العربي في مجال المشروعات المشتركة . وذلك بتخصيص صندوق الإنماء العربي لتمويل المشروعات المشتركة الإسلامية في القطاع الصناعي ، ومشروعات البنية الأساسية .

وتخصيص صندوق النقد العربي لباقي المشروعات المشتركة الإسلامية [1] .

جـ — أما الصورة الثالثة وهي التي نفضلها فهي اجراء تنسيق بين البنوك الإسلامية (وعلى رأسها البنك الإسلامي للتنمية) من أجل تمويل المشروعات المشتركة الإسلامية في جميع المجالات . ويراعى في أعمال هذه البنوك مايلي :

١ — تخصيص نسبة من فوائض الأموال الإسلامية كمورد مالي لهذه البنوك [2] .

٢ — تشكيل هيئة فنيـة لبنوك التنمية الإسـلامية للقيام بالمهام التاليـــة :

---

(١) يوجد لدى بعض الدول الإسلامية عدة صناديق للتنمية وهي : الكويت — السعودية — العراق — أبو ظبي . كما يوجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي .

أنظر عملية تقييم هذه الصناديق في المرجـع التالي :

الدكتور إسماعيل عبد الرحيم شلبي — مقومات انسياب رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية — المرجـع السابق .

(٢) يمكن تحديد هذه النسبة لكل دولة إسلامية بترولية على النحو التالي:

ا — ما لديها من احتياطي للبترول .

ب — ما حصلت عليه من فوائض مالية خلال الخمس سنوات الأخيرة .

جـ — مدى تخلف الدول البترولية وحاجتها إلى المشروعات المختلفة من أجل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا .

أ ـــ دراسة المشروعات المشتركة الإسلامية المقدمة للبنوك لمعرفة الجدوى الاقتصادية لها ، ويمكن أن يخصص لذلك هيئة فرعية منبثقة من هذه الهيئة الفنية ، تكون لديها الخبرة فى هذا المجال .

ب ـــ إجراء التنسيق بين الدول الإسلامية ومايتم إقامته من مشروعات مشتركة لإجراء توطن للمشروعات المختلفة .

جـ ـــ مراقبة مايتم توزيعه من منافع وأضرار وتعويض الدول فى حالة حدوث أى مضار ، مع مراعاة الدول الأقل نموا ، فى نصيبها من المشروعات المشتركة .

٣ ـــ أن يتم ماسبق الاشارة اليه فى اطار هيئة مستقلة ذات سلطة مستمدة من اتفاق العالم الإسلامى عليها (مجلس وزراء التكامل الاقتصادى أو اتحاد البنوك الإسلامية الحالى) مع ملاحظة الآتى :

أ ـــ اختيار الكوادر الفنية الصالحة لمثل هذه الأعمال.

ب ـــ إبعاد جميع أنشطة بنوك التنمية الإسلامية عن الاتجاهات السياسية للدول الإسلامية وأن يكون الدافع الأساسى لها المصلحة العامة للوطن الإسلامى والعمل على تنميتها فى أسرع وقت .

جـ ـــ تخصص كل بنك من هذه البنوك ـ تحت إشراف وتنسيق من اتحاد البنوك الإسلامية ـ لتمويل مشروعات معينة ـ مثل البنية

الأساسية والقطاعات الصناعية والقطاعات الزراعية ـ النواحى الاجتماعية .

ونود أن نشير الى بعض الخطوط العريضة التى لو توافرت فى المشروعات المشتركة الإسلامية والتى يقوم بها بنوك التنمية الإسلامية لكانت من العوامل الرئيسية لإنجاحها وهى :

١ ـ مراعاة اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول الإسلامية فى المشروع الواحد حيث أن ذلك مدعاة لإنجاح المشروع .

٢ ـ العمل على تعدد مراكز الإنتاج وتعدد المدخلات المستخدمة من مواد أولية وسلع وسيطة فى أكثر من بلد إسلامى . وأنه فى حالة توطن المشروع فى بلد إسلامى معين يراعى استخدامه لأكبر عدد من المدخلات فى البلد الذى يقام فيه حيث أن ذلك يساعد على النجاح .

٣ ـ مراعاة العدالة فى توزيع المنافع والأضرار فى حالة التوطن، وطريقة مشاركة رأس المال ، والدول الأقل نموا ـ وأساليب معالجة ذلك .

٤ ـ إيمان الدول والشعوب المشتركة فى التكامل بأن ذلك خطوة على طريق إقامة الدولة الإسلامية المتحدة .

المبحث الخامس

ضرورة التنسيق بين خطط التنمية للبلاد الإسلامية :

إن التعاون الاقتصادى العربى (فى الفترة السابقة) قد بدأ بداية جانبها الصواب حيث كانت المرحلة الأولى تتركز فى إزالة الرسوم الجمركية تدريجيا دون أن يسبق ذلك الخطوة تنسيق بين الدول . وقد لاحظنا من سردنا السابق ظهور الكثير من الصعوبات والمشاكل والعقبات . كما أن هذا التعاون بعد أن تجاوز المرحلة الأولى الخاصة بالاتفاقيات الثنائية والجماعية واتخذ من المشروعات المشتركة أسلوبا له كأحد الصيغ المطروحة ولم يحدث تنسيق بين خطط البلاد العربية على أساس نظرية موضوعية وشاملة . بل ترك هذا الأمر لآليات السوق حيث التركز والاندماج .

ومن هنا يخشى ألا تتضمن صيغة المشروعات المشتركة الإسلامية حدا أدنى من التنسيق بين الخطط الوطنية من أجل تحقيق المصلحة الإسلامية الشاملة . وبمراعاة المستويات الإنمائية المتباينة لهذه البلاد ومدى صلاحية كل جزء من الوطن الإسلامى لإنتاج سلعة معينة. وذلك بما يسمح لكافة الاقتصاديات الإسلامية بالنمو والتقدم .

كما أن الهدف من التنسيق هو الاتفاق على قدر من الحاجات الجماعية وترتيب الأولويات بين هذه الحاجات .

إن التكامل الاقتصادى الإسلامى ينبغى أن يقوم على تكامل فى مجال الاستثمار والإنتاج وليس على زيادة التبادل التجارى ، وأن يتم ذلك فى إطار عام يتضح فيه أسس ومعايير اختيار الأنشطة والمشروعات وإلا أصبحت عملية التكامل — وبالتالى التنمية — مهددة ومشكوك فيها . وعلى ذلك يلزم توفير حد أدنى من التنسيق بين الخطط الاقتصادية بهدف تحديد إطارات الأنشطة التى تتكامل .

والتنسيق بين الخطط الاقتصادية الإسلامية تشمل التنسيق الجزئى بحيث يظهر عدد من المشروعات المشتركة التى تشبع حاجة إسلامية مشتركة ، سواء فى المجالات الصناعية أو الزراعية أو الخدمات الأساسية أو النواحى الاجتماعية على أن تراعى الخطط الوطنية قيام هذه المشروعات وتعطيها أولوية سواء من ناحية الأهداف ، أو من ناحية وسائل التنفيذ . فعوامل التكامل لابد من العمل على إيجادها لأنها لا يمكن أن توجد بصفة تلقائية .

ويمكن إجراء التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية عن طريق مجلس الوزراء المقترح أو اتحاد البنوك الإسلامية لتنسيق الأهداف العامة للخطط الاقتصادية على أن تراعى ضرورة توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن قيام مثل هذه المشروعات .

وينعقد الأمل على ارتفاع الدول الإسلامية إلى مستوى المسئولية الوطنية والذى يفرضها عليها ديننا الحنيف وروح العصر الذى نعيشه الآن . وأن تنسى هذه الدول خلافاتها وتوحد صفوفها وكلمتها . وأن تلتزم بشريعة الله الغراء وأن يكون للأحداث الحالية عظة وعبرة لها ، حيث نجد إسرائيل قد تمكنت من إقامة دولة داخل الوطن الإسلامى ، والاتحاد السوفيتى يقوم بغزو دولة إسلامية أخرى وهى أفغانستان . ونحن فى انتظار ما يستجد من أحداث أخرى لا يعلم مداها إلا الله .

وهذا كله يرجع إلى تفكك الأمة الإسلامية وخروجها عن الخط السليم والذى رسمه العلى القدير « الذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم » ووضع لبناته عن طريق رسوله محمد صلى الله عليه وسلم والذى قال « تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا من بعدى أبدا . كتاب الله وسنة رسوله » .

وإذا مارجعنا إلى كتاب الله نجده يقول « إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » . فيا أمة الإسلام اتحدوا . ويا أمة الإيمان تضامنوا . واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » .

اللهم بلغت — اللهم فاشهد .

المراجع العربيــة

— د . ابراهيم شحاته ـ الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربيـــة المشتركة ـ ندوة المشروعات المشتركة العربية ـ ١٩٧٤

— د . أحمد الغندور ـ الاندماج الاقتصادى العربى ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ ١٩٧٠

— د . اسماعيل عبد الرحيم شلبى ـ مقومات انسياب رؤوس الأموال العربية فى المنطقة العربية ـ معهد الدراسات المصرفية ـ القاهرة فبراير ١٩٧٩

— رؤوس الأموال العربية وتمويل التنمية الاقتصادية بالدول العربية ـ رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة .

— د . الحبيب المالكى ـ التنمية المندمجة للمجموعة الاقتصادية العربية بين الخيال والواقع ـ مؤتمر الاقتصاديين العربى السادس ـ الرباط ١٩٧٦

— أوسكار لونجه ـ التخطيط والتنمية الاقتصادية ـ ترجمة د . هشام ـ مركز الدراسات الاقتصادية ـ دمشق ١٩٦٥

— د . حازم الببلاوى ـ نظرية التجارة الدولية ـ القاهرة ١٩٦٨

— د . حامد حسنين عامر ـ إمكانيات قيام المشروعات العربية المشتركة في مجال صناعة البتروكيماويات ـ ندوة المشروعات المشتركة ـ ١٩٧٤

— د . حسين خلاف ـ التكامل الاقتصادى ـ محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة القاهرة ـ ١٩٧٧/٧٦

— م . حلمى كامل ، م . كامل مقصود ـ إمكانية قيام المشروعات العربية المشتركة فى مجال الصناعات المعدنية ـ ندوة المشروعات المشتركة ـ ١٩٧٤

— حسنى محمد برعى ـ الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادى العربى ـ المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب ـ بغداد ـ ١٩٧٥

— خالد عبد النور ، د . دانيال عبد الله ـ تصور للخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية الصناعية العربية ـ مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية ـ ١٩٧٤

— رفيق سويلم ـ التنمية والتجارة الخارجية ـ مذكرات معهد الدراسات المصرفية ـ ١٩٦٩/٦٨

— رؤول بيربش ـ نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ـ ترجمة الدكتور جرجس عبده مرزوق ـ الدار المصرية للطباعة والنشر .

— القرآن الكريم .

— الأحاديث النبوية الشريفة .

— الطبرى ج ١٠ .

— الجوزى والمنتظم ج ٥ ، ج ٦ .

— د . سعيد النجار - الوحـــدة الاقتصادية بين البلاد النامية - مصر المعاصرة ١٩٦٤

— د . سلطان أبو على - تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادى - مصر المعاصرة ١٩٧٢

— د . عبد الحكيم الرفاعى - السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية - القاهرة ١٩٧٦

— عبداللطيف الحمد - الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادى العربى - ندوة المشروعات المشتركة العربية - القاهرة ١٩٧٤

— عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد - التجارة الخارجية والتنمية فى إطار التعاون الاقتصادى العربى - رسالة مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - ١٩٧٦ .

— د . عبد الفتاح قنديل - نقـــل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية - المؤتمر العلمى السنوى الأول - ١٩٧٦

— د . على لطفى - رؤوس الأموال العربية وإمكانية قيام تكامل اقتصادى عربى - المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصـــاديين المصريين .

ـ د. فاروق مخلوف ـ دراسة مقارنة لنظرية التكامل الاقتصادى بالتطبيق فى الدول النامية ـ مصر المعاصرة ١٩٧٤

ـ د. فؤاد مرسى ـ الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى فى السوق المشتركة .

ـ د. محمد دويدار ـ أزمة الطاقة وأزمة النظام النقدى أم أزمة الاقتصاد الرأسمالى النقدى ـ مصر المعاصرة ـ العدد ٣٥٨ ـ ١٩٧٤

ـ د. محمد زكى شافعى ـ التنمية الاقتصادية ـ الكتاب الثانى ـ القاهرة ـ دار النهضة العربية ـ ١٩٧٠

ـ د. محمد عبد المنعم عفر ـ الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادى ـ مصر المعاصرة ـ العدد ٣٦٠ ـ أبريل ١٩٧٥ .

ـ التجارة الخارجية نقطة الانطلاق فى التكامل الاقتصادى العربى ـ مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث ـ دمشق ـ ١٩٧١

ـ محمود عزت دروزه ـ الوحدة العربية ـ دمشق ١٩٧٥

ـ د. محمود سمير الشرقاوى ـ المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه ـ مصر المعاصرة ـ أكتوبر ١٩٧٥

ـ محمود صدقى مراد ، د. فؤاد مرسى ـ ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٦٧

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - السكان والتنمية فى جمهورية مصر العربية - القاهرة ١٩٧٥

- بنك مصر - النشرة الاقتصادية .

- دار التقدم - موسكو ١٩٧٤ - مشكلات التصنيع فى البلدان النامية .

- مجلس الوحدة الاقتصادية - الكتاب الإحصائى السنوى للبلاد العربية - ١٩٧٦

المراجع الأجنبية

- Ballassa B., The Theory of Economic Integration, Allen and Unwin, 1961.

- Golbert, A. S.. "Legal Incentives and Realities of Frovate Foreign Investment in Turkey." 1967.

- Hirschman A. D. "The Strategy of Economtc Development" Yale University Press, New Haven, 1958.

- JEAN - PIERE EEGUIN, "Les Entreprises conjolntes International Dans Les Pays En Voie De Developpment, GENEVE, 1972.

- Kindelberger, C. R. "Eurapean Integration and the International Corporation" in Europe and the Dollar, M. I. T. Press, Cambridge, 1966

- Meade, J.E, The Theory of Customs Union, North Holland Publishing Company Amsterdam, 1955.

- Myrdal, G., An International Economy Routhledge on Kegon Paul, bondon, 1956.

- Pinder, J, Problems of European Integration in Danton, London 1969.

- Restwo, W, "The Stages of Economic Growth" Cambridge Uniyersity press, 1960.

— Robertson, D. H., The Future of International Trade in Essays in Monetary Theory, London, 1940,

— Robinson, E. G, The Changing Struction of the British Economy, Economic Journal, Sep. 1954.

— Robinson, P. "Economic Integration in Africa" George Allen and Unwin, 1967.

— Tinbergen, J., International Economic Integration, Elsev, Amsterdam und Brusseis, 1954.

— Viner, J., "The Customs Union Issue" Stevengne & Sons London, 1950.

— F. A. O., Production year book, 1977.

— O. N. U., La role des inctitutions Financieres multilatersles dans La Premstion de l'intogration economique entre pays en Voie de developpement N. Y. 1975.

— U. N., Statistical Year book, 1977.

— The Recent Econ. Structure in Selected Countries 1969.

— Conference on Trade aud Development "Economic Co - operation and Integration, Among Developing countries "TD/B/1609 (Vol. I) 19 May 1976.

— Problems Actuels D'integration Economique, Repartition des avantages et des couts dans L'integration entre pays en Voie de developpement Nation Unies N. Y. 1973.

- U. N. C. T. A. D. Basic Data on the Less Developed contries, 1978.

— Agriculture and Industrial Co - operation among Developing Contries, N. Y. 1971,

— U. N, I. D. O. "Report of the Interregional Seminar on Indnstrial Location and Regional Development N. Y. 1969.

— World Bank & I. D. A. Annual Report, 1978.

الفهـــرس

الموضوع	رقم الصفحة
— نظرية الاتحاد الجمركى	٥٨
الفصل الثانى : مزايا التكامل الاقتصادى	٦٩
— الميزة الناجمة عن تقسيم العمل الدولى .	٧٠
— اتساع السوق وكبر حجم المشروعات .	٧٣
— النتائج المترتبة على انتقال رأس المال والعمل	٧٥
— قدرة دول التكامل على المساومة والحد من عدم استقرار صادراتها . .	٧٧
الباب الثانى : صور التكامل الاقتصادى فى الأنظمة الاقتصادية المختلفة	٨١
— التكامل الاقتصادى فى البلاد الرأسمالية	٨٢
— « « « الاشتراكية	٨٦
— « « بين البلاد التى فى سبيلها للنمو	٨٩
الفصل الأول : التكامل الاقتصادى لأمريكا اللاتينية .	٩١
الفصل الثانى : « « « الوسطى .	١٢٣
الفصل الثالث : التعاون والتكامل الاقتصادى لمنطقة شرق أفريقيا	١٣٩

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

مطابع
الاتحاد الدولى للبنوك الاسلاميه

مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية